مقلاتي عبد الله

المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر

(الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)



ديوان المطبوعات الجامعية

الدكتور مقلاتي عبدالله

المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر

(الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)



ديوان المطبوعات الجامعية

الكتب الصادرة عن ديوان المطبوعات الجامعية لنفس المؤلف:

- **مرجـــع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962 2012-09**

رقم النشر: 4.07. 5451

رقم ر.د.م.ك (ISBN): 978.9961.0.1703.6

رقم الإيداع القانوني: 5509 - 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الى الوطنيين المخلصين الذين كافحوا من أجل تحرير المغرب العربي

الى الوطنيين دعـاة الوحدة المغاربيـــة

الى الأوفيـاء العامليـن من أجل وحـدة المغـرب العربـي

أهــدي هذا الكـتاب.

مقدمة الكتاب

عاشت بلاد المغرب الكبير في الفترة الحديثة والمعاصرة تطورات سياسية حاسمة، كان لها تأثير واضح على تشكل هويته الحضارية والوطنية، حيث باشر كل قطر بناء مؤسساته وتكوين شخصيته ورسم فضائه الجغرافي، وذلك في اطار من التكامل والقواسم المشتركة التي تجمع الفضاء المغاربي، وخاصة الدين واللغة والجنس والجغرافيا والثقافة.

ولا شك أننا نعاين بدون كبير عناء أن صورة التطور السياسي في كل قطر كانت مختلفة في بعض الجوانب ومتكاملة المظاهر أحيانا، وهو ما يعكس تشابها في مظاهر التطور السياسي الذي عرفته الأقطار المغاربية، وخاصة ما تعلق بالتطور الحاصل في الايالات العثمانية الثلاث، الجزائر تونس وليبيا، وظاهرة التأثر بأفكار التحديث والإصلاح الواردة من المشرق أو من الغرب، وتناغم أشكال المقاومة السياسية للمستعمر، وكل ذلك يؤكد وجود عوامل تقارب تجذب إليها تكامل تطور الصيرورة المغاربية.

وقد هدفنا في هذا الكتاب - الذي هو في الأصل محاضرات لطلبة الجامعة - الى معرفة التحولات السياسية التي عرفتها الأقطار المغاربية منذ بداية التاريخ الحديث والى غاية منتصف القرن العشرين، ورسم ملامح تلك التحولات وتأثيرها على تشكل الكيانات المغاربية الأربع الجزائر وتونس والمغرب وليبيا، وخاصة ما تعلق بظهور البنى الوطنية وحركات المقاومة والنضال السياسي، كما هدفنا الى إعداد دراسة موجزة لفترة هامة من تاريخنا المغاربي تكون مرجعا لطلابنا الذين يعانون من ندرة المصادر وتشتت المادة التاريخية.

واعتمدنا في تحرير موضوعات الكتاب منهجا سلسا مبسطا، يعتمد على وصف الأحداث وتحليلها، وهو المنهج الملائم لتناول الموضوعات التاريخية، وقد تطلب الأمر منا الرجوع إلى كثير من الكتب المصدرية في قراءة التطورات

والأحداث التاريخية وكذا المراجع العلمية الموثقة، واعتمدنا الموضوعية العلمية في تأريخ هذه المرحلة، وهي مرحلة تناولتها الكتابات التاريخية بقراءات ووجهات نظر مختلفة، ترجع إلى اختلافات ايديولوجيبة أو قطرية خاصة بالمؤرخين المغاربة، والى رواسب مدرسة كولونيالية ما زالت تأثيراتها راسبة على تأريخ المغرب الحديث والمعاصر.

وقد جائت موضوعات الكتاب في قسمين رئيسيين: القسم الأول خاص بالتاريخ المغاربي الحديث، والقسم الثاني بالتاريخ المغاربي المعاصر، تناولنا في القسم الأول أهم تحولين عرفهما المغرب الكبير في بداية القرن السادس عشر، وهما الدخول العثماني والتحرش الايبيري، واستعرضنا تطورات الوضع السياسي في الأقطار المغاربية، الايالات العثمانية الثلاث من جهة وسلطنة المغرب السعدية والعلوية من جهة أخرى، واستعرضنا ظاهرة التغلغل والاستعمار التي تعرضت لها هذه الأقطار في ظروف سياسية وزمانية مختلفة، وتناولنا في القسم الثاني واقع الأقطار المغاربية في ظل الاحتلالات الأوربية وسياساتها، وتبلور حركات المقاومة والمواجهة العسكرية والسياسية، وصولا إلى نضج الحركات الوطنية والثورات التحررية في النصف الأول من القرن العشرين.

وأتمنى أخيرا أن تكون هذه الدراسة لبنة جديدة في إثراء المكتبة الجزائرية والمغاربية، وأن تفيد الطلاب والقراء في الاطلاع على تاريخ المغرب الكبير الذي نأمل في تحقيق وحدته.

الدكتور مقلاتي عبدالله

برج بوعريريج في أفريل 2012

القســـم الأول
المغـرب الحــديث

أولا
المغرب الحديث في مواجهة الغزو الايبيري

عرفت بلاد المغرب بعد انهيار سلطة الموحدين انقساما سياسيا وركودا حضاريا، مما خلف انعكاسات كبرى على الأوضاع العامة للممالك الثلاث المتخاصمة، وأمام ذلك تقوت الممالك الأوربية، واستولت على غرناطة وهددت السواحل الشمالية للمغرب، ولولا تدخل العثمانيين وظهور قوى جديدة مقاومة لوقع المغرب مبكرا تحت السيطرة الأوربية.

أولا: أوضاع بلاد المغرب خلال القرن السادس عشر الميلادي

ورثت إمبراطورية الموحدين ثلاث دويلات ظلت تتنازع السلطة، المرينيون في المغرب والزيانيون في تلمسان والحفصيون في تونس، وطوال ثلاث قرون (12م – 15م) أضعفت هذه التراعات الكيانات السياسية، وأسهمت عوامل أخرى في تقهقر هذه الممالك وتراجعها، ومنها توقف الحركة التجارية الداخلية وتحول مراكز التجارة الدولية، وركود الحياة العلمية وشيوع ظاهرة التقليد، وقد أصبحت السلط الحاكمة غير قادرة على فرض سلطتها، فاستقلت كثير من الأسر بحكم المدن والنواحي.

وقد تحقق خلال القرن الرابع عشر الميلادي توازن قوى بين الممالك المغاربية الثلاث، مما جعلها تعزف عن شن الهجومات التوسعية والانكفاء على مشاكلها الداخلية، وفي ظل تقهقر الإمارتين الزيانية والمرينية خلال القرن الخامس عشر استعادت إمارة الحفصيين قوتها، وحاول أمرائها دفع المخاطر الخارجية وبعث نهضة حقيقية، وقد استفحل تقهقر الدولة المرينية نتيجة مكائد الوزراء في الداخل والنصارى في الخارج، وأما تلمسان التي تحررت من تهديدات

المرينيين والحفصيين فلم تجد في ذاتها من القوة والتماسك ما تستطيع أن تفرض به سلطتها[1].

وقد نتج عن تراجع السلطة المركزية تفكك البنى السياسية القائمة على العصبية القبلية، حيث استقلت عن تونس كل من طرابلس وقسنطينة وبجاية، واستقلت عن تلمسان وهران وجزائر بني مزغنة، واستقلت عن فاس مراكش ومناطق الجنوب، وقد اثر هذا التمزق على التجارة الصحراوية التي كانت تحرك عصب الاقتصاد، وتدهورت التجارة والزراعة بسبب اللا أمن، وتراجعت الحواضر العلمية عن أداء دورها بل عم الخمول والتقليد على الحياة العلمية، وهكذا فان الانحطاط كان يغذي نفسه بنفسه، ذلك أن ركود التجارة يؤدي الى إفلاس المدن فيدفعها الى الاستقلال عن السلطة المركزية، وهذا الفقر الطارئ على المدن والحواضر يتسبب في فراغ خزينة الدولة، وبالتالي في انحلال الجيش وضعف السلطة المركزية[2]. وعليه نسجل أن الوضع العام في بلاد المغرب خلال القرن السادس عشر كان متدهورا في الجانبين السياسي والحضاري، وان هذا الأمر كان مشجعا للأسبان للتحرش بسواحلها والتخطيط لاحتلالها[3].

ثانيا: الغزو الايبيري لبلاد المغرب:

بعد تغير موازين القوى بين ممالك المسيحيين وممالك المغرب بدأت التحرشات الأيبيرية تطال السواحل الشمالية المغاربية، وقد ساعدت ظروف التفتت والركود في خلق بيئة القابلية للاحتلال، في حين شجع الازدهار

---

1 انظر بتوسع شارل اندري جوليان: تاريخ افريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1985، ص321 وما بعدها، وعبدالله العروي: تاريخ المغرب محاولة في التركيب، ترجمة ذوقان قرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1977، ص 243 وما بعدها.

2 عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب، من الغزو الايبيري الى التحرير، ط1، المركز الثقافي العربي بيروت، 1999، ص 23.

3 F Braudel les espagnois et l Afrique du nord de 1492 -1577 ; Revue Africaine, 1928, p 198.

الاقتصادي والرغبة في خدمة المسيحية الممالك الأوربية على إرسال حملاتها البحرية الى كثير من الموانئ المغاربية، وقد بدأت هذه الحملات بشكل واسع أثناء القرن الرابع عشر الميلادي، حين هاجم الجنويون طرابلس سنة 1355م، وهاجم الجنويون والفرنسيون المهدية عام 1392، وهاجم القشتاليون تطوان ودمروها سنة 1400م، وخلال القرن الخامس عشر الميلادي تصدت افريقيا الحفصية لأخطار الغزو لكن أنظار الغزاة تحولت الى المغرب الأقصى الذي انغمس في التقهقر والتشتت. ويبدوا أن هذه الهجمات هدفت أساسا الى تخريب الموانئ والسيطرة على التجارة، وفعلا تعرض المغرب لضائقة اقتصادية شديدة حاول أن يعوضها بفك الحصار والجهاد البحري الذي عرف باسم "القرصنة"[1].

وفي عام 1415 شن البرتغاليون بالتعاون مع الجنويون هجمة على سبتة وأخضعوها لسيطرتهم، وقد استولى الغزاة على غنائم كثيرة كانت المدينة تزخر بها، وبعد سقوط غرناطة ازداد التنافس حدة بين البرتغاليون والأسبان على احتلال السواحل المغاربية، فتم عقد اتفاقية طردسياس عام 1494 لتقاسم النفوذ، وذلك برعاية البابا ودعواته بفتح بلاد المغرب أمام المسيحية.

وقد استغل البرتغاليون أوضاع المغرب المتدهورة ليضاعفوا من هجماتهم على سواحل المغرب مطلع القرن السادس عشر الميلادي، إذ لبت الملكة "ازابيلا" دعوة دوق مدينة سيدونيا وأوفدته لغزو مليلة سنة 1497، ولم يتمكن المغربيون من صد العدوان عنها.

ومد البرتغاليون نفوذهم الى القسم الجنوبي، فاحتلوا الموانئ التي كانوا يتجرون معها، وبحكم خروجها عن السلطة المركزية وضعفها كانت لقمة سائغة في أيديهم، ففي ظرف ستة سنوات (1507-1513) تم احتلال أهم

---

1 انظر جلال يحي: المغرب العربي الحديث والمعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1983، ج 1، ص 81 وما بعدها.

الموانئ المغربية: اسفي وازمور والبريجة وفونتي اسفل اغادير والتي أسموها سانت كروز[1].

وأما اسبانيا التي كان يتحكم في شؤونها الكاردينال "خمينيز" فقد دفعها التحمس الديني - بعد سقوط غرناطة - الى أن تجهز حملة عظيمة، كان الهدف منها احتلال بلاد المغرب وتمسيحها، وقد وجهت الحملة الى المرسى الكبير أولا، وبعد مقاومة ثلاث أيام استسلم سكانها لشروط المحتل عام 1505، ونزلت الحملة بعدها بوهران، ورغم المقاومة الشديدة فقد سلمت غدرا للاسبان عام 1509، وبعدها سقطت بجاية التي كان يحكمها أمير حفصي، وجزر من مدينة الجزائر 1520، ودلس وتنس، وكانت جميعها استسلمت للقائد "بيدرو نافارو"، وفي سنة 1511 انقض الاسبان على طرابلس فدمروها ثم سلموها لفرسان مالطة. وبعد هذه الموجة الأولى من الاحتلالات جهز ملك اسباني "شارلكان" وباسم البابا ونيابة عن أوربا موجتين من الهجمات: الأولى بين سنتي 1534ـ1541، والثانية بين سنتي 1560ـ1571، وهدفت الى احتلال بلاد المغرب والسيطرة على البحر المتوسط[2].

وقد نتج عن الموجة الأولى لوحدها سقوط مراكز التجارة الرئيسية لبلدان المغرب في يد الأجنبي المسيحي، ولم تقدر أنظمة الحكم التقليدية على المواجهة بل إنها فكرت في الاستسلام والخيانة مثلما فعل أمير الزيانيين وأمير الحفصيين اللذين لجأ لحماية شاركان عام 1534، كما أن القوى المحلية الضعيفة كانت عاجزة عن مواجهة الموقف[3]، وعليه كان الإحساس العميق يؤكد للمغاربة أن الخلاص لا يمكن أن يأتي إلا من خارج النظام التقليدي.

---

1 عبد الله العروي: المرجع نفسه، ص 25.

2 F Braudel ; op cit ; p 192 et apris .

3 عبدالله العروي: المرجع نفسه، ص ـــ ص 30ـ 31.

ثالثا: ردود الفعل:

1 - المجاهدون والأشراف:

تحملت الزاوية باعتبارها مؤسسة اجتماعية دورا في جهاد الغزاة المسيحيين، ولعل ذلك راجع الى بعدها الديني والاجتماعي، فقد جمعت كثير من القبائل تحت راية الجهاد لتزاحم بذلك السلطة الرسمية المتقهقرة، ومن مهمة التعليم تحولت الى ربطات الجهاد ضد البرتغاليين، والتف حولها الجمهور الذي انقاد لها بتلقائية فريدة، لعلها تفسر بالرغبة في الجهاد أو في الانتقام من السلطة الرسمية، أو لاعتبارات الشرف وادعاء معرفة أمور الغيب،

ومن قادة الزوايا في المغرب محمد بن سليمان الجزولي المتوفي عام 1465 والذي كان يجوب سهول الحوز والسوس داعيا للجهاد، وجاء بعده محمد السعدي ليدعوا الى فكرة استقلال أل البيت بالسلطة، وهذا ما أثار أحمد الوطاسي الذي أحس بان الجنوب المغربي أصبح تحت سلطة الأخوين أحمد الأعرج المستقر في مراكش ومحمد الشيخ المقيم بتارودانت، وعندما عزم مواجهتهما تدخل علماء فاس لعقد الصلح، وقد اعترف بموجبه أحمد الوطاسي باستقلال السلطة السعدية بحكم الجنوب، وتفرغ السعديون بعدها لمواجهة الغزاة المسيحيون، فردوا بنجاح الهجوم البريطاني على سانت كروز، وأرغموا البرتغاليين عل الجلاء من الموانئ المحتلة[1]، وزادت هذه الانتصارات في ذيوع صيت السعديين وازدياد نفوذهم السياسي، ورجحت كفتهم على الوطاسيين.

2 ـ ظهور رجال البحر العثمانيين في المتوسط:

تزامن توسع الاسبان في السواحل المغاربية مع مقدم رجال الجهاد البحري الأتراك الى الضفة الغربية من المتوسط، وقد استجابوا لنجدة السكان المسلمين المهددين، ونزلوا الى عرض البحر لمواجهة الغزاة الاسبان وحماية المسلمين، وكان من بينهم الإخوة بابا عروج وخير الدين بارباروس، وقد كانا من رجال

---

1 عبد الله العروي: المرجع نفسه، ص – ص 39- 44.

البحرية العثمانية جاءا الى جربة التونسية وشرعا في تجنيد المتطوعين وبناء السفن، وبعد أن ذاع صيتهما في السواحل التونسية استنجد بهما أهل زواوة بالجزائر، فقدما الى جيجل وبادرا الى المساعدة في تحرير بجاية من الاسبان، ثم استجابا لنداء سكان مدينة الجزائر المهددة بالغزو الاسباني، ودخلا المدينة على رأس قوات برية وبحرية وواصلا زحفهما الى تنس وشرشال، وبعد تفكير ملي قرر خير الدين وعروج الاستحواذ على السلطة بالمدينة والتخلص من مؤامرات حاكمها سالم التومي، وبعد أن استقر الأمن بالجزائر توجه بابا عروج صوب الغرب الجزائري لمحاربة الاسبان بوهران والمرسى الكبير، ثم لبى دعوة التلمسانيين لتخليصهم من الاسبان ومؤامرات الحاكم الزياني، وخاض مواجهات محتدمة ضد الاسبان الى أن استشهد عام 1518، وتحمل بعده أخوه خير الدين عبئ الجهاد وقيادة السلطة العثمانية الجديدة في بلاد المغرب الأوسط، حيث تمكن من توحيد البلاد المشتتة تحت سلطة واحدة ودعم الجهاد البحري لتخليص سواحلها من الاسبان، وقد لقي مساندة ومباركة الدولة العثمانية التي عينته حاكما على الجزائر عام 1518[1].

وقد افشل خير الدين الهجمات الاسبانية العنيفة على الموانئ الجزائرية ومنها الحملة على مدينة الجزائر عام 1519، وبعد عشر سنوات تمكن من طرد الاسبان من حصن الفنار، وسيطر على القالة وعنابة عام 1522، وفي عام 1534 دخل خير الدين تونس المهددة بغزو الاسبان، واستقبل استقبال الإبطال في حلق الواد وتونس، وبعدها بسنة أرسل "شارل الخامس" أسطولا ضخما لاحتلال تونس، واستولى على حلق الواد وتونس اثر معارك طاحنة، ورد خير الدين على هذه الهزيمة بشن حملة على ميناء ماهون الاسباني[2]، ونتيجة لما حققه خير الدين

---

1 انظر عائشة غطاس وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز و د ب ح و ث 1954، الجزائر،ص – ص 20- 26.

2انظر عمار بن خروف: العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري – السادس عشر الميلادي، دار الامل، الجزائر، 2006، ج 1، ص– ص 27- 29.

من انجازات أوكل إليه السلطان العثماني قيادة البحرية العثمانية ومواصلة حركة الجهاد في غرب البحر المتوسط.

وفي عام 1541 شن شارل الخامس حملة قوية على مدينة الجزائر، شاركت فيها 516 سفينة، ولكنها رجعت خائبة أمام صمود الاسطول الجزائري[1]، وواصل خلفاء خير الدين حسن اغا وحسن باشا وصالح ريس مهمة الجهاد البحري، وتخليص تونس وطرابلس من الغزو الأوربي، كما عينت السلطة العثمانية درغوث قائد للبحرية لمواجهة التحالفات الأوربية التي كانت تحركها اسبانيا من اجل احتلال تونس، وتمكن رفقة مراد اغا سنة 1551 من تخليص طرابلس من فرسان مالطة، ومنها انطلق لتحرير تونس، حيث نظم حملة لتخليص جربة من الاحتلال الاسباني عام 1560، حققت انتصارا باهرا على قوات "اندري دوريا"[2]، وبعد واقعة "ليبانتي" شن الاسبان بقيادة "دون جوان" حملة على تونس عام 1573، لكن الأسطول العثماني بقيادة العلج علي وسنان باشا تمكن من استرداد حلق الواد وتونس، وكانت هزيمة ساحقة للاسبان أنستهم انتصارهم في موقعة ليبانتي وجعلتهم يتراجعون عن مخطط غزوهم للسواحل المغربية التي لم تعد طيعة في ظل سلطة الأتراك القوية.

وهكذا يبدوا لنا أن الوضع العام في بلاد المغرب خلال القرن السادس عشر الميلادي كان متدهورا، وهو ما دفع القوى المسيحية التي كانت تشهد عصر النهضة والتطور الى شن حملات عسكرية على سواحل بلاد المغرب، ولولا ظهور قوى الطرق الصوفية والأشراف في المغرب والعثمانيون في الجزائر وتونس وليبيا لوقعت هذه المنطقة تحت الهيمنة الايبيرية. وقد استطاع رجال البحر العثمانيين رفع التحدي ومجابهة الأخطار التي كانت تهدد بلاد المغرب، وقد كللت جهودهم بإنشاء سلطة مركزية في الجزائر والتوسع نحو تونس

---

1 Grammont ,Alger sous la domination turque 1515 – 1830, Bouchene , paris , 2000, p 68.

2 انظر جلال يحي: المرجع السابق، ص.155

وطرابلس، ووضع حد للتهديدات الاسبانية التي طالت السواحل المغاربية، وكسب جانب الدولة العثمانية لمواجهة التحدي المسيحي في الحوض الغربي للمتوسط.

ثانيا
الدخول العثماني لبلاد المغرب وانعكاساته

لم يكن الدخول العثماني لبلاد المغرب غزوا أو تدخلا مباشرا من الدولة العثمانية كما هو الحال بالنسبة لمناطق المشرق العربي، بل أمرا فرضته التهديدات المسيحية الاسبانية أوائل القرن السادس عشر الميلادي، حيث جذب هذا الصراع الصليبي الجديد رجال الجهاد البحري الذين أسسوا أساطيل بحرية ثم اندمجوا مع الأندلسيين وسكان المغرب في مقاومة الغزو المسيحي.

وكان لاستقرار الأتراك في الجزائر ثم في طرابلس وتونس دور حاسم في حسم النزاع مع اسبانيا، وفي الهيمنة على الحوض الغربي للمتوسط، وفي مداخلتنا هذه نحاول التعرف على انعكاسات دخول الأتراك لشمال افريقيا على المطامح الاسبانية الجامحة في احتلال السواحل المغاربية والهيمنة على البحر المتوسط

أولا: دخول العثمانيين الى الجزائر.

تزامن الغزو الأيبيري لبلاد المغرب في بداية القرن السادس عشر مع ظهور طلائع رجال الجهاد العثمانيين بقيادة الإخوة بربروس، عروج وخير الدين وإسحاق، والتي اتخذت الموانئ التونسية منطلقا لها لنجدة مسلمي الأندلس وملاحقة سفن المسيحيين المعتدية في عرض المتوسط، وقد ذاع صيت المجاهدين العثمانيين وانتشرت أخبار بطولاتهم، فتوجهت إليهم أنظار المجاهدين الجزائريين، وفي مقدمتهم أبو العباس أحمد بن القاضي حاكم الزواوة والذي خاطب القائد عروج مستعطفا إياه لإنقاذ بلاده من الاسبان قائلا: " إن بلادنا بقيت لك ولأخيك أو للذئب"[1].

---

1 انظر عمار بن خروف: المرجع السابق، ص20.

ويكون بذلك أول قدوم للعثمانيين إلى الجزائر بطلب من الجزائريين قصد الدفاع عن أوطانهم المهددة بالغزو، وتحرير ما وقع منها تحت الاحتلال الاسباني، وأول منطقة توجه إليها الإخوة بربروس هي بجاية عام 1512، حيث باشر عروج شن هجوم على الحامية الاسبانية بالمدينة دون أن يتمكن منها، وفي سنة 1514 انتقل إلى جيجل التي كانت تحت سيطرة الجنويون فحررها، واتخذها قاعدة له لشن هجماته على بجاية، ولما سمع أعيان مدينة الجزائر ببطولة المجاهدين الأتراك استنجدوا بهم لتخليصهم من الحامية الاسبانية التي كانت تضايقهم، فاستجاب عروج لطلبهم عام 1516 وشن هجوما على حصن البينون دون أن يتمكن منه، وقد رأى عروج أمام خطورة التهديد الاسباني لبلاد المغرب أن يوطد سلطة قوية بمدينة الجزائر، توحد كامل المنطقة وتكون قادرة على مواجهة العدو، فعمل على التخلص من سالم التومي واستمالة أعيان المدينة، ثم بادر إلى تحصين ميناء المدينة وفرض سلطته على المناطق المجاورة[(1)].

وقد ساعد انتصاره على الاسبان المهاجمين لمدينة الجزائر وحزمه وشجاعته على كسب تعاون سكان مدينة الجزائر والمناطق المجاورة لها، وعمل عروج على مد نفوذه إلى السواحل الغربية لمقاطعة الجزائر ومواجهة الحكام الموالين للاسبان ومنهم سلطان تنس حميدة العيد وملك تلمسان الزياني، فتغلب على قوات سلطان تنس في المعركة التي وقعت قرب نهر الشلف في صيف 1517، ثم زحف نحو تلمسان بطلب من أعيانها لتخليصهم من أبي حمو الثالث، فتمكن من هزيمته ودخول المدينة في سبتمبر 1517، وقد فر أبو حمو إلى اسبانيا للاستنجاد بملكها شارل الأول، وجاء الرد الاسباني سريعا، حيث قطعوا الطريق على عروج بقضائهم على حامية قلعة بني راشد التي كان على رأسها شقيقه إسحاق، وحاصروا عروج في منطقة بني سناسن وقضوا عليه في ماي 1518 وأعادوا أبو حمو إلى تلمسان مقابل أن يدفع لهم ضريبة باهظة.

---

1 انظر عائشة غطاس واخرون: المرجع السابق، ص – ص 20- 23.

خلف خير الدين أخاه عروج في حكم مدينة الجزائر، واستطاع أن يحافظ على نفوذ الأتراك رغم الأخطار الخارجية والداخلية، وذلك بفضل حنكته واستعانته بالسلطان العثماني، حيث اقترح على أعيان مدينة الجزائر أن يكتبوا للسلطان سليم العثماني ليعينه حاكما على الجزائر ويمده بالعون لحماية مدينتهم من خطر الاسبان، وكان السلطان العثماني يطمح إلى مد نفوذ الدولة العثمانية إلى بلاد المغرب والهيمنة على البحر المتوسط فرحب بتعيين خير الدين حاكما على الجزائر. وأرسل له ألفي جندي انكشاري وعدد من القطع البحرية[1]، وتقوى بذلك خير الدين لمواجهة أعدائه على الجبهتين الخارجية والداخلية، ومنهم سلطان تلمسان الذي ألب قبائل الغرب الجزائري وشجعهم على شن حملة تجاه مدينة الجزائر، فقد استطاع خير الدين إخضاع المناطق الغربية المتمردة وإعانة الأمير الزياني المسعود على انتزاع الملك من أخيه عبد الله الموالي للاسبان، وبعد استتباب الوضع بالجهة الغربية التفت خير الدين إلى الشرق، حيث كان الأمير الحفصي يحضر للهجوم على منطقة الزواوة بمساعدة أحمد بن القاضي، فانتقل خير الدين إلى جيجل وشرع في توطيد سلطته على مناطق الزواوة وقسنطينة وعنابة. وعاد الى مدينة الجزائر للقضاء على مناوئيه وطرد الاسبان من حصن البينون، وعندما استدعي خير الدين الى اسطمبول عام 1533 كان قد وطد دعائم دولة الجزائر القوية والمرتبطة بالدولة العثمانية، وواصل خلفائه البيلربايات[2] مهمة حماية انجازاته وتنفيذ سياسته الهادفة الى تحصين البلاد والصمود في وجه الحملات المسيحية والتخلص من أعوان الاسبان[3].

---

1 انظر عبد الجليل التميمي: أول رسالة من أهالي الجزائر الى السلطان العثماني سليم الاول سنة 1519، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، عدد 6 (1976) ص – ص، 116- .120

2 بيلرباي تعني أمير الأمراء او بك البكوات، كان حاملها يعد الشخصية الثانية في الدولة العثمانية بعد السلطان لأنه يتحمل الأعباء العسكرية، وأصبحت تمنح للقادة والولاة الذين وبموجب هذه الرتبة لهم امتيازات واسعة وحرية التصرف في الايالات.

3 عمار بن خروف: المرجع السابق، ص – ص 28- 29.

ثانيا: الدخول العثماني الى تونس

في عام 1533 عين السلطان العثماني سليمان القانوني خير الدين قائدا للبحرية العثمانية، فاهتم خير الدين بمسألة ضم تونس للدولة العثمانية تمهيدا لبسط السيادة على كامل المغرب الكبير، ووضع إستراتيجية محكمة في مواجهة الاسبان، وكانت تونس تحضى بأهمية بالغة في عرض المتوسط فهي تتحكم في طرق مواصلاته وتحمي ظهر الجزائر، كما أن اطلاع خير الدين على مؤامرات الأمير الحفصي شجعته على المبادرة بإلحاق تونس بالدولة العثمانية،

استغل خير الدين الظروف المضطربة التي كان يمر بها العرش الحفصي، حيث اغتصب السلطان الحسن بن محمد السلطة من أخيه الرشيد الذي لجأ الى خير الدين، وازداد استياء السكان من استبداد السلطان الجديد فطلبوا مساعدة خير الدين على إرجاع الأمور لنصابها، فجهز خير الدين حملة ودخل تونس بسهولة في عام 1535 بعد ان خرج منها السلطان الحسن فارا الى البادية، وعلى الرغم من معارضة بعض أعيان تونس لإلحاق بلادهم بالسلطة العثمانية ومطالبتهم بإعادة الرشيد الى السلطة إلا أن خير الدين صمم على إنهاء سلطة الحفصيين وتوطيد سلطته بالبلاد، وقد اغتاظ الاسبان من استحواذ الأتراك على تونس وصمموا على طردهم منها، خاصة بعد أن اتصل السلطان الحسن "بشاركان" طالبا عونه على خير الدين لاسترجاع ملكه، فجهز الاسبان حملة كبيرة سنة 1536، خاضت معارك طاحنة وتمكنت من إخراج القوات العثمانية من تونس وإرجاع الحسن الحفصي الى العرش، وقد اشترط عليه الاسبان أن يقدم لهم مبالغ مالية باهظة ويسلم لها ميناء حلق الواد، هذا في حين انسحب خير الدين بقواته الى الجزائر وشن منها هجوم على الشواطئ الاسبانية ونغص فرحة "شارلكان" بانتصاره في تونس(1).

1 انظر جلال يحي: المرجع السابق، ص126.

وبعد استدعاء خير الدين الى اسطنبول وتعيينه قائدا للبحرية ركز نشاطه في شرق المتوسط في حين اهتم خلفائه على الجزائر بمهمة مواجهة القوى المسيحية في غرب المتوسط، وقد ردت حملة "شارلكان" على الجزائر عام 1541، وخطط العثمانيون في الجزائر لدخول تونس والمغرب وإنشاء وحدة مغربية تكون قادرة على صد الحملات الاسبانية.

وقد اتجه الصراع المسيحي – الإسلامي نحو تونس الى أن حررت نهائيا عام 1574، حيث مثلت بموقعها الاستراتيجي في المتوسط محل نزاع مرير، وقد كان للاسبان نفوذ قوي بتونس منذ أن احتل "اندري دوريا" موانئ تونس وبترت والمنستير، فوضع درغوث باشا ــ خليفة خير الدين ــ نصب عينيه تحرير تونس من قوات "اندري دوريا". وشرع من طرابلس في شن حملات استولت على قفصة عام 1556 وامتدت الى القيروان، ولكن الاسبان وبمعونة الأمير الحفصي ظلوا يسيطرون على شمال البلاد، ونظرا لأهمية جزيرة مالطة في السيطرة على تونس وكامل المتوسط فقد عمل درغوث على انتزاعها من فرسان القديس يوحنا، وان كان درغوث لم يحقق حلم السيطرة على تونس فان حكام الجزائر واصلوا خطواته وتمكنوا من ضم تونس إلى نفوذهم، حيث تمكن العلج على بعد إخفاق مخططه في استعادة الحكم الإسلامي في الأندلس من مد نفوذه إلى تونس، وقد شن حملته على تونس وانتصر على السلطان أحمد بن الحسن الحفصي في ديسمبر 1569، وأرسل في طلب الأسطول العثماني للقضاء على الحصن الاسباني بحلق الواد[1]،

ونظرا للتهديد العثماني المحدق تداعت اسبانيا والقوى المسيحية الى عقد حلف مقدس، يوحدها في مواجهة العثمانيين، ووجهت حملة كبيرة بقيادة "دون جوان" للقضاء على الأسطول العثماني، فكانت واقعة "ليبانتي" الشهيرة في 7–10–1571 قرب مالطة معركة حاسمة بين القوى المسيحية والدولة

1 انظر صلاح العقاد: المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص 24.

العثمانية، الهزم فيها الأسطول العثماني، لكن العلج علي تمكن من أنقاض جزء منه وإعادة بنائه بعد أن أوكل له السلطان سليم الثاني مسؤولية قيادته الى جانب توليه حكم الجزائر، وفي عام 1573 دخل "دون جوان" على رأس الحملة الصليبية الى تونس وطرد الحامية الجزائرية، وردا على ذلك قرر السلطان العثماني تسيير حملة الى تونس بقيادة العلج على وسنان باشا، تمكنت من القضاء على الوجود الاسباني في جميع البلاد التونسية والقضاء على الدولة الحفصية وإخضاع تونس للسيادة العثمانية[1]، وهكذا حققت الدولة العثمانية انتصارا باهرا على القوى المسيحية واطمأنت الجزائر على خطوط مواصلاتها مع الدولة العثمانية.

ثالثا: الدخول العثماني لليبيا

كانت طرابلس بموقعها الاستراتيجي مدينة صغيرة يسكنها العرب وخاضعة لسيطرة فرسان مالطة، وقد لفتت انتباه العثمانيين في صراعهم مع القوى المسيحية فقرروا إخضاعها لنفوذهم وطرد فرسان مالطا منها، وقد بدأ درغوت باشا منذ احتل مدينة المهدية التونسية عام 1510 في مهاجمة طرابلس، كما خاض مراد اغا عدة مناوشات، وقررت السلطة العثمانية تجهيز حملة قوية بقيادة سنان باشا، والذي جاء على رأس مائة وخمسين سفينة واستعان بدرغوت باشا ومراد اغا، نزلت قواته بطرابلس عام 1551 وحاصرت المدينة من جهات مختلفة ودكت قلعة طرابلس، واضطر أخيرا قائد فرسان مالطة للتفاوض مع سنان باشا على شروط الاستسلام وفتحت المدينة ابوابها للاتراك يوم 14 اغسطس 1551[2]، وبذلك حصل العثمانيون على قاعدة عسكرية وبحرية مهمة

---

1 انظر عمار بن خروف: المرجع السابق، ص – ص107- 109.

2 انظر بتفصيل، ابن غلبون: ابن غلبون ابي عبدالله محمد بن خليل الطرابلسي: تاريخ طرابلس الغرب المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما بها من الاخبار، المطبعة السلفية، القاهرة، 1930، ص 68، واتوري روسي: ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، تر محمد خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ط2، 1991، ص ص 206- 213.

تربط مصر ببلاد المغرب وتحمي ظهر تونس من العدوان المسيحي، وقد عين مراد اغا حاكما عليها باسم السلطان العثماني، ولعبت ليبيا دورا مهما في الجهاد البحري والتجارة الدولية زمن العثمانيين.

وخلاصة القول فان الدخول العثماني لبلاد المغرب ارتبط بظروف خاصة، أملت على رجال الجهاد العثماني تحمل مسؤولية شاقة في نصرة مطرودي الأندلس وسكان المغرب من القوى المسيحية، والتخطيط لبناء كيانات سياسية بديلة ومتحالفة مع الدولة العثمانية لتتمكن من مجابهة القوى المسيحية العاتية. وقد كانت الجزائر قاعدة للجهاد الإسلامي في المتوسط، ومنها انطلق العثمانيون لتحرير تونس وحاولوا ضم المغرب لنفوذهم لكن الدولة السعدية الناشئة كانت عصية على ذلك.

ثالثا

التطور السياسي في الجزائر إبان الحكم العثماني

يطرح الحديث عن التواجد العثماني في الجزائر أكثر من إشكال، خاصة وان الكتابات الفرنسية شوهت كثيرا من الحقائق، وقدمت لنا تاريخا يخدم مطامحها وإيديولوجيتها الاستعمارية، والمدرسة الوطنية اليوم تحاول ترميم هذا التاريخ الحافل بالبطولة والأمجاد. وقد تعرض المغرب الكبير لهجمة أوروبية عنيفة هدفت إلى إخضاعه واحتلاله، ولولا وقفة رياس البحر الأتراك الذين استنجد بهم الجزائريون لتعرضت الجزائر للاحتلال الإسباني، وقد نجح خير الدين وشقيقه عروج في توحيد الجزائريين وتخليص البلاد من المخاطر الخارجية، وأرسى بذلك الحكم التركي في الجزائر منذ عام 1518،

أولا: أوضاع الجزائر عشية الدخول العثماني

تميزت أوضاع الجزائر قبل الحكم العثماني بالضعف السياسي والتقهقر الاقتصادي والاجتماعي، حيث مرت السلطة الزيانية التي كانت تسيطر نظريا على القسم الغربي من الجزائر الحالية باضطرابات سياسية أدت الى ضعفها وتقهقر نفوذها، وهو ما سمح بانفصال القبائل عن هذه السلطة وإقامتها لكيانات سياسية مستقلة، وساهم التفكك السياسي للمغرب الأوسط في تردي أوضاعه الاقتصادية، حيث انقطعت طرق المواصلات التجارية وتراجعت مكانة الأسواق الداخلية، كما أن الوضع الثقافي عرف تقهقرا ملموسا وان كانت حركية الطرق الصوفية أعادت له الحياة من جديد، وقد طال تهديد الغزو الايبيري السواحل الجزائرية التي كانت حيوية الموقع، وتمكن الأسبان من احتلال وهران عام 1509 وبجاية 1510 ومستغانم1511، وهددوا مدينة الجزائر، وارتكب الاسبان مجازر وحشية في حق السكان، وأرغموا القوى السياسية للخضوع لإرادتهم ونهبوا ثروة البلاد، وفي ظل هذه الظروف ظهر الإخوة بارباروس كمنقذين للمسلمين وحماة لبيضة الإسلام، وقد حصل استنجاد

الجزائريين بهم على نحو ما أوضحنا سابقا، وبسط عروج وخير الدين سيطرهما على أهم المدن الساحلية الجزائرية، وظهر طموح خير الدين في حكم البلاد باسم السلطان العثماني، وهيأ للأمر بالتعاون مع شيوخ القبائل واعيان مدينة الجزائر[1].

ثانيا: الحكم التركي في الجزائر

منذ بداية الحكم العثماني الرسمي للجزائر عام 1518 والى غاية سقوطه عام 1830 حكم العثمانيون الجزائر حكما عسكريا مر بمراحل رئيسية هي:

1- عصر البيلربايات (1519-1587):

يعد عصر أمير الأمراء من ازهي العصور نظرا للتطور الذي عرفته الجزائر، حيث توحدت وتوسع نفوذها الى تونس وطرابلس، ويرجع ذلك لخبرة أمرائها وتعاون رياس البحر مع سكان الجزائر لتقوية سلطان البلاد وازدهارها، وقد كان الحاكم خلالها يعين من قبل السلطان العثماني مدى الحياة ويحكم باستقلالية. وتميزت هذه المرحلة بوحدة الأتراك والسكان في مواجهة الأخطار الاسبانية. وباشتهار البيلربايات بالشجاعة والقوة.

كان خير الدين بارباروس المؤسس الأول لنظام الحكم العثماني في الجزائر، لقد رأى بعد وفاة عروج أن يقيم دولة قوية يمكنها أن تواجه خطر الاسبان، وجمع حوله المناصرون لفكرته وأرسل الى السلطان العثماني يطلب تعيينه حاكما باسمه على الجزائر، وقد كان شجاعا مغامرا وداهية في السياسة، حصن دفاعات المدينة، وأرسل الحاميات الى مستغانم وتنس ومليانة، وتحالف مع الأعيان وشيوخ القبائل على مبدأ الجهاد المقدس والولاء للسلطان، وواجه

---

1 انظر بتفصيل الوزان، الحسن بن محمد المدعو ليو الافريقي: وصف افريقيا، تحقيق عبدالرحمن حميدة، السعودية، 1399 هـــ، ج 2، ص348 وما بعدها، وعمار بن خروف: المرجع السابق، ص ص 15- 19.

خصومه المناوئون له ومنهم سالم التومي وابن القاضي صاحب مملكة كوكو، وحميدة العيد سلطان تنس، وبعد توحيد البلاد وتنظيمها استعد لمجابهة الاسبان وحلفائهم وتعميم سلطته على كامل شمال افريقيا، فقاد حملة ناجحة الى تونس عام 1934، وقد عينه السلطان قائدا للأسطول العثماني، وترك حسن أغا على رأس قيادة هذه الدولة الناشئة والقابلة للتوسع[1].

وتميز عهد حسن أغا (1533ـ 1543) بالقوة والرغبة في التوسع، حيث أرسل حسن أغا قواته لمساعدة الأمير الزياني محمد بن عبدالله في الإطاحة بحكم والده على تلمسان، وذهب على رأس قوات من الجزائر لمساعدة خير الدين في رد هجمة "شارلكان" صيف 1535م، واهتم بتحصين مدينة الجزائر وبناء الأسطول وشراء الأسلحة استعدادا للحملة التي قادها "شارلكان" على الجزائر عام 1541م، وفي عهده شن الاسبان حملة على تلمسان وأخرى على مستغانم[2].

وولى السلطان حسن بن خير الدين بيلر باي على الجزائر (1544ـ 1551) إكراما لوالده، وفي عهده اشتد الصراع على تلمسان بين القوى الثلاث: الأتراك والاسبان والسعديين، وانتهى بضم تلمسان للجزائر وتنصيب سلطان موالي لحسن بن خير الدين، والدخول في مواجهة طاحنة مع ملوك المغرب، وفي مطلع عام 1567 عين محمد بن صالح رايس بيلرباي على الجزائر، ثم خلفه العلج علي عام 1569، وقد اشتهر بشجاعته وإقدامه، تمكن من فتح تونس وضمها للجزائر، ووجه حملة عسكرية الى المغرب، وفي عام 1571 شارك الأسطول العثماني في رد الهجوم المسيحي في موقعة "ليبانتي"، وعين إثرها قائدا للبحرية العثمانية وخلفه أحمد أعراب، وقد واجه علاقات مضطربة مع سلاطين المغرب

---

1 عزيز سامح التر: الاتراك العثمانيون في شمال افريقيا، تر محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص – ص74- 122.

2 المرجع نفسه، ص 154- 172.

وتهديدا اسبانيا، وتمكن من إخماد ثورتي قسنطينة وبني عباس، وكان يجد الدعم في سياسته الداخلية والخارجية من السلطان العثماني[1].

2 – عصر الباشوات (1587–1659):

نتيجة للتراع بين رياس البحر وقادة الانكشارية وخوفا من انفصال الجزائر قرر السلطان أن ينهي مرحلة البيلربايات، ورأى أن يفصل بين إدارة ايالات المغرب الثلاث، ويعين حاكما للجزائر كل ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وقد قلصت الصلاحيات والامتيازات التي كانت تمنح لحكام الجزائر، وأصبح يعتمد على قادة الجيش البري المتعاظم شأنه، وقد استغل بعض الباشوات قصر مدة التعيين ليستخلصوا اكبر قدر ممكن من المال، وحاولوا التعاون مع رجال البحرية الجزائرية من أجل البقاء في السلطة.

وقد دامت فترة الباشاوات ما يقرب 72 سنة، تداول على السلطة خلالها 27 باشا، وغلب على هذه المرحلة الفوضى والتراعات، حيث انتزع الاوجاق الصلاحيات من الباشا، وثار الأغوات ضد الباشا وقرروا عام 1659 إلغاء منصبه وإسناد السلطة الى قادة الاوجاق. وخلال هذه الفترة اندلعت عدة ثروات ضد تسلط الحكام وتعسفهم في جمع الضرائب، ومنها ثورة منطقة القبائل في عهد خضر باشا (1589-1592)، وثورة الكراغلة ضد طغيان الباشاوات الأتراك.

وأدى ضعف السلطة في الجزائر الى تدخل الباب العالي في توجيه السياسة الخارجية للايالة، حيث منحت فرنسا في عهد مصطفى باشا (1596–1599) امتيازات قنصلية واقتصادية واسعة، كما تشجعت القوى الأوربية لتهديد الجزائر، مستغلة ضعفها والصراع بين الباب العالي والباشاوات، حيث هاجم الاسبان في عهد محمد كوسة (1603-1605) ميناء أزفون، وهاجمت البحرية

---

1 المرجع نفسه، ص ص 17–3–234 وعمار بن خروف: المرجع السابق، ج1، ص – ص 186-187.

الهولندية السواحل الجزائرية، واضطر الديوان لعقد اتفاقات مع القوى الأوربية[1].

3 – عصر الأغوات (1659–1671):

في هذه المرحلة ثار قادة الجيش البري على الباشا وعوضوه من تلقاء أنفسهم بحاكم من فئتهم سموه الاغا، وتقرر أن يكون الحكم تشاوريا ولمدة سنتين، أصبح الحاكم ينتخب من بين أغوات الجيش، وهكذا بدا أن الجزائر أصبحت متمردة ومستقلة عن الدولة العثمانية، وقد تصاعدت في هذه الفترة النزاعات والفوضى.

وأول الاغاوات وحامل لواء الثورة هو الأغا خليل، والذي رد مبعوث السلطان من حيث جاء وأثار حفيظة الصدر الأعظم، وخلفه بعد سنة الأغا رمضان الذي سعى لإصلاح العلاقة مع الباب العالي وكان مصيره القتل من قبل الأغوات الرافضين لسياسته، وتولى السلطة مكانه الأغا شعبان لمدة أربع سنوات واغتيل بدوره عام 1665م، وخلفه الحاج علي أغا الذي تمكن من وضع حد لتمرد الجند وكسب ود السلطان، وظل في الحكم لمدة ست سنوات، وبوفاته عام 1671 عرفت الجزائر اضطرابا كبيرا وفوضى عارمة لم تشجع الاغاوات على ترشيح أنفسهم للحكم[2].

2- عصر الدايات (1671-1830):

يعد مرحلة الاضطراب في عهد الاغاوات تمكن قادة الجيش البحري من فرض سلطتهم على الانكشارية، وأصبح الحاكم ينتخب من طرف الديوان دون تحديد المدة الزمنية ويزكيه السلطان العثماني بمرسوم، وهكذا عاد التعاون

---

1 انظر بتفصيل، عزيز سامح التر: المرجع السابق، ص ص 275- 340، 353- 380، وأحمد توفيق المدني: الداي محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده، م و ك، الجزائر، 1986، ص 33 وما بعدها.

2 عائشة غطاس واخرون: المرجع السابق، ص 53، وعزيز سامح التر: المرجع السابق، ص ص – 387- 401.

والتنسيق بين ايالة الجزائر والدولة العثمانية في عهد الدايات، وأول من تولى هذا المنصب محمد التريكي(1671-1682)، ونظرا لكبر سنه تنازل عن السلطة وانتخب رئيس ديوانه بابا حسان شاوش دايا، وعرفت مرحلة الدايات هذه المرة استقرارا ملحوظا خاصة في المرحلة الأولى، وقد انتهز الرايس حسين ميزومورنو اضطرابات الهجوم الفرنسي على مدينة الجزائر واستولى على السلطة، وتولى السلطة في أعقابه الداي شعبان (1689-1695) وهو من أشهر الديات تميز عهده باشتداد الصراع الخارجي خاصة ضد فرنسا والمغرب الأقصى وتونس، وتميزت المرحلة الثانية من عهد الدايات بالاستقلالية عن الدولة العثمانية، وقد دشن هذه السياسة الداي علي شاوش عام 1710م، واقنع السلطان بسياسته الهادفة لتجنب ازدواجية السلطة، وسار خلفائه على هذا النهج وقد أدى تزايد نفوذ الدايات الى تحقيق الاستقرار، وتعزيز الاستقلالية، وحاولت السلطات العثمانية استرجاع مكانتها دون جدوى، حيث تدعم نظام الدايات وترسخت مبادئه، وأصبحت السلطة تنتقل من داي الى اخر بانسيابية وتعزز اللااستقرار أكثر فأكثر، فطوال مائة وعشرون سنة من عهد الدايات الثاني توالى على السلطة سبعة عشر دايا[1]، وقد كان من أشهرهم محمد عثمان باشا (17-66-1-791)، وعلي باشا (18-09-1815) والداي حسين (1818-183-0) وتميزت مرحلة حكمه بالاستقرار السياسي والاهتمام بتنظيم أمور الدولة وتحقيق الأمن المهدد بانتفاضات داخلية وتهديدات خارجية[2].

ثالثا: التنظيم الإداري والاجتماعي في الجزائر.

عرفت الجزائر العثمانية تنظيما اداريا واجتماعيا متميزا اصطبغ بحضور العثمانيين القوي وسيطرتهم على السلطة في البلاد.

---

1 عائشة غطاس: المرجع نفسه، ص 58، 67.

2 انظر حول عهد الاغوات: عائشة غطاس: المرجع السابق، ص-ص 44-60، وعزيز سامح التر: المرجع السابق، ص - ص 405- 436، 446- 490، 507- 656.

1- التنظيم الإداري:

حكمت الجزائر بجهاز اداري مركزي، حيث كانت السلطة العليا بيد الحكام الاتراك في مدينة الجزائر، وهيمنوا على السلطة بواسطة مؤسسة الديوان الذي يعد بمثابة مجلس حكومة، يتكون من رئيس وأعضاء، يبثون في القضايا السياسية ويشرفون على ادارة شؤون البلاد، وذلك بواسطة موظفون سامون مثل الداي والخزناجي وقائد الجيش وقائد البحرية وكتاب الديوان...الخ. وأما المناطق البعيدة عن العاصمة فتدار بواسطة نظم ادارية محلية يشرف عليها الباي.

وقد قسمت الجزائر إداريا في العهد العثماني إلى أربعة أقاليم رئيسية هي:

دار السلطان (الجزائر العاصمة ونواحيها)، بايلك الشرق (إقليم قسنطينة)، بايلك التيطري (إقليم الوسط) وبايلك وهران (إقليم الغرب)، واعتمد البايات في إدارة حكمهم على القبائل الكبرى بإقليمهم، وكانت القبائل تمثل وحدة سياسية مستقلة ومحافظة على كيانها، لها جيشها وزاويتها ومؤسساتها الاجتماعية، وتجتمع السلطة في يد زعيم القبيلة انطلاقا من اغا العرش وباشاغا فرع القبيلة[1].

ج – التنظيم الاجتماعي:

نظرا للحكم العسكري غير المباشر للجزائريين حصل انفصام بين السلطة العثمانية والمجتمع الجزائري، حيث ظل الطيف الاجتماعي مقسما الى فئات رئيسية هي:

---

1 عزيز التر: المرجع السابق، ص ص138-144، صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي، مرجع سابق، ص – ص 282- 285.

1. الطبقة الأرستقراطية التركية: الفئة المسيطرة وصاحبة النفوذ القوي، تحضر رغم قلة عددها بامتيازات كبيرة، ويتولى أفرادها المناصب الحكومية، لهم تقاليدهم الاجتماعية الخاصة وغالبيتهم من الجنود الانكشاريين والحكام.

2. طبقة الكراغلة: طبقة نتجت عن تزاوج الأتراك بجزائريات، ورغم أصولهم التركية لم يحصلوا على الامتيازات والمكانة التي تمتع بها الأتراك، ولم يتقربوا من أبناء الجزائر وتميزوا عنهم ببعض الحظوة.

3. طبقة الجزائريين: أصلاء البلاد من العرب والبربر، معظمهم يشتغلون في الزراعة والتجارة، ولهم استقلاليتهم ضمن القبلية التي دخلت في خدمة الأتراك.

وهناك فئات اجتماعية أخرى كالمهاجرين الأندلسيين الذين مثلوا قوة تجارية في البلاد، وبني ميزاب الذين حافظوا على مكانتهم الاجتماعية، وهناك فئة اليهود التي اشتهرت بالتجارة والتقرب من السلطان، وكذا الجالية المسيحيين التي كانت تتوزع على الحواضر كالجزائر ووهران وتلمسان.

وان أوضاع الجزائريين الاجتماعية يتوجب أن تحلل ضمن نمط القبيلة، تلك المؤسسة الاجتماعية التي كانت تؤطر الأفراد جماعيا، وتشرف على مختلف شؤوهم وتمثلهم لدى السلطات العثمانية، وبفعل ذلك حافظت القبيلة على وحدها وخصوصيتها في العهد العثماني، خاصة وأن الأتراك انصب اهتمامهم على مسألة ولاء القبائل ودفع ما عليها من استحقاق مالي دون التدخل في شؤوها الخاصة[1].

هكذا يتضح لنا أن فترة الحكم العثماني في الجزائر مرت بتطورات سياسية حاسمة، وقد كان للعثمانيين دور رئيسي في حماية الجزائر وبلاد المغرب من التهديد المسيحي، كما أسهم عدد من الحكام الأتراك في إرساء الأمن

1 N E Saidouni ,L Algérois rurale a la fin de l époque ottomane(1791- 1830), Dar Al Harb Al Islami, Beyrout, 2001, p260.

والاستقرار والازدهار، ومع ذلك تسبب الكثير منهم في تلك الفتن والصراعات، ولا شك أن الأتراك يتحملون جزء من مسؤولية ذلك التراجع الذي شهدته الجزائر، حيث تسبب نظامهم العسكري وانفصامهم عن السكان وعدم اهتمامهم بالجوانب الحضارية في الانقسام والتنازع السياسي والتقهقر الاقتصادي والثقافي.

رابعا
التطور السياسي للمغرب الأقصى
في عهد الوطاسيين والسعديين والعلويين

عرف المغرب الأقصى تحولات عميقة مطلع القرن السادس عشر الميلادي، كان من مظاهرها التفكك السياسي لدولة المرينيين والوطاسيين، وظهور القوى السياسية الدينية المتمثلة في السعديين والعلويين، حيث استقر الأمر للسعديين في نهاية القرن السادس عشر الميلادي وبداية القرن السابع عشر، وبعد ضعفهم تمكنت الأسرة العلوية من الوصول للسلطة وحكم البلاد في ظروف متقلبة تميل إلى القوة والاستقرار حينا والى الضعف والانقسام حينا أخر، مما أسهم في حالة التراجع التي شهدها المغرب في عهده المعاصر سياسيا وحضاريا ومهد لخضوعه للاستعمار.

أولا: أوضاع المغرب مطلع القرن السادس عشر الميلادي

كان المغرب مثل الجزائر يعيش في أزمة شديدة في مطلع القرن السادس عشر الميلادي، تسببت فيها الصراعات الداخلية والتحرشات الأجنبية، ولم تنتهي بانهيار الوطاسيين ومجيء السعديين بل امتدت إلى القرن السابع عشر الميلادي.

فمن الناحية السياسية آل الحكم في المغرب للأسرة الوطاسية[1] في الربع الأخير من القرن 9هـ/ 15م، ولكن سلطتها ظلت محدودة، فعجزت عن بسط

1 الاسرة الوطاسية احدى قبائل زناتة المغربية، استقرت في وسط وجنوب المغرب وتحالفت مع الاسرة المرينية ضد الموحدين، حظيت بمكانة مرموقة في العهد المريدي، أهلتها لتخطط لسلب الزعامة منها ووراثة ملكها. انظر بتفصيل، الناصري ابو العباس أحمد بن خالد: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954، ج3، ص 118.

سلطتها على كامل أجزاء المغرب، وتوفير الأمن والاستقرار له، بحيث تجزأ المغرب إلى وحدات سياسية صغيرة خاضعة لزعامات قبلية ودينية، وشجع هذا التجزؤ الكبير البرتغاليين والإسبان على المضي في مشروع غزو وتخريب واحتلال مدن المغرب الساحلية، وذلك بقصد محاربة الاسلام والتوسع الخارجي والهيمنة على خيرات المغرب الاقتصادية، وان كان البرتغاليون سبقوا الاسبان في مد نفوذهم إلى السواحل المغربية فان الاسبان الذين استكملوا وحدهم سنة 1469 دخلوا في منافسة قوية مع البرتغاليين بإقدامهم على احتلال منطقة وادي نون التي بنو بها حصن سانتا كروز سنة 1478، وجعلوا منه مركز للتوسع، وقد تركز الغزو البرتغالي على المضيق والأطلسي، بينما تركز الغزو الاسباني على البحر المتوسط. وقد بلغ الغزو البرتغالي والاسباني للشواطئ المغربية ذروته في العقدين الأولين من القرن 16م/ 10هـــ، حيث احتلت أغلب المدن الساحلية وهددت المدن الداخلية، ومنها مراكش التي نجحت في رد حملة برتغالية عام سنة 1515م[1].

ومن الناحية الاقتصادي نسجل أن ميل المغرب إلى التجزؤ وتعرضه للغزو نجم عنه اضطراب شديد للأمن، مما أثر كثيرا على كل الحياة الاقتصادية فيه، فالتجارة الداخلية بين المناطق تأثرت باضطراب الأمن في الطرق والاسواق، بحيث بات من حسن الحظ أن تنجو قافلات التجار من الاعتداء عليها، أما التجارة الخارجية بين المغرب وأوربا، وبينه وبين بلاد السودان التي كانت أحد مصادر الرخاء للمغرب فتأثرت هي الأخرى بالغزو والاحتلال الذي تعرضت له المنافذ البحرية. أما الفلاحة التي كانت توفر الغذاء لكل سكان المغرب فتقلص نطاقها، لأن الفلاحين هجروا حقولهم في المناطق غير الآمنة، وقصدوا المناطق الأكثر أمنا، ولو كانت جبلية. وأما الصناعة التي كانت لا تزال في

---

1 انظر حول هذه التطورات السياسية: الناصري ابو العباس أحمد بن خالد: المصدر نفسه، ج4، ودراسة المؤرخ الفرنسي هنري تيراس الموسوعية حول تاريخ المغرب، Henri Terrass ;Histoire du Maroc,Ed , Atlantide ,Cazablanca, 1947, T2, p112-114.

طورها الحرفي فتأثرت هي الأخرى بما أصاب قطاعي الفلاحة والتجارة من أضرار، وبالذات ما أصاب قطاع المدن التي كانت تحتضن الحرفيين وورشاهم[1].

ومن الناحية الاجتماعية فقد كان لاضطراب الأحوال السياسية في المغرب لمدة طويلة أسوأ الأثر على الوضع الاجتماعي للسكان، ويتجلى ذلك في حالة الفقر التي آل إليها الكثيرون، والتي غدت الملمح الغالب للسكان في المدن والقرى، وهو ما يستخلصه القارئ لكتاب الوزان الذي وصف لنا فيه حالة السكـــان في المدن والقرى التي زارها في كل أنحاء المغرب. كما يتجلى في حركة الهجرة القسرية التي عرفها سكان المغرب في المناطق التي تعرضت للغزو البرتغالي والأسباني، أو التي كانت هدفا لغاراته إلى الجهات والمناطق الأكثر أمنا. ولكن الأثر السيئ للغزو الخارجي والتفكك الداخلي يظهر واضحا في تقلص قطاع المدن نتيجة الاحتلال أو التخريب الذي أصاب الكثير منها، وتدهور معظم المدن الباقية نتيجة التهديد الذي كانت تعيش فيه، وقد نجم عن ذلك أن أضحى أغلب سكان المغرب يعيشون في البوادي، وفي الجبال رغم صعوبة الحياة فيها[2].

وأما الجانب الثقافي فإن الباحث يلاحظ أن كثيرا من المراكز العلمية التي كان يزخر بها المغرب قد خفت اشعاعها العلمي، وهذا نتيجة الاضطرابات الداخلية والهجمات الخارجية، وتدهور مركز مدينة مراكش التي أصبحت تعيش تحـــت تهديـــد القبـــائل المجاورة لها، واستثناء سلمت مدينة فاس التي لم تتعرض للغزو الخارجي وغدت مقصد العلماء والطلبة من المراكز الأخرى، وحتى من الجزائر للأخذ والعطاء في مدارسها، وجوامعها، وزواياها العديدة. واشتهرت كذلك مدينة تطوان التي أعاد المهاجرون الأندلسيون بناءها،

---

1 حول الاوضاع الاقتصادية انظر، الناصري ابو العباس أحمد بن خالد: المصدر نفسه، ج4.

2 انظر الوزان: وصف افريقيا، مصدر سابق.

واستوطنوها مع علمائهم وطلبتهم، وعلى الرغم من انتشار المساجد في أرياف المغرب، وقراه فإنها كانت تعج بظواهر الجهل والبدع التي انتشرت في المغرب بعد تدهور الحياة العلمية والفكرية الذي عرفته منذ أواخر العهد المريني[1].

تلك كانت باختصار ملامح الوضع المتأزم الذي كان يعيشه المغرب زمن ظهور وأفول الوطاسيين وعشية بروز السعديين كسلطة جديدة عملت على إخراج البلاد من محن التمزق والتهديد الخارجي والتقهقر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ثانيا: ظهور وانهيار الدولة الوطاسية (1471-1554)

في خضم حملات الغزو الايبيري والتفكك الداخلي لدولة المرينيين برز الوساطيون على المسرح السياسي، وهم أبناء عمومة المرينيين ومعاونوهم في إدارة سلطتهم، ولما هلك السلطان المريني أبو سعيد عثمان لم يترك سوى طفلا صغيرا، فتدخل أبو زكرياء يحي الوطاسي ليفرض نفسه وصيا عليه، وكان ذلك يعني استحواذ الوطاسيين على السلطة بطريقة غير مباشرة باعتبارهم حجابا (1428- 1458)، وفي عهدهم اشتد خطر النصارى واستولوا على سبتة وخربوا تطوان، وأمام عجز الوطاسيين عن رد الخطر اشتد عود مشايخ الزوايا والأشراف في المقاومة، وقد حاول الوطاسيون استغلال حركة جهاد الزوايا لفائدتهم فتزعموا الكفاح ضد البرتغاليين، وفي عام 1458 تعرضت أسرة الوطاسيين لحملة تقتيل نفذها الملك عبدالحق الذي استعاد سلطته، ونجى منهم محمد الشيخ الذي تحصن بأصيلا وجمع الغاضبين حوله، وأمام فشل عبد الحق ومقتله عام 1465 فسح المجال أمام محمد الشيخ لفرض سلطته على منطقة واسعة من الجنوب لكنه لم يصمد في مواجهة البرتغاليين وفضل مهادنتهم، وفي عهد خليفتيه محمد البرتغالي وأبو العباس أحمد ازداد وضع الوطاسيين تأزما، و لم

---

1 عمار بن خروف: محاضرة بعنوان: التطور السياسي للمغرب الاقصى خلال القرن السادس عشر، محاضرة مرقونة.

يعودوا قادرين على مجابهة النصارى، وقد أرهقتهم الصراعات الداخلية وخاصة مع دولة أشراف الجنوب السعديين الذين سيطروا على مراكش عام 1525، ونجحوا في مزاحمة سلطة أحمد الوطاسي، وفي عام 1549 اندحر الوطاسيون في فاس، وحاول أبو حسون الحفاظ على سلطتهم بمختلف السبل، حتى انه استعان ب "شارلكان"، ثم لجأ إلى حكام الجزائر العثمانيين الذين حملوه إلى فاس ونصبوه سلطانا، ولكن أبو حسون قتل بعد عام وبذلك انهارت سلطة الوطاسيين وسيطر السعديون على كامل مناطق المغرب الأقصى[1].

ثالثا: الدولة السعدية (1549-1621)

السعديون أسرة عربية الأصل تنسب على الأرجح إلى بني سعد بن بكر بن هوازن قوم حليمة السعدية، وقيل أنهم أشراف من ولد محمد النفس الزكية[2]، انتقل أوائلهم من ينبع بالحجاز إلى درعة بجنوب المغرب، واستوطنوا قرية تاكمادارت في المائة السادسة الهجرية، وكان الاعتقاد السائد لدى المغاربة أنهم من الأشراف تحل بركتهم على بلدهم، وقد ظل السعديون حتى مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي يحيون في المغرب حياة بسيطة دينية وعملية[3]، ولم يبرزوا على المسرح السياسي إلاّ حين اشتدت وطأة البرتغاليين على سكان الجنوب المغربي، وألحقوا بهم أضرارا في أنفسهم ومصالحهم الاقتصادية دون أن يتدخل الوطاسيون لحمايتهم، فالتفتت أنظار أهل الجنوب إلى هؤلاء السعديين لقيادة صفوفهم ضدّ البرتغاليين، بعد أن رفض المرابط ابن المبارك أن يتولى هذه المهمة ووجههم إلى أبي عبد الله

---

1 حول دولة بني وطاس انظر، الناصري ابو العباس أحمد بن خالد: المصدر نفسه، ج4، ص 98 وما بعدها ومحمود علي عامر ومحمد خير فارس: تاريخ المغرب العربي الحديث، المغرب الاقصى – ليبية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، (دت)، ص – ص 23- 28.

2 الناصري: المصدر السابق، ج5، ص 3-6.

3 الوفراني محمد الصغير: نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، ت هوداس، مطبعة بردين انجي، 1888، ص 6 .

محمد، عميد الأسرة السعدية الذي قبل أن يتولاها بعد اتصالات ومشاورات بينه وبين المرابط الآنف الذكر، وبينه وبين بني قومه وفقهاء السوس وأعيانه في سنة 915هـ/ 1509م. وتمت المبايعة له في مدينة تدسي بالسوس في سنة 916هـ/1510م[1].

وتلقّب أبو عبد الله بالقائم بأمر اللّه. وقدمت له كل قبيلة بايعته عشرة من رجالاتها المقاتلين فبلغ المجموع 500 رجل مما يعني أن عدد القبائل التي بايعته كان خمسين قبيلة. وكانت هذه القوة هي نواة الجيش السعدي النظامي. وقد أسند قيادتها لابنه الأكبر أحمد الأعرج[2]، وكان المبرر الأساسي لمبايعة السعديين هو الجهاد ضد البرتغاليين وأعوانهم.

بعد وفاة القائم بأمر الله سنة 1517م انتقلت السلطة إلى ابنيه، أحمد الاعرج الذي بويع بالخلافة ومحمد الشيخ الذي ولي أمر السوس، وقد كافحا الأخيرين من اجل مقاومة البرتغاليين وزاحما الوطاسيين، ثم دخل محمد الشيخ في نزاع مع أخيه أحمد الأعرج، وتمكن من دخول فاس عام 1549، وفي عام 1554 طرد أبو حسون من فاس وأصبح المؤسس الحقيقي للدولة السعدية، وقد واجه محمد الشيخ أطماع العثمانيين ورفض عروضهم في الخضوع للدولة العثمانية وتحالف من اجل ذلك مع الاسبانيين، وخطط أتراك الجزائر لاغتياله، فأوفدوا له مجموعة من الجند أوهمته بالفرار من الجزائر ولما ائتمنهم اغتالوه عام 1557[3].

وخلفه ابنه عبدالله الملقب بالغالب بالله (1557- 1574م)، ولكن إخوته نازعوه السلطة ففر ثلاثة منهم إلى الأتراك، ووصلا عبدالمالك وأحمد إلى

1 الوفراني: المصدر السابق، ص 10 وما بعدها، والناصري: المصدر نفسه، ص 6-13 والعروي: المجمل في تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص42ـ 43.

2 الناصري: المصدر نفسه، ص 12-13.

3 المصدر نفسه، ص- 13-32، والوفراني: المصدر السابق، ص 38 وما بعدها،
و Henri Terrass ;Histoire du Maroc,op, cit , T2, p163-171

القسطنطينية طالبين دعم السلطان للوصول إلى الحكم، وقد اتبع الغالب بالله سياسة والده في التحالف مع الاسبان ضد الترك، وشجع الانجليز على التجارة مع الموانئ المغربية، ونظم مدينة فاس، وترك لابنه محمد المتوكل دولة قوية متماسكة[1]، وبعد فتح تونس استعد الأتراك لتوجيه حملتهم إلى المغرب بقيادة عبدالمالك وأخوه أحمد[2]، ونجحا عام 1576 في مزاحمة نفوذ محمد المتوكل في الجنوب المراكشي، ولجأ هذا الأخير إلى الاسبان، واستطاع أن يشجع ملك البرتغال "دون سبستيان" على دخول المغرب على رأس عشرين ألف رجل، وقد استعد عبدالمالك وأحمد للمواجهة واستدرجا جيش البرتغال وفرقة المتوكل إلى سبخة واد المخازن، والحق بهما هزيمة منكرة، فقد قتل "سبيستيان" والمتوكل غرقا في النهر كما توفي عبدالمالك اثر اشتداد مرضه[3].

وبوفاة عبد المالك أجمع الناس على مبايعة أخوه أحمد الذي لقب بالمنصور، وقد ساعده الانتصار في المعركة والحصول على غنائم وافرة والاستيلاء على مئات الأسرى الأسبان على بناء دولة قوية وكسب سمعة مرموقة، وقد اضطر إلى قمع تمرد جنده أكثر من مرة، وإحباط مؤامرات الزوايا وكبح جماح القبائل البربرية، وكان المنصور عسكريا صارما ورجل دولة مثقفا، تميزت مرحلة حكمه بالهدوء والرخاء، وقد اهتم السلطان بالتجارة التي كانت نشيطة في عهده ونمى الأنشطة الصناعية واستعان باليهود والأندلسيين وواصل حملات القرصنة وزاد في الجباية التي كان يستخلصها بحزم، وكانت الإدارة تقوم على مجموع قبائل المخزن التي تتحكم في مجموع المغرب وتقتطع

---

1 انظر حول سياسته، الناصري: المصدر نفسه ص 38ـ 57 و Henri Terrass ;Histoire du Maroc,op, cit , T2, p181.

2 كان عبدالمالك واخوه أحمد قد ثارا في وجه أخيهما، واتجها الى الجزائر طلبا للدعم فسفرا الى اسطمبول حيث قبل السلطان العثماني دعمهما من اجل بناء سلطة تابعة للجزائر، وقد التحقى بهما أخوهما عبد المؤمن وجاء على رأس جيش كبير الى المغرب.

3 الناصري: المصدر نفسه، ص- ص59-86، وشارل اندري جوليان: تاريخ افريقيا الشمالية، مرجع سابق، ص – ص 269- 271.

الضرائب، حيث قسم المغرب الى قسمين: المغرب الرسمي (بلاد المخزن) ويحتوي على أراضي جماعة المسلمين الخاضعة للأداء العقاري والتي تسكنها القبائل العربية ويسير أمرها المخزن، والمغرب الأقصى المستقل (بلاد السيبة) الذي لم يتخلص من نفوذ السلطان الفعلي بل كان دائما على أهبة للانقضاض على بلاد المخزن، وكان للسلطان بلاط عظيم الشأن يستقبل فيه الأجانب في أهبة كبيرة[1].

ومن انجازات المنصور الخارجية التي أثارت اللغط قيامه بغزو السودان والذي اعتبره فتحا، وقد اندفع لتجسيد المشروع طمعا في ذهب السودان ورغبة في التوسع، فأرسل جيشا ضخما عبر سجلماسة ووصل إلى توات، وقورارة، ثم واصل زحفه إلى مملكة سنغاي ورغم عروض التفاوض التي أطلقت إلا أن جيش المنصور أصر على المواجهة واستباح المنطقة نهبا وتهديما فكانت نهاية لهذه المملكة الإسلامية وبداية لهد الفوضى والاضطراب[2].

ومنذ وفاة أحمد المنصور عام 1603 بدأت مرحلة التفكك نتيجة الافتتان على السلطة بين أبناء المنصور وهم زيدان ومحمد الشيخ وأبو فارس خلال الفترة ما بين سنتي 1610/1603، ثم امتدت إلى أبنائهم إلى أن قضى العلويون على نفوذهم نهائيا عام 1659[3]، وأدى جو الاضطراب هذا إلى نتائج وخيمة تمثلت في:

---

1 انظر حول سيرة وانجازات المنصور، الفشتالي عبد العزيز: مناهل الصفى في مآثر موالينا الشرفا، ت عبدالكريم كريم، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية والثقافية، الرباط، 1972، ص 200 وما بعدها، و الناصري: المصدر السابق، ص ص 89- 168.

2 انظر عن الحملة: الناصري: المصدر السابق، ص ص121-125، والفشتالي، المصدر نفسه، ص 209 وما بعدها.

3 انظر بتفصيل، الناصري: المصدر نفسه، الجزء 6، واليفرني: المصدر السابق، ص 200 وما بعدها، ومحمود علي عامر ومحمد خير فارس: تاريخ المغرب العربي الحديث، مرجع سابق، ص ص 72ـ 73.

- مقتل الكثير من جيش المنصور النظامي، والكثير من سكان مدينتي فاس ومراكش على الخصوص.
- انقسام المغرب إلى مملكتين شمالية عاصمتها فاس لمحمد الشيخ وبنيه، وجنوبية عاصمتها مراكش لزيدان ثم لبنيه.
- اضمحلال المملكتين المتنازعتين مما هيئهما للسقوط. وقد اختفت مملكة فاس في سنة 1627 على أيدي أنصار المجاهد العياشي، ومملكة مراكش على يدي كروم الحاج شيخ عرب الشبانات سنة 1659م.
- استئناف الأسبان غزوهم لموانئ المغرب، وتمكنهم من احتلال ميناء العرائش بالتواطؤ مع محمد الشيخ في سنة 1610 م، ثم ميناء المعمورة في سنة 1614م. وكانت للإنجليز والهولنديين أطماع في احتلال مواقع أخرى بعد أن سبقهم الأسبان إلى المينائين المذكورين.
- تجدد نشاط القوى الدينية والقبلية، وعملها على تقليص نفوذ السعديين في الملكتين والقضاء عليهما، وعلى تأسيس إمارات لها هنا وهناك[1].

وهكذا يمكن القول أن المغرب الذي وحده محمد الشيخ السعدي في أواسط القرن السادس عشر الميلادي مال من جديد إلى التجزؤ والانقسام في عهد أحفاده فعادت القوى الدينية والقبلية إلى نشاطها على نطاق واسع، قبل أن يتمكن أبناء الشريف بن علي من القضاء على كل الإمارات التي أنشأتها تلك القوى على حساب دولة السعديين بعد أن أنهكتها الفتن الداخلية بحيث لم تعد تقوى على محاربتها، بل انهارت أمامها نهائيا في سنة 1659. وبذلك دخل المغرب في طور الدولة العلوية الجديد.

---

1 انظر محاضرة إبن خروف، مرجع سابق.

رابعا: الدولة العلوية

في ضل ظروف الضعف التي دخل فيها المغرب الأقصى كان لا بد من ظهور قيادة جديدة في الميدان فكان ظهور الأشراف العلويين في الجنوب، وكان المولى الرشيد هو أول سلاطين العلويين في المغرب الأقصى، تولى السلطة عام 1664 واستطاع بعزيمته أن يحتل عواصم المغرب الأربعة ويسيطر على فاس وتافيلالت وتارودانت ومراكش، وتمكن بعد جهود مضنية من وضع أسس الدولة القوية، وقد ساعده على ذلك شجاعته ودهاؤه وقسوته.

وبصورة مفاجئة لقي المولى رشيد حتفه في ثاني أيام عيد الأضحى (مارس 1672) فبادر ابنه الأصغر المولى اسماعيل لطلب البيعة لنفسه، وتمكن من الاستيلاء على فاس وكسب اعتراف العلماء والأشراف بحكمه، وقد واجهته معارضة شديدة من قبل ثلاثة من إخوته وأبناء أخيه أحمد بن محرز الذين استقلوا ببعض الأقاليم وتلقوا التشجيع من العثمانيين في الجزائر، واضطر المولى اسماعيل لمهادنتهم، فاعترف بأحدهم حاكما على مراكش وبآخر حاكما على أسوس، ثم خطط للتخلص منه وقامت ضده ثورات أخرى منها ثورة ابن عمه المولى أحمد بن محرز في تازة وثورة الريف وثورة فاس، وثورة الخضر غيلان بتطوان، وتدريجيا استطاع المولى اسماعيل التخلص منها جميعا، وبادر المولى اسماعيل بعدة حملات عسكرية على مناطق الأطلس والصحراء لفرض سلطته، كما عمل على تحرير ثوار المغرب من الاحتلال البريطاني والاسباني (طنجة، أصيلة، العرائش، المهدية)

وكانت الأيام الأخيرة من حياة المولى اسماعيل مضطربة نتيجة ضعفه وتآمر المقربين عليه، ومع وفاته دخل المغرب في حروب داخلية ونزاعات على السلطة امتدت من سنة 1727 إلى سنة 1757 واشتملت على حكم ستة من السلاطين، ولم يخرج المغرب من هذه الفترة إلا بوصول المولى محمد بن عبد الله إلى الحكم عام 1757، وتعتبر فترة حكمه التي امتدت إلى عام 1792 من أزهى الفترات في تاريخ المغرب حيث عاد الاستقرار وازدهرت التجارة.

وقد ظهر الضعف واضحا بعد نهاية حكم المولى محمد بن عبد الله عام 1794 وكانت الأحداث الدولية تسير بسرعة مع الثورة الفرنسية وظهور الصراع الدولي في القارة الأوروبية، وقد اضطر المولى سليمان (1795-1822) لإتباع سياسة العزلة بهدف تجنب أطماع الأوربيين، لكن هذه العزلة عادت بالوبال على اقتصاد البلاد و لم تمنع الأوربيين من اكتشاف نقاط الضعف التي يمر بها المغرب واستغلالها في المطالبة بامتيازات سياسية وتجارية.

وفي عام 1824 وصل للحكم المولى عبدالرحمان وفي عهده وقع احتلال الجزائر، وعندما بادر إلى دخول تلمسان وفرض سلطته عليها هاجمه الفرنسيون في ايسلي (1844)، واضطروه لان يتخذ موقفا محايدا من مقاومة الأمير عبدالقادر وان يرتبط بفرنسا في إطار معاهدات تعاون، كما عقدت معاهدات امتياز أخرى مع المغرب لصالح بريطانيا واسبانيا، وفي ظل هذه الظروف حاول الحسن الأول (1873-1894) انقاض المغرب من حالة الضعف والهوان، فأرسى إصلاحات هامة، وأعاد الهيبة للدولة وحافظ على استقلالها وتحدي أطماع القوى الأوربية الكبرى، وهي المهمة الشاقة التي لم يستطع خليفته عبدالعزيز استكمالها لتدهور أوضاع البلاد وضعف شخصيته وتهوره، وهو ما مهد لفرنسا واسبانيا احتلال المغرب عام 1912.

ونخلص للتأكيد أخيرا أن المغرب الذي استطاع ملوكه أن يحافظوا على استقلاله لم يستطع الصمود في وجه المتغيرات الدولية، ولم يتمكن من إحداث قفزة نوعية تساهم في نهضته وتقدمه، ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام السياسي الملكي الإقطاعي، والتقهقر الاقتصادي والاجتماعي والتخلف الحضاري. وان كنا نميز أن بعض فترات الاستقرار استغلتها الملوك السعديين والعلويين في الإشادة والبناء وحاول بعضهم أن يأخذ بأسباب التقدم والقوة.

خامسا
التطور السياسي لتونس في العصر الحديث

تعرضت تونس في فجر التاريخ الحديث لحملات أوروبية أوقعتها في مخالب النصارى، وقد أسهم ضعف السلطة الحفصية وعدم القدرة على المجابهة في ضعف البلاد وتأخرها، وكان الصراع محتدما على تونس خلال القرن السادس عشر إلى أن فرض العثمانيون سلطتهم عليها عام 1574، وتحولت تونس بذلك إلى إيالة عثمانية يحكمها الأتراك باسم الخليفة العثماني، ولا شك أن الفترة العثمانية الحديثة كان لها أثار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة على تونس.

أولا: بداية الحكم العثماني في تونس

بعد تمكن الأسطول العثماني من دخول تونس عمد العلج علي وسنان باشا إلى تنظيم إدارة البلاد فجعلها تابعة لسلطة بيلر باي الجزائر رمضان(1574- 1577)، وعين عليها خلفاء لإدارتها، ثم قرر السلطان العثماني في عام 1587 إعادة تنظيم مناطق الدولة في شمال افريقيا، فتحويل تونس وطرابلس والجزائر إلى ثلاث نيابات تابعة لاسطنبول ويديرها باشاوات يعينهم السلطان لفترة غير محددة.

وقد تميزت بداية الحكم العثماني لتونس بالهدوء والاستقرار، نظمت فيها إدارة البلاد اعتمادا على النظم الحفصية، وفرض نظام الضرائب على كافة المناطق، واحتكرت السلطة من قبل الأتراك، حيث عين على رأس السلطة باشا يستعين بالحامية الانكشارية لاستتباب الأمن والجهاد البحري وبمجلس الديوان الذي يقدم له المشورة، وكان يفرض سلطته بقوة ويحرص على جمع الضريبة التي

تعد المورد الرئيسي للايالة، وقد كان هذا السلوك يثير كثيرا من السكان، وخاصة القبائل التي لم ترتح لهذه السلطة الجديدة[1].

ومن جهة أخرى كان نفوذ العسكر التركي يزداد يوما بعد يوم وينافس سلطة الباشا، وقد أغتنم رجال الانكشارية الأزمة السياسية والمالية التي كانت تمر بها الدولة العثمانية وتذمر السكان من سلوك السياسة العثمانية، وعمدوا للاستيلاء على السلطة وتشكيل ديوان بديل، واختار أعضاء الديوان حاكما للبلاد لقبوه بالداي، واضطرت الأستانة للموافقة على ذلك عام 1591[2].

واتضح بعد حكم ابراهيم رودسلي أن نظام القادة العسكرين الديمقراطي من الصعب تطبيقه، فاغتصب عثمان باي السلطة وفتح منذ عام 1598 عهدا جديدا لسيطرة الدايات بالقوة والذي استمر إلى حوالي منتصف القرن السابع عشر، وقد لقي الحكم الفردي لهؤلاء الدايات نجاحا يرجع إلى تمتعهم بقوة الشخصية، إذ كان أغلبهم من قيادات الجيش مثل عثمان داي (1598–1610)، ومن جنود البحرية الشجعان مثل مراد أسطا (1637–1640)، وسياسيين دهاة مثل يوسف داي (1610-1637)، وأحمد خوجة (1640-1647)[3].

وقد حكم الدايات البلاد بتسلط وأشاعوا الأمن، وقسموا البلاد إلى بايلكات على رأسها باي يفرض سلطته المباشرة على القبائل، وفرضوا الضرائب وقربوا إليهم أعيان المدن نكاية في زعماء القبائل التقليديين الذين أيدوا من قبل الحفصيين، وقد ازدهرت في عهدهم القرصنة البحرية وعقدوا عدة معاهدات مع القوى الدولية خاصة مع فرنسا والمدن الايطالية، كما اهتموا بتطوير وتوسيع التجارة، وأسهم الأندلسيون في تطوير عجلة الاقتصاد والتجارة، ولعبوا أدوارا

1 انظر جلال يحي: المرجع السابق، ص 222، ومحمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاحتلال، تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص – ص 68 — 69.
2 محمد الهادي الشريف: المرجع نفسه، ص 222.
3 المرجع نفسه، ص 71– 72.

مهمة في تونس، وعرفت كثيرا من الحواضر مظاهر الرخاء الاقتصادي والازدهار الثقافي.

وخلاصة القول فقد كانت لبداية حكم الأتراك أثار عميقة على الوضع الجديد لتونس، وقد انتظمت أحوال تونس واستقرت بادئ الأمر بسياسة الشدة التي فرضها الحكام لكن ما لبث أن ضعف أمر الدايات وطمع في سلطتهم بايات الأقاليم.

ثانيا: عهد الأسرة المرادية.

حكم دايات تونس البلاد بتقسيمها إلى بيلكات على رأس كل بايلك باي، ومنح الباي سلطات واسعة في إقليمه حتى أنه أصبح يورث منصبه لذريته، وقد تمكن مراد باي من أن يشيد لنفسه نفوذا واسعا وأن يورث منصب الباي لأبنائه، فحكمت الأسرة المرادية البلاد إلى غاية عام 1702.

وقد كان مراد كورسو مملوكا من كورسيكا، تولى منصب الباي، ثم خطط للوصول إلى سلطة الداي معتمدا على مغامراته ودعم القبائل والأعيان له، فأخضع لنفوذه الكثير من المناطق الداخلية إلى غاية 1631 وخلفه ابنه حمودة باشا الذي اشتهر بإعادة تنظيم البايلك وتطوير الجيش الذي أصبح مركبا من الأهالي الزواوة (القبائل) ومن الصبايحية (قبائل المخزن)، وأصبح بذلك منافسا للداي في تونس، خاصة عندما نقل مقر حكمه إلى العاصمة تونس وأصبح يمارس السلطة الفعلية على البلاد، واستطاع مراد الثاني أن يصل إلى حكم البلاد فعليا (1666-1675)، وقد أعلن صبغته التركية لكسب موقف السلطان العثماني وتقرب من الأعيان لإعانته في الوصول للحكم، وحقق كثير من المنجزات في فترة حكمه التي تميزت بالاستقرار[1]، ولكن لم يلبث أن استشرى التراع بين أفراد الأسرة بسبب التنازع على السلطة، ولم يستقر الوضع إلا بعد

---

1 محمد الهادي الشريف: المرجع نفسه، ص- ص77- 81، وجلال يحي: المرجع نفسه، ص - ص 223- 224.

أن استخلص محمد بكر السلطة عام 1681، ثم عمت البلاد الفوضى اثر تدخل أتراك الجزائر لإعادة تنصيب الحزب التركي في تونس (نوفمبر 1694- جويلية 1695)، وبعد ثورة عارمة آلت السلطة لمراد الثالث (1699–1702) الذي اتبع سياسة دموية، وحكم البلاد بقوة من حديد إلى أن تمكن أحد قادة الجيش ويدعى ابراهيم الشريف من اغتياله وفرض نفسه حاكما على البلاد ومع نهاية عهد الأسرة المرادية دخلت تونس مرحلة الضعف والاضطراب وتدخلت إيالة الجزائر في صائفة 1705 لاستتباب الأمن وفرض نفوذها.

ويبدوا لنا أن حكم الأسرة المرادية مثل مرحلة متميزة في تاريخ تونس، فرغم طابعها التركي فقد تقربت من العنصر المحلي للوصول إلى السلطة واهتمت بالخصوصية التونسية في السياسة والإدارة.

ثالثا: عهد الأسرة الحسينية 1705–1881

خلال اضطرابات سنة 1705 تدخل أعيان مدينة تونس لاقتراح حسين بن علي دايا على تونس وذلك بحكم ما كان يتمتع به من خبرة إدارية وحكمة سياسية، وقد كان من أصل أرناؤوطي وقيل أنه كورغلي، استطاع أن يحقق الأمن والاستقرار في البلاد لعقدين من الزمن، ويعيد تنظيمها بالاعتماد على العناصر التي جاءت به إلى الحكم، ومكن من توريث السلطة لأسرته، وبشكل جعلهم يسمون الأسرة الجديدة باسمه أي الأسرة الحسينية التي حكمت البلاد إلى غاية عام 1957.

وقد عرفت تونس خلال الفترة (1728-1756) اضطرابا سياسيا، وذلك بسبب قيام حسين بن علي بترع ابن أخيه علي باشا من ولاية العهد وتعويضه بأحد أبنائه، ولجأ علي باشا إلى الجزائر واستعان بها في وصوله للسلطة. وتميزت مرحلة حكمه بسلوكاته الدموية وتشدده في جمع الضرائب واحتكار التجارة. ومن اجل الحد من تجاوزاته سارت حملة جزائرية لتأديبه عام 1746، ثم شنت حملة ثانية بعد عشر سنوات استطاعت أن تزيحه من السلطة وتنصب ابني الباي

حسين السابق محمد وعلي، وبدا تدخل الجزائر في شؤون تونس واضحا وأثار فيما بعد حفيظة التونسيين[1].

ويعتبر حمودة باشا من أشهر بايات تونس(1782–1814)، اعتمد على شخصيته القوية والعناصر المحلية في إعادة الاستقرار لتونس، فجند الجيش واهتم بالتجارة، وتمكن من مواجهة أطماع الدول الأوروبية خلال بداية القرن التاسع عشر، وقد كان القرن التاسع عشر مضطربا من الناحية السياسية والاقتصادية، وأدى انفتاح الدولة على التجارة الأوروبية واقتراض المال إلى رهن مصيرها، وازداد التنافس حدة بين انجلترى وفرنسا للسيطرة على تونس، خاصة بعد احتلال الجزائر[2].

وأمام ذلك اهتم الباي أحمد باشا (1837-1855) بالإصلاحات الحديثة مثلما فعل محمد علي في مصر، فأنشأ مدارس حربية وأخرى مدنية، واقتنى السفن والمعدات الحربية، واستقدم المستشارين العسكريين الفرنسيين والانجليز لتدريب الجيش، وقد بدا أن الباي انفق أمولا ضخمة مقابل أسلحة فاسدة واستأمن المستشارين الأجانب الذين تجسسوا على بلاده ودفعوا بها إلى اقتراض المال، وأدت سياسة اقتراض المال المشبوهة في عهد الوزير خزندار (1837–1873)، إلى أزمة مالية حادة أثارت الاضطراب في البلاد، ودفعت انجلترى وفرنسا إلى فرض الإصلاحات التي تراها مناسبة والرقابة المالية على خزينة الدولة عام 1869، وأدت سياسة زيادة الضرائب إلى ثورة السكان (ثورة بن غداهم 1864)،[3] وفي عهد الباي محمد الصادق (1859-1882) بذلت جهود للإصلاح الحقيقي نهض بها الوزير خير الدين باشا (1873-1877)، وشملت أساسا إصلاحات دستورية وتعليمية واقتصادية، ولكن جهوده واجهتها صعوبات جمة واعترض عليها أصحاب النفوذ وفشل في تجسيدها واقعيا، وهكذا

1 محمد الهادي الشريف: المرجع نفسه، ص– ص 85–86.
2 جلال يحي: المرجع السابق، ص 225.
3 محمد الهادي الشريف: المرجع نفسه ص 95-99.

أنهكت تونس بسياسة الرقابة المالية وهيمنة الرأسماليين الأجانب على ثروات البلاد وتهديدات القوى الأوربية الطامعة في ضم تونس لنفوذها، وتقرر في مؤتمر برلين عام 1878 إعطاء تونس لفرنسا التي اعتمدت هذا الضوء الأخضر لتنفيذ حملتها الاحتفالية لتونس عام 1881[1].

وخلاصة القول فقد حاول بايات الأسرة الحسينية بناء الدولة التونسية بأسس حديثة اعتمادا على العناصر الوطنية، وهو ما أعطى تونس ميولا قومية مبكرة، وقد حاول ببعض البايات في ظل استقرار الوضع السياسي الأخذ بأسباب التقدم وعصرنة البلاد لكن الظروف الداخلية والخارجية القاهرة وطبيعة نظام الحكم كانت تنخر جسم الدولة وتؤول بها للوقوع تحت الهيمنة الاستعمارية.

1 أحمد اسماعيل راشد: تاريخ اقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص - ص 94- 95.

سادسا
التطور السياسي لليبيا في العصر الحديث

تحتل ليبيا موقعا استراتيجيا في الربط بين المشرق العربي وبلاد المغرب، كما تشرف على ساحل طويا على البحر المتوسط الذي تحول الى بؤرة صراع القوى الدولية خلال القرن السادس عشر، وعلى الرغم من ذلك فان ليبيا بلد صحراوي طارد للسكان ولا توجد به ثروات اقتصادية هامة، وعليه فاغلب سكانه من القبائل البدوية التي تكيفت من قبل مع الوجود الحفصي في طرابلس ومع الوجود المملوكي المصري في برقة، وهو ما يؤلها للتكيف مع الوضع الجديد الذي فرضه العثمانيون عام 1551.

أولا: الحكم العثماني الأول بليبيا

وقعت ليبيا تحت سيطرة الاسبان عام 1510 في إطار الهجمة الصليبية على سواحل الشمال الافريقي، وسلمت إلى فرسان مالطا الذين استبدوا بحكمها وأرهقوا كاهل السكان بالضرائب، وقد استنجد سكان طرابلس بالسلطان العثماني وطلبوا منه الحماية والدعم سنة 1536 فأجاهم السلطان سليمان، وأرسل الى طرابلس مراد آغا على رأس وحدة عسكرية[1]، وعسكر هذا الأخير بمنطقة تاجوران وبدأ شن حملاته العسكرية على فرسان مالطا بطرابلس، واستطاع مراد آغا أن يجند قوات الأهالي وأن يوسع نفوذه إلى مدينتي مسلاتة وترهونة، وكان يحث باستمرار اسطمبول على إرسال أسطولها البحري لاستخلاص ليبيا من يد الصليبيين، ودعمه في هذا المطلب درغوث باشا الذي كان مطلعا على أوضاع ليبيا وعلى أهميتها الإستراتيجية في المتوسط، وقيل ان سكان طرابلس ترجوا درغوث باشا وهو مار الى تونس باستعادة بلدهم من

1 انظر محمود علي عامر ومحمد خير فارس: تاريخ المغرب العربي الحديث، المغرب الاقصى – ليبية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، (دت)، ص 159.

النصارى، وهكذا أتخذ السلطان العثماني قرارا بتجهيز أسطول قوي للتوجه إلى طرابلس قصد فتحها[1].

نزلت القوات العثمانية بتاجوراء وطلبت من قائد فرسان مالطا الاستسلام، ثم فرض حصار على طرابلس مما اضطر فرسان مالطا للاستسلام في أوت 1551، وأصبحت طرابلس بذلك ولاية عثمانية، وقد مرت إدارتها خلال العهد العثماني بأربع مراحل رئيسية هي: مرحلة البيلربايات (1551-1606)، ومرحلة الدايات (1606-1711)، مرحلة الأسرة القرمانلية (1711-1835)، مرحلة الباشاوات(1835–1911).

1 - مرحلة البيلربايات (1551-1606)

عين السلطان مراد آغا حاكما على طرابلس بدل درغوث باشا، فعمد الى تنظيم البلاد إداريا وعسكريا، حيث قسم البلاد الى متصرفتين (طرابلس الغرب وبنغازي) تشمل الأولى أربع سناجق هي طرابلس الخمس، غدامس، وفزان، وتشمل الثانية سنجقين هما بنغازي ودرنة، وحصن العاصمة طرابلس للوقوف أمام محاولات فرسان مالطا استعادتها، واهتم بالطرق البرية التجارية ونظم القبائل وجمع الضريبة[2].

وبعد وفاته عام 1550 عين درغوث باشا حاكما على ليبيا فتمكن من توطيد الحكم العثماني فيها، حيث أخضع المناطق الداخلية وقضى على مثيري الفوضى ولاحق القبائل البدوية الثائرة، وأحي طرق التجارة الصحراوية،

---

1 انظر بتفصيل: ابن غلبون ابي عبدالله محمد بن خليل الطرابلسي: تاريخ طرابلس الغرب المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما بها من الاخبار، المطبعة السلفية، القاهرة، 1930، ص 68، واتوري روسي: المرجع السابق، ص ص 206-213، ومحمود علي عامر ومحمد فارس: المرجع نفسه، ص – ص 160- 162، وعزيز سامح التير: الاتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، تر، الحاج عبد السلام أدهم، بيروت، 1969،–ج2، ص51.

2 محمود علي عامر ومحمد فارس: المرجع نفسه، ص – ص 167- 169.

وبذلك ساس البلاد سياسة رشيدة وإن كان انفرد بحكم الولاية حكما مركزيا. وفي عام 1560 شن درغوث باشا حملة على جربة لطرد الاسبان منها واستطاع أن يهزم الاسبان وعاد ليستقبل في ليبيا بأفراح عارمة وشارك درغوث باشا في الحملة على جزيرة مالطا في أوائل أفريل 1565 واستشهد في المعارك الطاحنة التي دارت هناك ونقل جثمانه إلى ليبيا ليصبح قبره محل زيارة وتبرك السكان[1].

وعرف عهد البيلر بايات بعد برغوث باشا مرحلة من الضعف والتقهقر لكون كثير من الحكام لم يكونوا في مستوى المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، فمال الجند إلى اللهو وجمع الثروة وكثرت الصراعات بين الجند الانكشارية والأهالي وأهملت شؤون البلاد، وقد تركت ليبيا لفترة دون حاكم الى أن نقل السكان للسلطان شكواهم فكلف يحي باشا بحكم الولاية[2].

جاء يحي باشا الى طرابلس وهو عازم على ضبط الجند الانكشارية وإلزامهم بالطاعة ومنع الفوضى، فهابه الجميع وعاد الأمن تدريجيا للبلاد، واستطاع أن يجدد سفن الأسطول وينشط تحركاته البحرية، ولكن المنية وافته قبل أن يستكمل جهوده، واستغل الجند وضعية الفراغ السياسي وحالة الفوضى التي تسبب فيها الانكشارية لإعلان الثورة وطرد الجنود الأتراك الظلمة من بلادهم، وبمجرد انتقال هذه الأخبار للسلطان العثماني أمر العلج علي أحد مساعدي درغوث بإدارة الولاية[3].

وبمجرد وصول العلج علي الى طرابلس جهز حملة لإخضاع ثوار تاجوراء، وبعد إخضاعهم التفت الى بقية المناطق الثائرة، كما اخضع الجنود الانكشارية

---

1 انظر بتفصيل، محمود ناجي: تاريخ طرابلس الغرب، تر، عبدالسلام ادهم ومحمود الاسطي، بنغازي، 1970، ص، 150. واتوري روسي: المرجع السابق، ص ص 221ـ 232.

2 انظر ابن غليون: المصدر السابق، ص 74، ومحمود علي عامر ومحمد فارس: المرجع نفسه، ص 175.

3 اتوري روسي: المرجع السابق، ص 233..

للانضباط، وتفرغ بعد تحقيق الأمن إلى تحريك النشاط البحري وتحصين ميناء طرابلس، وقد عهد إلى العلج سنة 1568 بحكم الجزائر ثم بقيادة البحرية العثمانية، وعين جعفر باشا خليفة له على طرابلس.

وفي عهده حدثت واقعة ليبانتو التي شاركت فيها طرابلس بثلاث سفن خسرت منها سفينتين، وساهم جعفر باشا في احتلال حلق الواد وتونس عام 1574، وقد ثارت في وجهه القبائل نتيجة كثرة الضرائب فعاملها بشدة، وأمام تزايد احتجاجات السكان قرر السلطان تعويضه برمضان باشا[1]، وعمل الحاكم الجديد على تجاوز أخطاء سلفه لكنه ما لبث أن وقع فيها أخيرا، فقد خفف الضرائب على السكان وحد من تعديات الحامية التركية، وعندما اندلعت الثورات في وجهه واجهها بدموية، و لم يخلص له الانكشارية بل غدروا به وقتلوه عام 1584[2].

وعمت البلاد الفوضى واشتد الصراع بين الجند الى أن اختاروا من بينهم والي وطلبوا من السلطان تعيينه فاستجاب لطلبهم، وان كان السكان رحبوا بادئ الأمر به إلا أن احد زعماء تاجوراء استطاع أن يجندهم ضده، فحوصرت طرابلس حصارا شديدا اضطر معه السلطان لسحب مصطفى باشا وتعيين حسين باسا حاكما جديدا عام 1588، ولكن هذا الأخير لم يصمد طويلا في وجه ثورتي ابن نويرة ويحي السويدي رغم مساعدة ايالات الجزائر وتونس، وفي عهده ظهر التنافس بين الكراغلة[3] والانكشارية، وتمكن الانكشاريون في مرحلة الفوضى (1595- 1606) من تجريد الوالي من سلطاته وفرض نفوذهم

---

1 ابن غلبون: المصدر السابق، ص 74، واتوري روسي: المرجع السابق، ص ص 232- 236

2 محمود علي ومحمد فارس: المرجع نفسه، ص – ص 176- 180.

3 الكراغلة مصطلح من لفظتين، كر (عبد) واوغلو (ابن)، أي أولاد العبيد، وهي فئة اجتماعية تشكلت من زواج الجند الانكشارية من النساء المحليات في الأقطار التي كانوا يعملون بها.

القوي، والذي تحول الى الاستفراد بالسلطة[1]، وقد سجل مؤرخ طرابلس ابن غليون ذلك بقوله: "وتغلب الجند على أمر البلد، فلم يكن لوإليها من قبل السلطان تصرف، واضطرب أمرها وفسد نظام الملك وكثر الهرج في الرعية"[2].

2 – عصر الدايات (1610– 1672)

تميز عهد الدايات بحكم الانكشارية التداولي، وبالصراع على السلطة، فبمجرد فوز الضابط سليمان بثقة الديوان اصطدم بالديوان وتنازل عن السلطة، وحافظ الديوان على الوضع المستقر الى غاية عام 1611، حيث تمكن الضباط صفر داي (1609-1614) صاحب الثروة الهائلة من كسب ثقة الديوان وجمع السلطة بيده، وتفرغ بعد تعيينه رسميا من اسطنبول على التخلص من مناوئيه، وشجع الأعمال البحرية والصناعات، ولكن اهتمامه الجشع بجمع المال أثار عليه الانكشارية والسكان، ولما تزايدت شكاوي الناس منه قرر السلطان تنحيته، وعين بدله حامد باشا واليا على طرابلس عام 1615، طالبا منه عدم استخدام القوة ضد الأهالي، وما لبث أن نحي وعين سليمان باشا حاكما جديدا، وقد عرف عنه الحكمة والعدل في إدارة شؤون الايالة، وبعد اضطراب الوضع في ليبيا تدخل السلطان لتعيين الداي مصطفى شريف باشا عام 1619 الذي أعاد الاستقرار للايالة من جهة واستبد بسكانها من جهة أخرى، وقد استقر في الحكم مدة طويلة، وعندما اشتكى السكان ظلمه وغطرسته أمر بإعدامه عام 1630، وعين قاسم باشا خليفة له، والذي تحالف مع الديوان من اجل الحفاظ على الاستقرار ولو الى حين، وفي عام 1633 تولى محمد باشا الصاقزلي الولاية بفرمان رسمي ولم يخيب أمل السلطان الذي لمح فيه شخصية قوية قادرة على إنهاء مرحلة الصراع وتحقيق الاستقرار، حيث عرفت البلاد هدوءا وازدهارا اقتصاديا ونشاطا بحريا، واستمر وضع الازدهار والقوة في عهد خليفته عثمان

---

1 انظر عن هذه الثورة وظروف تولي الباشاوات للحكم محمود علي عامر ومحمد فارس: المرجع نفسه، ص 183- 186، واتوري روسي: المرجع السابق، ص – ص 236- 247.
2 انظر ابن غليون: المصدر السابق، ص 76.

الصاقزلي (1649–1672)، ولكن الوضع تغير بعد ذلك، حيث عاد الانقسام والصراع إلى الولاية وتدهورت أوضاعها لمدة تزيد عن الأربعين سنة إلى قيام الأسرة القرمانلية[1].

ثانيا – عهد الأسرة القرمانلية 1711–1835

على إثر تدهور الأوضاع بطرابلس تمكن رجل اسمه أحمد القرمانلي من إعلان الثورة على الوالي وتنصيب نفسه حاكما على طرابلس، وينتسب القرمانليون إلى مدينة قرمان بالأناضول، جاء جد مؤسس الأسرة إلى طرابلس كبحار صغير، ثم امتلك بعض المزارع في منطقة المنشية المجاورة لطرابلس، ومع مرور الوقت أصبح له نفوذ مع الأسر القوية في الإقليم بفضل مصاهراته، وقد وصل ابنه يوسف إلى مرتبة باش آغا الفرسان في منطقة الساحل خلال عهد الوالي خليل باشا، وبذل ابنه أحمد جهودا كبرى لتقوية نفوذ الأسرة ومكنها من حكم البلاد[2]، وقد وافقت الدولة العثمانية على سيطرة هذه الأسرة وإن كانت العلاقة بين الإيالة والإمبراطورية ظلت علاقة شكلية.

حكم أحمد القرمانلي البلاد بقوة (1711–1745)، وتميزت فترة حكمه بالهدوء والاستقرار ولكن خلفاؤه لم يحافظوا على هذا الاستقرار، حيث ساءت أوضاع الايالة الداخلية في عهد ابنه محمد باشا (1745- 1767) الذي عرف بالضعف، ومع ذلك فقد أعاد الهيبة لبلاده ونشط الحملات البحرية وارهب الأوربيين، ولما تولي علي باشا السلطة في الفترة(1767–1796) قضى على الفتن وأعاد الهدوء للبلاد، ولكن عوامل الضعف الاقتصادية وخاصة المجاعات التي ضربت المنطقة وكذا النزاع بين العشائر البدوية وبين الحضر والكراغلة

---

1 حول مرحلة عهد الدايات والباشاوات: ابن غليون: المصدر السابق، ص 77 وما بعدها، وكوستانزيو برينا: طرابلس من 1510-1830، تر، خليفة محمد التليسي، كطرابلس، 1969، ص 111 وما بعدها، واتوري روسي: المرجع السابق، ص ص262- 320.

2 انظر رودلفو ميكالي: طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلية، تر، طه فوزي، معهد الدراسات العربية العالمية، 1961، ص 12- 13.

وهجومات الأسطول الفرنسي عام 1785 هددت سلطته[1]، وأما فترة حكم أحمد باشا 1790–1796 فتعتبر استمرار لفترة حكم أبيه علي باشا، ووصل خامس الباشاوات القرمانليين يوسف باشا (1796-1832) للحكم إثر تمرده على أبيه علي باشا وأخيه أحمد باشا، وقد حقق الاستقرار والهدوء واهتم بالبحرية ووطد علاقاته مع الدول المجاورة والأوربية، وفي عهده ساءت علاقات ليبيا مع الولايات المتحدة وأدى الأمر إلى حصار سنة 1801 كما وقف إلى جانب نابوليون ورفض قطع علاقاته مع فرنسا أثناء حملتها على مصر، وساءت في عهده الأوضاع المالية بسبب إجبار الدول الأوروبية ليبيا على إطلاق سراح الأسرى والتخلي على القرصنة، فزادت ديونه ولجأ لفرض الضرائب مما أدى إلى ثورة الأهالي في المنشية والساحل وبتشجيع من قناصل فرنسا وانجلترا وأمريكا وتونس، واستمر الوضع على حاله في عهد ابنه علي باشا (1832–1835) وكان ذلك فرصة مناسبة للباب العالي للتدخل المباشر واستعادة سيطرتها على طرابلس[2].

ثالثا:العهد العثماني الثاني أو عهد الولاة 1835–1911

مع تأزم العلاقات الفرنسية العثمانية وسقوط الجزائر تجلى للعثمانيين خطر الدول الأوروبية على الايالات المغربية، وأمام توغل محمد علي باشا في بلاد الشام أصبح من الضروري على حكومة اسطمبول إعادة النظر في سياستها اتجاه الحكام المحليين للايالات، ومنها إيالة طرابلس التي ازداد فيها التنافس بين الأمراء والبشوات القرمانليين، واستقر رأي السلطان محمود الثاني على إرسال أسطول

1 انظر ابن غلبون: المصدر السابق، ص 157 وما بعدها واتوري روسي: المرجع السابق، ص ص 324ـــ 344، وجلال يحي: المرجع السابق، ج1، ص ص225-226.

2 انظر محمود علي عامر ومحمد فارس: المرجع نفسه، ص 209-236، وعمر علي بن اسماعيل: انهيار الأسرة القرمانلية في ليبية 1790-1835، ص 47 وما بعدها، ورودلفو ميكاكي: المرجع السابق، ص 147 وما بعدها، اتوري روسي: المرجع السابق، ص ص 346-411 .

بقيادة نجيب باشا الذي أنهى حكم القرمانليين وأعاد ليبيا للسلطة العثمانية وكان نجيب باشا أول داياتها[1].

وقد تولى شؤون طرابلس في هذه المرحلة ثلاثة وثلاثون واليا توالت في عهدهم المجاعات والأوبئة مما أدى إلى سوء الأحوال السياسية والاقتصادية من جديد، وقد عرف عهد نجيب باشا (1835 – 1837) ثلاث ثورات كبرى، وتمكن من القضاء على الثائر عثمان آغا لكنه فشل في القضاء على ثورة غومه المحمودي في نفوسة وثورة عبد الجليل سيف النصر في سرت، حيث ظلا يتحكمان في منطقتهما حتى عهد الوالي الثاني حسن باشا (1837–1838)، وخلال عهد علي أشقر باشا (1838–1842) تم القضاء عليهما، وبذلك تفرغ الوالي محمد أمين باشا (1842–1846) للإصلاحات الداخلية، حيث قام بعدة تنظيمات إدارية وعمل على تحسين الخدمات والأوضاع الاقتصادية، وفي عهد محمد راغب باشا (1846-1848) تواصلت الاضطرابات، وقد بذل جهودا معتبرة لتطبيق النظام وملاحقة الثوار وقطاع الطرق، وفي عام 1848 عين الوزير أحمد عزت واليا على البلاد، واهتم خلال مرحلة ولايته بالتعمير والزراعة، والإنفاق على الفقراء، وجاء بعده مصطفى باشا عام 1851، وقضى فترة حكمه في ملاحقة الثوار ومنهم غومة المحمودي، وجاء للسلطة بعده عثمان باشا(1855-1857)، وعاد الوزير أحمد باشا للولاية للمرة الثانية، وقضى ثلاث سنوات في التنظيم وإنشاء الخدمات، وفي عام 1860 عين الوزير محمود نديم باشا، وكان من ذوي الهمة العالية، جاء بمبادرات ونظم أعجبت بها السكان، وفي الفترة من سنة 1864 إلى سنة 1882 توالى على حكم البلاد اثني عشر واليا،

1 اتوري روسي: المرجع السابق، ص ص 411-413، وجلال يحي: المرجع السابق، ج2، ص 446.

اهتموا بتنظيم الإدارة والقضاء، وكان المشير علي رضا باشا من أبرزهم نشاطا وخدمة للسكان[1].

وقد استمرت الأوضاع في ليبيا على حالها إلى أن استجدت في نهاية القرن التاسع عشر كثير من الطوارئ، ومنها تزايد الإطماع الأوربية في أقاليمها، ودفع سقوط مصر في يد الاحتلال البريطاني وتونس في يد الاحتلال الفرنسي الدولة العثمانية للاهتمام بتقوية ليبيا ومساعدتها، فحصنت ميناء طرابلس وزادت عدد أفراد الحامية التركية بها، وقد حـــرص الوالي أحمـــد راسم (1881-1893) على حماية ليبيا من أي خطر خارجي واستغل صلاحياته الواسعة في القيام بإصلاحات مهمة، ومن الولاة الذين اقتفوا أثره في الإصلاح والاهتمام بتحصين البلاد درء لأي خطر نذكر: الوالي نامق باشا الذي حاز تقدير عبد الحميد الثاني، وحافظ باشا ورجب باشا وابراهيم ادهم، وكلهم اهتموا بالتعليم والإدارة وتحصين الموانئ[2]، وعلى الرغم من الجهود المبذولة فإن أوضاع الدولة العثمانية الداخلية والخارجية جعلتها تنشغل عن ولاية ليبيا، وخلال هذه المرحلة نجحت الدعوة السنوسية بقيادة محمد بن علي بن السنوسي[3] في ايجاد قدم راسخ لها بمختلف الاقاليم الليبية، وأصبحت تشكل

1 انظر: اتوري روسي: المرجع السابق، ص- ص 422-448 ومحمود علي عامر ومحمد فارس: المرجع السابق، ص – ص 237 — 245.

2 محمود علي عامر ومحمد فارس: المرجع نفسه، ص – ص 245–249.

3 ولد في بلدة مستغانم الجزائرية عام 1202هـــ، درس في مازونة وتلمسان، ثم رحل الى فاس التي قضى بها سبع سنوات في تحصيل العلوم، عاد الى مستغانم، وقرر الهجرة الى مكة المكرمة، استقر مدة بمصر واطلع على الاوضاع السياسية والدينية في المشرق العربي، بدأ دعوته للاصلاح الديني في المشرق، وفي طريق عودته للجزائر قرر الاستقرار ببرقة عام 1257هـــ، وبدأ في نشر دعوته التي لقيت نجاحا كبيرا، فمن صاحب نفوذ ديني تحول الى زعيم سياسي تنقاد له القبائل الليبية، انظر علي محمد محمد الصلابي: **الحركة السنوسية في ليبيا**، ج1، دار البيارق، عمان 1999، ص 23 وما بعدها.

سلطة دينية وسياسية موازية لسلطة الولاة الاتراك[1]، وقد استغل الايطاليون في بداية القرن العشرين ضعف الدولة العثمانية وليبيا لاحتلال البلاد، وانهوا بذلك الوجود العثماني في البلاد بتسيير حملة عسكرية عام 1911.

وهكذا يبدوا لنا أن مرحلة الوجود العثماني الطويلة في ليبيا اتسمت بتقلب الأوضاع السياسية وتعدد أنظمة الحكم المباشرة وغير المباشرة، وعرفت ليبيا خلالها بعض مظاهر الهدوء والاستقرار والرخاء كما عرفت فترات من التقهقر والانقسام، ويمكننا الجزم بان مرحلة البيلربايات كانت أزهى تلك المراحل، ولكن ضعف الدولة العثمانية دفع بقادة الجيش لحكم البلاد بطريقة عسكرية، فسادت الصراعات والفوضى، ولم تستتب الأوضاع إلا في مراحل متقطعة، خاصة الفترة الأولى من عهد الأسرة القرمانلية والمرحلة الأخيرة من حكم الولاة.

1 للمزيد عن الدعوة السنوسية في ليبيا انظر محمد فؤاد شكري: **السنوسية دين ودولة**، ص 88 وما بعدها وعلي الصلابي: **المرجع نفسه**، ص78 وما بعدها.

سابعا
الاحتلال الفرنسي للجزائر وصداه في بلاد المغرب

بعد حقبة متميزة من حكم العثمانيين سقطت مدينة الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، ومثل الحدث انقلابا جذريا في تاريخ الجزائر والأقطار المغاربية، لما خلفه من انعكاسات كبرى على الجزائر وصدى واسع في الأوساط المغاربية، فما هي ظروف هذا الاحتلال؟ وما هي تأثيراته على الجزائر والمنطقة المغاربية؟.

أولا: حدث احتلال الجزائر، الظروف والملابسات

مثل غزو فرنسا للجزائر جزءا من التحرك الاستعماري الأوروبي الذي نشط متأثرا بالثورة الصناعية واندرج في إطار الحملة الصليبية على العالم الإسلامي، وقد كانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية طموحا في احتلال الجزائر نظرا لموقعها الاستراتيجي ولأهميتها الاقتصادية، وقد ارتبطت الجزائر بعلاقات وثيقة مع فرنسا منذ سنة 1561، منحت بموجبها عدة امتيازات لفرنسا وأبرمت معاهدة سلام بين البلدين ثم تدعمت هذه العلاقات خلال الثورة الفرنسية سنة 1789، إذ اعترفت الجزائر بحكومة الثورة في الوقت الذي كانت تحاصرها فيه بقية الدول الأوروبية، وقدمت لها مساعدة مهمة تمثلت في القروض المالية والقمح وفتح الأسواق الجزائرية أمام التجارة الفرنسية(1)، وفي عهد الداي حسين أثرت قضية الديون التي كانت على عاتق الحكومة الفرنسية على تدهور العلاقات واستغلتها فرنسا في التمهيد لمشروع احتلالها للجزائر،

---

1 للتوسع في موضوع العلاقات الجزائرية – الفرنسية انظر، جمال قنان: **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790– 1830**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999، وجون ب– وولف: **الجزائر واوربا 1500-1830**، تر، ابو القاسم سعدالله، ط1، م وك، الجزائر، 1986.

وفي هذا الإطار جائت حادثة المروحة الشهيرة التي اتخذت كذريعة لتأديب الداي ومبرر لاحتلال الجزائر[1].

إن المطامح الفرنسية في احتلال الجزائر قديمة، كما أن الأسباب الحقيقية التي شجعت فرنسا على المضي في مشروعها هي دوافع سياسية واقتصادية ودينية، فقد كانت فرنسا ترغب في التخلص من القوة الجزائرية والحصول على مطالب إقليمية على السواحل الجزائرية، وشجع وضعها الداخلي على تنفيذ الحملة، وكانت الوضعية المالية والاقتصادية ونمو الحركة الصناعية كلها تدفع لإيجاد موقع بالجزائر والاستحواذ على خزينتها ومواردها الاقتصادية، وحضر الدافع الديني الصليبي بقوة، باعتبار أن هذه الحملة هي انتصار للمسيحية على الإسلام[2].

انطلقت الحملة من ميناء تولوز يوم 25 ماي 1830، وتم الإنزال يوم 14 جوان 1830 بسيدي فرج غرب العاصمة وذلك دون تدخل الحكومة الجزائرية التي كانت على علم بمكان الإنزال، ودون استعداد كاف للمجابهة الأولى التي كانت حاسمة في سطاوالي يوم 19 جوان 1830[3]، وقد كان الفرق واسعا بين القوتين عدة وعتادا وتكتيكا، كما أن اضمحلال الجبهة الداخلية وقصور

1 انظر رواية الداي حسين حول حادثة المروحة، ابو القاسم سعد الله: **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج 3، ص 261.

2 انظر مياســـي ابراهيم: **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، د م ج، الجزائر، 1999، ص-ص 19-25، وعمار هلال: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)** ، د م ج، الجزائر، 1995، ص - ص 48- 50.

3 انظر: **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، تر، محمد العربي الزبيري، ش و ن ت، الجزائر، 1981، ص ـــ ص 12ـــ 13.

أطراف مؤثرة عن إدراك حجم الخطر الفرنسي وتهاون أو تواطؤ البعض كان وراء هذه الهزيمة[1].

وبعد موقعة اسطاوالي تقدم الجيش الفرنسي باتجاه مدينة الجزائر، ومن أعإليها صوب مدافعه تجاه القصبة وباب عزون في حين كان الأسطول الفرنسي يقصف المدينة من ناحية البحر، وأمام هذه الوضعية أجبر الداي على مفاوضة "ديبورمون"، وأرغم على قبول شروطه وتوقيع معاهدة الخامس جويلية 1830 التي تنص على تسليم مدينة الجزائر للفرنسيين وإنهاء حكم الأتراك في الجزائر، وعلى الرغم من أن المعاهدة تنص على حماية المسلمين واحترام معتقداهم فان الجيش الفرنسي دخل مدينة الجزائر في فوضى عارمة وبدأ عمليات النهب والسلب التي أحلت أربعة أيام، واستولى الفرنسيون على خزينة الدولة الجزائرية التي كانت تظم حوالي5 مليون دينار ذهبا وعلى ثروات الجزائر وكنوزها الباهظة وحصلت فرنسا بذلك على أكثر من ضعف نفقات حملتها وبسطت سيطرتها على مدينة الجزائر[2].

ولم يواجه الاحتلال الفرنسي للجزائر معارضة حقيقية، إذ أرضيت بريطانيا ولم يؤبه لرد فعل الدولة العثمانية، واعتقدت فرنسا أنها أخضعت الجزائر، لكن الجزائريين واجهوا الاحتلال بقوة وحاصروه داخل مدينة الجزائر، حيث أبدى سكان المتيجة مقاومة عنيفة حول المدينة، وانتظمت مقاومة الشرق الجزائري تحت لواء أحمد باي، وقاد الأمير عبدالقادر مقاومة أعنف وأكثر انتظاما وتوسعا في الغرب والوسط، ودلت هذه المقاومة المستميتة أن الجزائر الشعبية لم تسقط بانتهاء عهد الأتراك بمدينة الجزائر.

---

1 حول معركة اسطاوالي انظر حمدان خوجة: **المصدر السابق**، ص – ص-197، **ومذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، المصدر نفسه، ص15، وجمال قنان: معركة أسطاوالي، مجلة **الدراسات التاريخية**، العدد 8 (1993-1994)، ص- ص54- 60.

2 انظر جمال قنان: معركة سطاوالي، المرجع السابق، ص – ص 59ـ 60.

ثانيا: صدى احتلال الجزائر في الأقطار المغاربية

على الرغم من وقع حدث الاحتلال على العالم الإسلامي وجيران الجزائر بخاصة فإن ردود الفعل لم تكن في مستوى الحدث، فإيالة تونس ومملكة المغرب لم تبديا مواقف شجاعة وسلمتا بالأمر الواقع، والأمر من ذلك أنهما حاولتا الاستفادة من هذا الحدث لتحقيق بعض المكاسب السلطوية.

1 – الموقف التونسي:

تشير المصادر التاريخية الى أن موقف الباي حسين تجاه فرنسا مال الى المهادنة منذ هزيمة نافارين عام 1827، ولهذا رحب بمبعوث بولينياك المترجم دوبنيسك الذي وصل الى تونس في افريل 1830، وقد أعد تقريرا يوضح فيه أن ضغوطه على الباي جعلت موقفه يميل لصالح فرنسا وانه مستعد لمساعدة الحملة الفرنسية ضد الجزائر[1]، وهو موقف يحتاج الى تفسير، حيث تجمعت أسباب عديدة دفعت بايات تونس للوقوف الى جانب فرنسا، ومنها خشية فرنسا التي أرسلت بأسطولها الى تونس وأملت على الباي معاهدة جديدة[2]، وأهمية الاحتماء بفرنسا في مواجهة احتمال التدخل العثماني في تونس، وسوء العلاقات مع دايات الجزائر، ولهذا كله أيد باي تونس الاحتلال الفرنسي للجزائر وأرسل مبكرا وفدا لتهنئة قائد الحملة على انتصاره، ومنح فرنسا قطعة ارض بتونس لبناء كنيسة، وقبل عرض "كلوزال" الذي أحس بشراسة المقاومة لتولى إدارة إقليمي قسنطينة ووهران تحت نظر فرنسا، وقد بدا المقترح مغريا لباي تونس لضم إقليم قسنطينة لسلطته، وفي هذا الإطار أرسل خير الدين باشا على رأس

1 صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 161ـ .162.

2 نصت المعاهدة التي عقدت مع الباي في اغسطس 1830 على تعهد باي تونس بنبذ القرصنة، وبحماية السفن الأوربية في السواحل التونسية، وتحرير الاسرى المسيحيين، والاعتراف بالحق في انشاء القنصليات الاوربية في تونس.

300 فارس لتسهيل دخول وهران[1]، ويبدوا أن فرنسا استطاعت أن تروج في أوساط الباي أن أحمد باي متحالف مع السلطان العثماني لإزاحته من السلطة، ولهذا كتب بتوجيه من فرنسا الى سكان قسنطينة يدعوهم لتوقيف المقاومة والتخلي عن أحمد باي، كما منع الباي وصول المساعدة العثمانية المقدمة لأحمد باي وطلب مساعدة الأسطول الفرنسي لمنع أي خطر عثماني على تونس، وفي نفس الوقت حاول الباي كذلك أن يظهر عدم عدائه لقطبي المقاومة في الجزائر أحمد باي والأمير عبدالقادر[2]، وهي مواقف متناقضة كانت تحركها المكاسب الخاصة بالأسرة الحسينية، وتختلف عن مواقف التضامن الشعبية التي تجلت في دعم واحتضان قبائل المنطقة الحدودية للمقاومة الجزائرية.

2 – الموقف المغربي:

بعد سقوط مدينة الجزائر توجه أعيان قبائل الغرب الجزائري الى المولى عبد الرحمان طالبين عونه وحمايته، فاستقبلهم السلطان بحفاوة واستشار العلماء في مطلبهم، واستقر رأيه على إجابة طلبهم وإرسال ابن عمه علي بن سليمان حاكما لتلمسان على أن يكون تحت وصاية حاكم وجدة نظرا لصغر سنه، وبعد فترة وجيزة طالبت فرنسا برحيل القوات المغربية وهددت السلطان، وأمام اشتداد الضغط الفرنسي قرر السلطان سحب خليفته من تلمسان وتخلى عن مسؤولياته، وعندها التف سكان الغرب الجزائري حول الأمير عبد القادر، والذي اجتهد في كسب ود السلطان المغربي للحصول على مساعدته، وان كان حقق نجاحا في سياسته لكن التدخل الفرنسي أملى على السلطان عدم إظهار دعمه، وعندما احتجت فرنسا وهددت بضرب المغرب وشنت هجوما على ايسلي خضع السلطان لها وعقد معها اتفاقية لالا مغنية عام 1845، وهي

1 انظر عميراوي حميدة: **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، دار البعث، قسنطينة، 2002، ص – ص64-70.

2 انظر عبد الجليل التميمي: مغامرة الحماية التونسية على وهران عام 1830 المجلة التاريخية المغربية، تونس عدد 5،(1976) ص – ص5 – 19.

المعاهدة التي أقرت عدم التدخل في شؤون الجزائر وإخراج الأمير من المغرب، وعلى الرغم من الاحتضان الشعبي للمقاومة الجزائرية فان السلطان تدخل لإرغام الأمير للخروج من بلاده واصطدم معه عسكريا، فكان الموقف مؤثرا على الأمير دفعه للدخول للجزائر[1].

3 – الموقف الليبي:

كان وضع ليبيا في عهد آخر عهد الاسرة القرمانلية متدهورا، وقد نقل "روسو" قنصل فرنسا في طرابلس لبلاده صورة عن هذا الوضع، وقد تأكد أن موقف حكام طرابلس المنقسمين سيكون لصالح فرنسا، وخاصة عند تخويفهم بتهديد محمد علي باشا والي مصر الصديق لفرنسا، وبعد الاستلاء على الجزائر بشهر سار جزء من الأسطول الفرنسي الى تونس وطرابلس للتظاهر أمامهما، وفي حين أسرع داي تونس الى توقيع المعاهدة كما عرضت عليه حاول يوسف باشا القرمانلي التصدي للأسطول، فرد الأسطول بقصف ميناء طرابلس، وعندها أمضى معاهدة صداقة مع فرنسا يوم 9 سبتمبر 1830، وهي تنص على تسوية المشكلة الشخصية للسفير "روسو"، وإلغاء القرصنة وتحرير الأسرى وعدم التعارض للسفن الأوربية، والسماح باقامة القنصليات الاجنبية ودفع دية بقيمة ثمانمائة الف فرنك[2]، وكانت السلطة الليبية مضطرة لدفع هذا المبلغ ولو بالاستدانة، وترجت الحكومة الفرنسية ان تخفض من قيمة هذا المبلغ الباهض وارسلت وفدا في هذا الشأن لمقابلة الملك في اكتوبر 1830، وقد بدأ السفير الفرنسي في طرابلس يمارس نفوذا كبيرا على سلطة الباشا، وأصبح يتدخل للحصول على الامتيازات والحقوق التجارية[3].

---

1 انظر الناصري: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954، ج9، ص — ص 27ـ 28.

2 انظر صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 162.

3 اتوري روسي: المرجع السابق، ص 402ـ 403.

وهكذا يتجلى لنا أن الجزائر تعرضت لتحولات سياسية كبرى تحت السيادة العثمانية، وان سقوط الجزائر الرسمية في يد الاحتلال الفرنسي لم يكن يعني خضوع الجزائر للاحتلال الفرنسي بسهولة، فقد فرضت المقاومة الشعبية حضورها القوي، في حين أن المواقف الرسمية المغاربية كانت سلبية اتجاه احتلال الجزائر.

ثامنا
الاحتلال الفرنسي لتونس عام 1881 وردود الفعل

تعرضت تونس منذ عام 1816 لتهديد الدول الأوربية في إطار الحملة على الشمال الإفريقي ومحاربة القرصنة، وساعدت ظروفها الداخلية في رضوخ البايات الضعاف للمطالب الأوربية، وما لبث أن تزايدت أطماع فرنسا في تونس لتقرر في عام 1881 إلحاقها بنفوذها في شمال افريقيا تحت غطاء نظام الحماية.

أولا: الأطماع الأوربية في تونس

اشتد التنافس الاستعماري على تونس منذ انعقاد المؤتمرات الأوربية المناهضة للقرصنة واحتلال الجزائر عام 1830، وتزامن ذلك مع دخول تونس مرحلة الضعف والتقهقر، فعملت فرنسا على الاحتفاظ بأولوية النفوذ السياسي والاقتصادي ليتسنى لها تأمين الحدود الشرقية للجزائر ومنع السلطان العثماني من التدخل في شؤونها، واجتهدت انجلترا للحيلولة دون سقوط تونس في يد فرنسا حفاظا على مصالحها في المتوسط، واتخذ التنافس بين الدولتين صراعا محتدما للسيطرة على السوق التونسية والحصول على الامتيازات وبسط النفوذ المالي والسياسي، وظهرت لايطاليا أطماع استعمارية في تونس[1]، وقد توسعت الامتيازات الأوروبية شيئا فشيئا وأصبحت تشكل قيودا على السيادة التونسية، حتى أن الدستور الأول لتونس اعترف بامتيازات الأجانب وبحقهم في العمل والتملك، وربط أحمد باي ومحمد الصادق تونس بعلاقات مباشرة مع فرنسا، وتجسد التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية لتونس في ضغوط أخرى مورست على البايات من أجل إدخال إصلاحات عصرية في البلاد تخدم مصالحهم وتنهك اقتصاد البلاد، فاعتمد البايات مستشارين أجانب لتدريب الجيش، كانوا يقومون بأعمال الجوسسة لصالح بلدانهم، وأدى التشجيع على القروض إلى

1 جلال يحي: المرجع السابق، ج2، ص 32 وما بعدها.

تراكم الديون، ونشبت في عام 1866 أزمة الديون التي تورط فيها الوزير خزندار وحاول أن يعالجها بمضاعفة الجباية على السكان، الأمر الذي تسبب في اندلاع عدة انتفاضات شعبية، وأمام عجز الحكومة عن تسديد الديون شكلت لجنة دولية عام 1870 للإشراف على الخزينة التونسية، وحاولت تونس علاج المشكلة بفضل سياسة خير الدين الإصلاحية لكن دون جدوى لتربص القوى الأوربية بتونس[1].

وقد ازداد التنافس الاستعماري بين إيطاليا وفرنسا خاصة بعد ظهور الأولى كقوة استعمارية جديدة على المسرح التونسي، وعقدها لمعاهدة 1868 التي تعطي الرعايا الايطاليين امتيازات مشابهة لما يتمتع به رعايا فرنسا وانجلترا، وأما بريطانيا فقد وافقت خلال مؤتمر برلين عام 1878 على أن تكون تونس امتدادا طبيعيا لممتلكات فرنسا في شمال افريقيا وذلك مقابل حصولها على قبرص، كما لم تعارض ألمانيا التوسع الفرنسي في تونس طمعا في صرف أنظارها عن استرجاع الألزاس واللورين[2].

ثانيا: الغزو العسكري الفرنسي لتونس.

شرعت فرنسا بعد مؤتمر برلين في التمهيد لاحتلال تونس، فعرضت على الباي في عام 1879 مشروعا يقضي بقبوله حماية فرنسا ومرابطة جيوشها ببعض المواقع الإستراتيجية، ولكن الباي رفض ذلك، كما رفض أيضا مشروع محالفة عرض عليه في السنة الموالية، وفي يناير 1881 عزم "جول فيري" رئيس الوزراء الفرنسي على تنفيذ حملة لاحتلال تونس، وبعد إكمال الاستعدادات تذرع في مارس بهجوم قبائل الكرميين التونسية على القبائل الجزائرية، واتهم الباي بعدم

1 محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص97- 99.
2 صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ص 176- 182.

القدرة على حفظ الأمن، واستطاع بذلك أن يقنع البرلمان الفرنسي بأهمية حماية مستعمرة الجزائر وإخضاع تونس للاحتلال[1].

وفي 24 أفريل 1881 اجتازت حملة فرنسية مكونة من 30 ألف جندي حدود تونس في اتجاهين، أحدهما نحو شمال تونس وهدفه قبائل الكرمين بغية تأديبها، والثاني نحو إقليم الكاف، حيث توجه بسرعة نحو العاصمة تونس دون أن تلقى مقاومة عنيفة، وفي أوائل ماي نزلت قوات فرنسية أخرى بميناء بترت، وفي 11 ماي وصلت أمام قصر الباي بباردو، وتدخل القنصل "روستان" وقائد الجيش الفرنسي بريار لإرغام الباي محمد الصادق في اليوم الموالي على توقيع المعاهدة المعدة سلفا والتي عرفت بمعاهدة باردو[2].

وبمقتضى هذه المعاهدة وافق الباي مجبرا على احتلال القوات الفرنسية لبعض المناطق في تونس بدعوى حماية الباي والمحافظة على الأمن ورعاية حسن الجوار، كما وافق على تولي فرنسا تمثيل تونس ورعاية مصالحها ومصالح رعاياها في الخارج، وتعهدت فرنسا من جهتها ببذل مساعدتها للباي وحمايته من أي خطر يتهدده أو يتهدد أمن مملكته، وبتعيين مقيم فرنسي عام يكون واسطة بينها وبين السلطات التونسية. وقد اعترفت جميع الدول الاستعمارية بهذه المعاهدة عدا ايطاليا، كما عارضتها الدولة العثمانية باعتبار أن تونس تابعة لها لكنها لم تقوى على فعل شيء، وأصبحت تونس تقبع تحت الاحتلال الفرنسي[3].

ثالثا:المقاومة التونسية للاحتلال الفرنسي ولسياسته

بمجرد اعلان توقيع معاهدة باردو اعتقد "جول فيري" أن تونس استسلمت له، لكن تقديره كان مخطئا، فقد هب الشعب التونسي لمقاومة هذا

---

1 المرجع نفسه، ص – ص 182- 186.

2 انظر صلاح العقاد: المرجع السابق، ص – ص 186ـ 189.

3 د أحمد عبيد: التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 183.

الاعتداء الفرنسي على استقلاله، وأعلن رفضه لتوقيع الباي معاهدة الحماية، ولعل القبائل التونسية تشجعت أكثر بفعل اندلاع مقاومة بوعمامة في الجنوب الغربي الجزائري ومرابطة القوات العثمانية بطرابلس.

وقد أشعلت القبائل التونسية الثورة أولا في الجنوب، وخاصة في مدينة القيروان، وفي 18 جوان 1881 أعلنت قبيلة الميتيليت عزمها على المقاومة وتضامنت معها قبائل الهمامة وزلاص وألفات، وفي 24 جون انتخب الثوار علي بن خليفة أميرا عليهم واستعدوا للتحرك نحو صفاقس وقابس والقيروان، وفي يوم 26 جوان كانت قبائل جلاص وميتيليت ونفات تقترب من صفاقس.

وفي أول جويلية تدفقت القبائل على صفاقس وواصل علي بن خليفة لقيادة جبهة الثوار، وتدعم الثوار في النصف الأول من شهر أوت كما أصبحت المنطقة الممتدة من تونس إلى القيروان تعج بالثورة ولم تستطع القوات الفرنسية مواجهة الثوار في الحمامات وزغوان وتونس[1].

وقد اتجهت الحكومة الفرنسية لضرب الثورة على مرحلتين: الأولى إبعاد الثوار عن مناطق الساحل لقطع اتصالهم بالخارج، والثانية الزحف على الثورة في الداخل وتصفيتها، وبدأت المرحلة الأولى بقصف السفن الحربية الفرنسية لصفاقس في السادس من جويلية، وفي 14 جويلية حاول الفرنسيون اقتحام المدينة ولكنهم فشلوا، ولم يدخلوها إلا بعد يومين من القصف العنيف والمواجهات المحتدمة مع الثوار، وقد هدأت المقاومة بسبب ضعف التسليح بعد استشهاد نحو 400 شهيد، وفرض الفرنسيون على المدينة غرامات باهظة، ونفس المصير عرفته مدينة قابس حيث قتل بها نحو 300 شهيد وانسحب عدد كبير من الثوار إلى طرابلس، أما المرحلة الثانية فقد حشدت فيها السلطات الفرنسية ما

---

1 انظر حول هذه الثورات، احمد القصاب: **تاريخ تونس المعاصر**، تر حمادي الساحلي، ط 1، الشركة التونسية للتوزيع، 1986، ص- ص 24-36، و محمد المرزوقي: صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973، ص 91 وما بعدها.

يناهز 50 ألف جندي بقيادة "سوسيي"، وقد بدأت طلائعها تصل في يوم 9 سبتمبر، وسار الجنرال مولان إلى قرية سهلين القريبة من سوسة وتمكن من دخولها، وقد شن بعدها الثوار هجوما مضادا لاسترداد المدينة وقتلوا الكثير من الفرنسيين.

واتجهت القوات الفرنسية في 24 سبتمبر إلى تونس ودخلت المدينة في العاشر أكتوبر، وكان الباي محمد الصادق قد اتفق مع الفرنسيين على شروط دخول قلعة تونس وهي تأمين أرواح الأهالي واحترام المنشآت العامة ومصاحبة الجيش الوطني لهم ورفع العلمين التونسي والفرنسي معا، ولكن بعد دخول تونس أجبر الباي على تسليم قصره ليكون مقرا للجنرال "لاميرت" باعتباره قائدا للحرس الجمهوري ومحافظا عسكريا لتونس.

وفي 29 أكتوبر تجمعت القوات الفرنسية لدخول القيروان، وقد خرج الثوار منها وشنوا اشتباكات ضد القوات الفرنسية في المرتفعات المحيطة بالمدينة، وبعد ملاحقتهم انسحبوا إلى قابس وانضموا إلى علي بن خليفة الذي لجأ إلى الجبل الأخضر على حدود طرابلس لأخذ قسط من الراحة.

وأخذ الفرنسيون يتحركون لإخضاع الجنوب انطلاقا من القيروان لكن جيوشهم تعرضت لهجوم الثوار في منطقة البحيرات قرب قابس، ولم تتمكن القوات الفرنسية من احتلال قفصة إلا في 19 نوفمبر، وفي يوم 22 نوفمبر وصلت إلى عين جينار وأخضعت سكان المنطقة، ولكن اليأس لم يوقف الثوار من إشعال ثورة عارمة في الحمامات مرة أخرى يوم 27 نوفمبر، كما ثارت في قابس القبائل يوم 20 نوفمبر، واضطر الفرنسيون لاحتلالها من جديد كما احتلوا صفاقس مرة أخرى في 23 ديسمبر 1881، ولجأ الثوار إلى طرابلس[1].

وفي أوائل سنة 1882 اجتمعت الكثير من القبائل حول علي بن خليفة ودخلت الجنوب التونسي، واختارت منطقة ورغمة مركزا لهجوماتها، ثم نقلت

---

1 أحمد القصاب: المرجع نفسه. ص – ص 24- 36.

نشاطها إلى منطقة نفزاوة إلى أن وصلت إلى قفصة، وهناك انقسم الثوار إلى عدة مجموعات: فاتجه مجاهدو الجلاص نحو القيروان، وأولاد رضوان إلى المنطقة الممتدة بين قفصة وشط الجريد، وأولاد نفات إلى منطقة الجم، ورغم ما حققته هذه المجموعات من نتائج فان أعمال القمع بدأت تؤثر عليها في نهاية المطاف بفضل حداثة الأسلحة، فلجأ الثوار إلى طرابلس في أوائل أفريل[1] وانتهت الثورة بأحكام قاسية سلطت على القبائل، وعلى الرغم من كل ذلك فان المقاومة الشعبية أكدت رفض التونسيين للاحتلال من جهة وسببت إرباكا لسياسة جول فيري من جهة أخرى.

رابعا: معاهدة المرسى

وقعت تونس تحت السيطرة الفرنسية الكاملة وتدخل المقيم العام الفرنسي في اختيار خليفة الباي محمد الصادق بعد وفاته، وفي يوم 08 جوان 1883 قبل الباي الجديد علي توقيع معاهدة جديدة عرفت بمعاهدة المرسى، واعتبرها الفرنسيون مؤكدة ومكملة لمعاهدة باردو، وكان الهدف منها توسيع سلطة فرنسا وإدخال الإصلاحات الإدارية والقانونية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية أنها ضرورية، وهو ما أقر بالفعل وقد وردت في هذه المعاهدة لأول مرة كلمة الحماية[2].

وفي 2 أكتوبر 1884 حلت اللجنة المالية الدولية وانتقلت جميع شؤون تونس المالية إلى المقيم العام الفرنسي، وفي 10 نوفمبر 1884 فوض المقيم العام صلاحيات أوسع، واقر تشكيل مجلس لمعاونة المقيم العام يتشكل من مديري المصالح الفرنسيين الذين كانوا يعملون مستشارين في الوزارات التونسية التي ألغيت، كما فوض المقيم إقرار تنفيذ جميع المراسم الصادرة عن الباي، وفي 23 جويلية حول المقيم العام سلطة الجمهورية المطلقة داخل حدود تونس ووضعت

---

1 انظر أحمد القصاب: المرجع السابق، ص – ص 43- 44.

2 الحبيب ثامر: هذه تونس، مصدر سابق، ص 117-118.

تحت تصرفه جميع القوات الفرنسية وجميع الهيئات الإدارية وأخذ المقيم العام يمارس سلطة مطلقة في عهد علي باي (1882-1901) المطيع للسياسة الفرنسية[1]، وبذلك وقعت تونس تحت السلطة المطلقة للاحتلال الفرنسي باسم نظام الحماية.

ومما سبق ذكره نخلص للتأكيد أن تونس وقعة بسهولة في يد الاحتلال الفرنسي الغادر بفعل المؤامرات التي كان يحيكها، وثقة البايات في الساسة الفرنسيين واعتمادهم على القوى الخارجية لتخليصهم من الاحتلال، وقد عبر الشعب التونسي عن رفضه للاحتلال وقاوم الغزاة ببسالة ولكن قلة الإمكانيات حالت دون تمكنه من تخليص بلاده التي أصبحت رسميا محمية فرنسية والباي حاكم شكلي.

---

1 أحمد القصاب: المرجع نفسه، ص 194-195.

تاسعا
الاحتلال الفرنسي- الاسباني للمغرب الأقصى

يحتل المغرب الأقصى موقعا استراتيجيا بإشرافه على المتوسط والأطلسي، ولهذا كان محل أطماع الدول الاستعمارية المتنافسة، ولأنه ظل صامدا في وجه الأطماع الأجنبية ومحافظا على استقلاله فقد كان محل أطماع القوى التقليدية والقوى الجديدة ومنها الألمانية التي كانت منافسا عنيدا لفرنسا، وكادت تتسبب المشكلة المراكشية في حرب بينهما، واستطاعت فرنسا بالتحالف مع اسبانيا أن تكرس نفوذها في المغرب على الرغم من المصاعب الجمة، فكيف استطاعت فرنسا أن ترجح كفتها؟. وما هي الصعوبات التي واجهت فرنسا واسبانيا في احتلال المغرب؟.

أولا: الأطماع الأوربية في المغرب

كان لاسبانيا نفوذ قديم في المغرب من خلال احتلالها لثغري سبتة ومليلية، ولكن ذلك لم يؤثر على استقلالية وقوة الدولة المغربية التي بدت مستعصية على الدولة العثمانية وتحضى بمكانة في الساحة الدولية، وقد كان لاحتلال فرنسا الجزائر تأثير مباشر على المغرب، إذ اتهم بدعم المقاومة الجزائرية وفرضت عليه ضغوط عسكرية واقتصادية، فكانت موقعة ايسلي عام 1844 أول انكسار للجيش المغربي، ترتب عنها تكبيل المغرب بمعاهدتين: الأولى تخطط حدوده بغموض مما يسهل على فرنسا التدخل في المغرب، والثانية تجارية تمنح فرنسا الأفضلية في المعاملات مما أفضى إلى تدخل الدول الأوربية الأخرى للتنافس على المغرب، فقد طالبت بريطانيا باتفاقية مماثلة، وفي عام 1860 أعلنت اسبانيا الحرب على المغرب وشنت هجوما على تطوان فكانت الهزيمة العسكرية البالغة بعد هزيمة ايسلي، وتدخلت بريطانيا بعد سنتين من احتلال تطوان لتضغط على اسبانيا من أجل الانسحاب مقابل مبالغ مالية باهظة، استعدت بريطانيا إقراضها

للسلطان، وبذلك دخل المغرب بعد مصر وتونس في دوامة القروض غير المنتجة التي تؤدي حتما للإفلاس.

وبموازاة الضغط العسكري سلطت ضغوط اقتصادية شديدة على المغرب، ففي عام 1856 فرضت بريطانيا على السلطان اتفاقية صداقة وتجارة نصت على منح بريطانيا والدول الأوربية مبدأ الأفضلية، وأقرت حرية المبادلات وتخفيض الرسوم الجمركية، وحازت اسبانيا بعد عام 1861 على امتيازات واسعة منها حق امتلاك العقارات لرعاياها في أحواز المدن الساحلية المفتوحة على التجارة، وهكذا أصبح المغرب مخترقا عسكريا واقتصاديا، يحوز القناصل والتجار والأجانب على نفوذ واسع ويحتكمون لقوانين بلدانهم، وامتد الأمر إلى حماية أبناء البلد من اليهود والمسلمين المتعاونين مع الأوربيين[1].

وفي صيف 1880 اشتد الصراع الاستعماري على المغرب وامتد إلى بداية القرن العشرين، وقد تجلى واضحا أن فرنسا جادة في الاستحواذ على المغرب، حيث بدا لها أن ذلك يتم بتوافقات مع القوى المنافسة لها، فأجرت اتصالات مع ايطاليا أغرتها بالمساعدة في بسط نفوذها على ليبيا وأفضت إلى إبرام اتفاقية عام 1902، وأبرمت مع بريطانيا اتفاقية 8 افريل 1904 التي عالجت المسألة المغربية وقضت بإطلاق يد فرنسا في المغرب لمساعدة السلطان في إدخال إصلاحات بالمغرب، شريطة عدم معارضة سياستها في مصر ومنح حليفتها اسبانيا نفوذا في القسم الشمالي من البلاد، وفي أكتوبر 1904 أبرمت مع اسبانيا اتفاقا سريا يحدد مناطق نفوذ اسبانيا على الأراضي الشمالية للمغرب المحاذية للبحر المتوسط، وفي عام 1905 رسمت فرنسا مشروع للدخول إلى المغرب عن طريق فرض "الإصلاحات"، لكن السلطان رفض هذه الإصلاحات واستعان بألمانيا التي ظهرت منافسا حقيقيا لفرنسا خاصة بعد زيارة ملكها لطنجة في مارس 1905 وإعلانه رفضه لأي تدخل أجنبي في المغرب، ولتجاوز الأزمة

1 انظر العروي: **مجمل تاريخ المغرب**، المرجع السابق، ص 144ـ 149.

وجهت باسم المغرب دعوة لعقد مؤتمر دولي لينظر في طبيعة الإصلاحات التي يجب إدخالها للبلاد بضمانة دولية، واستطاعت فرنسا أن تحافظ على مكاسبها وان تقنع ألمانيا بصعوبة لقبول الميثاق، ونص ميثاق الجزيرة الخضراء على مطلب المغرب في الحفاظ على استقلاله ولكنه دعا المغرب للتعاون مع فرنسا واسبانيا من اجل إرساء الإصلاحات[1].

وكانت هذه المقررات مخيبة للمغرب الذي عول على الدعم الألماني لموقفه، ولكن الموقف الألماني الذي كان مفيد للمغرب بدا متذبذبا، وقد مال من جديد لصالح المغرب وأكد على عدم تنفيذ ميثاق الجزيرة إلا بعد مصادقة السلطان، وهو ما اضطر فرنسا لمداهنة ألمانيا التي كانت تبحث عن وفاق مع فرنسا في أوربا، وهو ما يفسر سكوت ألمانيا على محاولة فرنسا واسبانيا احتلال طنجة في أواخر عام 1907، ولكنها أبدت بعد ذلك معارضة للتدخل الفرنسي في الشاوية بسبب مطامحها الاستعمارية، واضطرت فرنسا لتعويضها عن ذلك بمنحها جزء من الكونغو[2].

ثانيا: الاحتلال الفرنسي – الاسباني للمغرب

أتمت فرنسا استعداداتها العسكرية بالتنسيق مع اسبانيا، وقررت في شهر مارس 1907 انتهاز حادثة مقتل احد الأطباء الدبلوماسيين الفرنسيين لاحتلال مدينة وجدة القريبة من الجزائر، وفرض شروط تعجيزية على السلطان، وفي بداية شهر أوت 1907 انتهزت حادثة مقتل ثلاث عمال فرنسيين بميناء الدار البيضاء لتسير حملة عسكرية إلى الشاوية مدعية في إخبارها للدول الأخرى بان

1 العروي: المرجع نفسه، ص 149-153.
2 انظر علال الخديمي: الموقف الألماني من التدخل الفرنسي بالشاوية، **مجلة الدراسات التاريخية**، يصدرها معهد التاريخ بجامعة الجزائر، العدد 8 (1993)، ص - ص82 – 83.

العملية تتم في إطار ميثاق الجزيرة، وان من أهدافها تنظيم البوليس بالدار البيضاء بالاشتراك مع اسبانيا وبالتعاون المزعوم مع السلطان[1].

كما تمكنت من دخول فاس وإخضاع السلطان عبد العزيز، ولكن المدينة ثارت في وجه السلطان المستسلم، واجتمعت كلمة قبائل الجنوب وهبة الله على مبايعة عبد الحفيظ بالخلافة، فأعلن هذا الأخير ثورته على أخيه عبد العزيز، وانتهزت فرنسا هذا الانقسام لتثبت سلطتها تدريجيا في المغرب. وانته التراع لصالح عبد الحفيظ الذي بويع سلطان بعد تنازل عبد العزيز في أوت 1908، وفي بداية عام 1909 طلب عبد الحفيظ من فرنسا الانسحاب من المناطق التي احتلتها، ولكنه سرعان ما خضع للفرنسيين الذين استمروا في الضغط عليه بمختلف السبل[2].

وفي عام 1911 أتمت فرنسا احتلال فاس والرباط والدار البيضاء ووجدة وكثير من المراكز الهامة، وأخضعت المولى عبد الحفيظ لنفوذها وأخذت تضغط عليه لقبول الحماية، وقد واجهت فرنسا صعوبات جمة لفرض سيطرتها على البلاد، إذ عارضت ألمانيا دخولها للمغرب وأرسلت قوة بحرية قبالة أغادير لدعم عبد الحفيظ واضطرت فرنسا للتفاوض معها ومنحها جزء من الكونغو، ولجأت إلى التفاوض مع اسبانيا عام 1912 لضبط النفوذ والحدود بينهما، وواجهت فرنسا مقاومة شرسة في عرض البلاد وطولها. وبعد استتباب الوضع فرضت فرنسا على عبد الحفيظ توقيع معاهدة الحماية في 12 مارس 1912، وبمقتضاها وافق السلطان على أن تقوم الحكومة الفرنسية باحتلال أي جزء من المغرب تراه ضروريا للمحافظة على النظام وسلامة التجارة، وان تشرف على الشرطة في المدن والمياه الإقليمية، وأن تساعد السلطان ضد أي خطر يهدد شخصه أو عرشه أو بلاده ونصت على أن يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام يتمتع بكل

1 المرجع نفسه.

2 صلاح العقاد: المرجع نفسه، ص- ص 239 – 240.

سلطات الجمهورية في المغرب ويكون وسيطا عن السلطان في علاقاته مع ممثلي الدول الأجنبية.

وبدورها شرعت اسبانيا منذ عام 1912 في احتلال المنطقة الشمالية من المغرب، فاحتلت تطوان عام 1913 وجعلتها مركزا لقيادتها، ولكنها واجهت مقاومة شديدة بقيادة أحمد الريسوني بمنطقة الجبلية، وتأخر دخولها لمنطقة الجبالة والريف إلى ما بعد الحرب العالمية، بسبب المقاومة الشديدة والظروف السياسية والاقتصادية الخاصة بها[1].

ثالثا: المقاومة المسلحة بالمغرب

اعتبر الوطنيون في فاس استسلام السلطان عبد الحفيظ للحماية الفرنسية خيانة كبرى لا تختلف عن خيانة سلفه عبد العزيز، وأعلن الشعب المغربي رفضه لمعاهدة الحماية، ولم تمضي أيام قليلة حتى أعلن الجيش الملكي في 17 أفريل 1912 الثورة على قائده الأعلى وتخلص من ضباطه الفرنسيين، وان السلطات الفرنسية قد تمكنت من إخماد هذه الثورة فإنها سرعان ما انتشرت في المناطق المحيطة بفاس وبوادي الشاوية، وضرب الثوار حصارهم على فاس واخترقوا أسوار المدينة مرتين، وفي الجنوب اندلعت المقاومة بزعامة هبة الله بن ماء العينين الذي التف حوله أهل السوس ورجال المخزن، وقام بالزحف شمالا وبسط نفوذه على مراكش يوم 18 أوت 1912، وظهرت العديد من القيادات الجهادية في منطقة تافيلالت.

وأمام خطورة الوضع اختارت الحكومة الفرنسية الجنرال "ليوتي" لشغل منصب المقيم العام وقائد القوات المسلحة في المغرب، وكان معروفا بسياسته المداهنة في إخضاع القبائل، وصل إلى فاس يوم 24 ماي 1912 في الوقت الذي كان أكثر من ثلاثة أرباع المغرب قد أفلت من سيطرة حكومة السلطان، وفي

1 دوقلاس أي اشفورد: التطورات السياسية في المملكة المغربية، تر عائدة عارف وأحمد ابو حاكمة، دار الثقافة، بيروت، 1963، ص 40- 44.

وأمام عدم توازن القوى وسياسة الاضطهاد والقتل الجماعي فترت المقاومة ونفي زعيمها محمد ابن عبد الكريم الخطابي[1].

ومما سبق يتضح لنا أن المغرب تعرض لضغوط سياسية واقتصادية كانت بداية للأطماع الأوربية في احتلال البلاد، وقد تمكنت فرنسا بمخططاها من فرض نفوذها العسكري على السلطان وفرض الحماية على المغرب، ولكن مهمة إخضاع المغرب لم تكن بالسهلة، فقد عمت البلاد سلسة من المقاومات التي عبرت عن استماتة المغربيين في الدفاع عن استقلالهم.

1 صلاح العقاد: المرجع نفسه، ص – ص، 256 – 263.

عاشرا
الاحتلال الايطالي لليبيا عام 1911

كانت ايطاليا تبيت لاحتلال ليبيا منذ أن بسطت فرنسا حمايتها على تونس واحتلت انجلترا مصر في بداية ثمانينات القرن التاسع عشر، واعتبرت أن ليبيا هي نصيبها الذي تبقي من شمال إفريقيا، وكان عليها أن تخطط لإقناع الدولة العثمانية والقوى الأوربية بذلك وان تمضي قدما لتحقيق رغبتها بتسيير حملة عسكرية اعتقدت أنها لن تواجه عقبات كبرى، فما هي طبيعة المخططات الايطالية وكيف تمكنت من تحقيق أهدافها في ليبيا؟

أولا: الأطماع الايطالية في ليبيا

امتدت أنظار ايطاليا لاحتلال ليبيا في وقت مبكر منتهزة القرب الجغرافي والظروف الصعبة التي كانت تمر بها الإيالة التابعة للدولة العثمانية المتهاوية وتكالب القوى الأوربية على بسط النفوذ الاستعماري على إفريقيا واسيا.

وعمدت إيطاليا الى لفت نظر القوى الكبرى لمطامحها في بسط النفوذ على ليبيا، وقد اضطرت إيطاليا بعد معركة "عدوة" إلى تحسين علاقاتها بفرنسا وقد كانت بحاجة إلى رؤوس الأموال الفرنسية واضطرت إيطاليا لإجراء مفاوضات مع فرنسا أفضت إلى الاعتراف بمعاهدة الحماية التي عقدتها مع باي تونس وضمان حقوق الملاحة الإيطالية وإعادة العلاقات التجارية بين البلدين، وأعقب ذلك توقيع الطرفين على اتفاقية سرية في 10 جويلية 1902، تعهدت فيها إيطاليا بالوقوف على الحياد في حالة وقوع حرب فرنسية- ألمانية في مقابل موافقة فرنسا على حرية النشاط الإيطالي في ليبيا.

وبعدها حرصت إيطاليا على نيل موافقة بريطانيا على مطامحها في ليبيا، فسعت السياسة الايطالية الخارجية إلى إرساء تقارب مع انجلترا، وهو ما كرست ملامحه في الوفاق الانجليزي-الفرنسي الموقع عام 1904، حيث أكد

الطرفان على عدم وضع أية عقبات في وجه المطامح الايطالية في ليبيا، ومنذ ذلك الحين بدأت إيطاليا في التفكير جديا في السيطرة على ليبيا[1].

وقد اعتمدت خطتها على التوسع الاقتصادي في البلاد، فازداد نفوذها الاقتصادي منذ عام 1904 وأنشأت شركة للملاحة في طرابلس وازدادت حركة الاستيراد والتصدير، وقد احتلت مسألة طرابلس اهتماما واسعا في الأوساط السياسية والاقتصادية والإعلامية في إيطاليا، وذلك في الوقت الذي شهدت فيه الدولة العثمانية اضطرابات كبرى بعد ثورة تركيا الفتاة سنة 1908 وتنحية السلطان عبد الحميد من السلطة، إذ شجعت هذه الهزات إيطاليا للضغط على تركيا وانتهاز الفرصة للسيطرة على إسالة طرابلس. واعتقد الايطاليون أن ضعف الحامية العثمانية في طرابلس يسهل عليهم مهمتهم كما اعتقدوا أن السكان والسنوسيين سينظمون إليهم وينقلبون على الأتراك إذا ما لوحوا لهم بالاستقلال[2].

ثانيا: الحملة العسكرية الايطالية على ليبيا

استغلت الحكومة الايطالية الظروف السابقة واستعدت لتجريد حملتها العسكرية، فاستدعت الجنود الاحتياطيين للخدمة في شهر سبتمبر، وشنت حملة إعلامية لإقناع القوى الأوربية بمشروعها، وقد تذرعت خلالها بتعرض أعضاء بعثتها العلمية ورعاياها لسوء المعاملة واعتقال بعضهم في طرابلس، وادعت بأن مخاطرا تتهددهم نتيجة المعاملة السيئة التي يلقونها من قبل العثمانيين، وأنها مضطرة للتدخل بعد إحجام الدولة العثمانية عن إجابتها عن انشغالاتها، وقد كانت ايطاليا تقدمت بمذكرة للباب العالي تخطره فيها بالتهديد الذي يلحق رعاياها بطرابلس وتمهله ثلاث أيام لإجابتها، ولما شعرت الدولة العثمانية بالخطر أرسلت باخرة تحمل السلاح إلى طرابلس، وانتهزت ايطاليا الفرصة لتقدم لها إنذارا شديد اللهجة وتعلن ضدها الحرب رسميا[3].

1 أحمد اسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 34-35.
2 محمد خدوري: ليبيا الحديثة، تر نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1966، ص 20-21.
3 انظر جلال يحي: المرجع السابق، ص - ص 478 – 489.

وكان رد تركيا إرسال استغاثة إلى ملوك ورؤساء الدول الأوروبية الكبرى للاحتجاج على السلوك الايطالي ودفعهم للتوسط لدى إيطاليا من أجل ثنيها عن مطامحها لكن الدول الأوروبية اعتذرت عن التدخل في المسألة ما عدا ألمانيا التي أبدت رغبة في التوسط.

في الثالث أكتوبر 1911 وصلت الحملة الايطالية إلى سواحل طرابلس مدعية حماية مصالح رعاياها في طرابلس، وكان الايطاليون يعتقدون بسهولة الاستيلاء على طرابلس وبرقة، وقد جلب الجنرال "كانيفا" قائد الحملة معه كوكبة من الصحفيين ليشهدوا على نجاحاته، غير أن الأحداث سارت في اتجاه آخر حيث كانت المواجهة العسكرية شديدة.

ويبدوا أن مدينة طرابلس كانت فريسة سهلة بعد أن حوصرت ثلاثة أيام وتفرقت كلمة قادة الجيش التركي وقرروا التراجع للخلف، كما لم يكن الأهالي والتجار في المدينة مستعدين للمقاومة، وتمكنت السفن الايطالية من توجيه ضربات عنيفة للمدينة وإنزال قواتها بها بعد أن هجرها الجنود والسكان، وبعد سقوط طرابلس سارت بعض القطع البحرية تجاه درنة التي رفضت حاميتها الصغيرة الاستسلام ونشبت مواجهات محتدمة بين الجنود الترك والعرب وبين الايطاليين أفضت إلى مقتل سبعين جنديا إيطاليا وما يقارب المائتين من المسلمين، وهوجمت مدينة حمص يوم 16 أكتوبر بمدفعية الأسطول ثم نزل الايطاليون إلى الساحل بعد انسحاب الحامية الصغيرة منها، وأما مدينة بنغازي فقد صمدت بقوة في وجه الحملة الايطالية وكبدتها خسائر كبيرة يوم 18 أكتوبر وامتدت المقاومة بها لأيام، وفي السادس نوفمبر أعلنت ايطاليا رسميا ضمها لطرابلس وبنغازي وأعربت عن رغبتها في التوغل إلى الداخل في اقرب وقت، ولكن هذه المهمة لم تكن سهلة في ظل تضافر مقاومة الجنود الأتراك والسكان المحليين، وترجع أسباب سقوط المدن الساحلية في وقت مبكر إلى عدم

توازن القوى وتهاون العثمانيين، والى عنصر المفاجئة الذي أملى تراجع الحاميات العثمانية والسكان للداخل من أجل تنظيم المقاومة[1].

وأما الأسباب التي سهلت على ايطاليا مهمتها فترجع بالأساس إلى تأييد القوى الكبرى لها وعجز الدولة العثمانية عن حماية ايالتها، فقد كان موقف القوى الأوربية مناصرا لايطاليا، وهو ما توضحه المراسلات الدبلوماسية، اذ تبين موقفها المؤيد لايطاليا وضغوطها المسلطة على الدولة العثمانية لإرغامها على التنازل عن ليبيا، وقد عبرت السلطات الايطالية عن شكرها للدول المؤيدة لها واعتبرت أن موقفها يخدم السلام الدولي. وأنه شكل أداة ضغط حقيقية على الدولة العثمانية أكثر إفائدة من الضغوط العسكرية. وقد بدا التواطؤ الفرنسي الانجليزي واضحا عندما عقدتا اتفاقا سريا مع المحتل لإغلاق الحدود البرية المؤدية إلى ليبيا في وجه المتطوعين العرب، وأما موقف الدولة العثمانية المعتدى على سيادتها فقد كان رافضا لهذا السلوك العدواني، واتخذ أشكالا مختلفة، إذ اعتبرته خرقا للمعاهدات الدولية وانتهاكا لسيادة دولتهم، وطالبت من القوى الكبرى وخاصة فرنسا وبريطانيا ثني ايطاليا عن خطوتها، كما أرسلت دعمها العسكري إلى ليبيا لدعم المقاومة[2].

ثالثا: مقاومة الاحتلال الايطالي.

على الرغم من أن ايطاليا لم تمد نفوذها خارج المدن الساحلية فإنها شعرت بخطورة المقاومة التي حاصرتها داخل أسوار المدن المحتلة، ووقوف العرب والعثمانيين صفا واحدا في وجهها، كما أن حملة المتطوعين العرب أدهشت ايطاليا وزادت في حدة المقاومة، وقد انتشرت المقاومات على جبهات مختلفة وخاصة بعد أن خرقت ايطاليا تعهداتها باحترام السكان وارتكبت تجاوزات في

---

1 الطاهر أحمد الزاوي: جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط3، دار التراث العربي، ليبيا ودار الفتح بيروت، 1973، ص 84.
2 الطاهر الزاوي: المرجع نفسه، ص 15_ 16 وسامح .

حقهم. ومن أهم القادة الفاعلين في حركة المقاومة المبكرة نذكر فرحات بك وسليمان الباروني وسيف النصر في طرابلس والسنوسيين في برقة، فقد كان لفرحات بك الكرغلي نفوذ واسع في منطقة طرابلس والزاوية، تحالف مع الحاكم التركي لجهاد الطليان، وكان له دور هام في الصمود بمنطقة تاجوراء والعزيزية، وأما سليمان الباروني نائب الجبل بالبرلمان العثماني فكان يتمتع بعصبية البربر وحب الأهالي، واستطاع أن يجمع شيوخ القبائل حول القائد التركي نشأت بك بالغزيزية، وأن يجند قوة مقاومة عنيفة في وجه الايطاليين، وكان لجهاده صدى واسع في تونس والجزائر. وجند سيف النصر قبيلته أولاد سليمان التي كان لها نفوذ في سرت وفزان، واستطاع أن يعزز جبهة العزيزية.

وفي إقليم برقة لم يكن للعثمانيين ونوابهم وحدهم في المعركة حيث شاركه السنوسيون، إذ نشط الشيخ أحمد العيسوي السنوسي في بنغازي بتجميعه للقبائل وخوضه للمجاهات ضد الطليان، وذلك بتوجيه من أحمد الشريف زعيم السنوسية بالكفرة، الذي بارك جهود الضباط العثمانيين في تنظيم المقاومة وتوجيه ضربات قوية لمراكز الايطاليين في درنة وطبرق وبنغازي، وقد وصل إلى الميدان أنور بك من برلين وتولى القيادة العامة في برقة، وتدريب المتطوعين العرب والسنوسيين[1].

وقد وقفت الدولة العثمانية وراء حملة المتطوعين التي شملت تونسيين ومصريين وسوريين وضباط أتراك ومنهم أنور باشا ومصطفى كمال (أتاتورك فيما بعد)، وبلغ عدد المتطوعين 16 ألف في شهر ديسمبر 1911، وساهموا في تعضيد المقاومة المحلية المشتركة بين الجنود الأتراك والسكان المحليين. ولعب الضباط دورا مهما في تدريب الشبان المتطوعين، وساهمت فكرة الجامعة الإسلامية بدور فعال في شحذ الشعور الإسلامي لدعم الجهاد في ليبيا، وبذلك

---

1 بروشين ن: تاريخ ليبيا من نهاية القرن القرن التاسع عشر حتى عام 1969، تر، عماد حاتم، منشورات مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، 1988، ص 144.

استماتت الدولة العثمانية سياسيا وعسكريا في التمسك بايالة طرابلس التي لم تخضع كليا للمحتل[1].

وقد اعتمدت ايطاليا على أسطولها البحري لمنع السفن العثمانية من إيصال الدعم للمجاهدين واستفادت من قرار غلق الحدود المصرية والتونسية في ديسمبر 1911، وأمام تمسك الدولة العثمانية بطرابلس وطوال أيام الحرب بادرت ايطاليا إلى نقل المواجهة إلى بحر ايجة، فضايقت السفن العثمانية وضربت موانئ جدة والسواحل السورية بهدف الضغط على الدولة العثمانية، واستنجدت هذه الأخيرة بالدول الكبرى وخاصة بريطانيا، ولما أحست بالتواطؤ البريطاني أقدمت على إغلاق مضيق الدردنيل الذي تعرض بدوره للمضايقات الايطالية، وقد أثارت هذه التطورات القوى الأوربية وألحقت خسائر اقتصادية بتجارة بريطانيا وروسيا، وكان من مصلحة روسيا إعادة النظر في تنظيم المضايق، فبذل وزير خارجيتها اتصالات مع وزراء الدول الأوربية الكبرى من اجل التدخل لفض التراع التركي الايطالي، واقترح مشروع معاهدة سلام لإنهاء الحرب التركية الايطالية ينص على توقيع معاهدة سلام بين الطرفين وتنازل العثمانيين عن طرابلس وبنغازي لإيطاليا مقابل تعويض مالي معتبر، ولكن الدولة العثمانية أعلنت تمسكها بطرابلس ورفضها للمشروع، وطلبت ايطاليا من حلفائها مضاعفة الضغط على الدولة العثمانية، وأنها تعتمد هذا الضغط أكثر من اعتمادها على نتائج العمليات العسكرية، حيث كانت الوضعية تزداد تعقيدا في ليبيا نتيجة احتدام المقاومة، وبادرت فرنسا لممارسة ضغوطها على الباب العالي دون جدوى، حيث تأكدت من تمسك الأتراك والسنوسيين بخيار المقاومة، ونصحت الايطاليين بتوجيه ضربة حاسمة للعثمانيين تجبرهم على التسليم، وهذا ما اقتنعت به الحكومة الايطالية التي وجهت بحريتها لضرب البحرية العثمانية وإغراقها في ميناء بيروت في افريل 1912، ووجهت ضربات أخرى إلى جزرها ببحر ايجة وهاجمت مضيق الدردنيل، واحتلت جزر بحر ايجة

1جلال يحي: المرجع السابق، ج2، ص – ص 401-415.

وشجعت سكانها للمطالبة بالاستقلال، وكانت وقع المشكلة الايجية مؤثرا على الدولة العثمانية، حيث اضطرت لسحب بعض قواتها من ليبيا لمواجهة ثورة السكان، وأقرت أخيرا إجراء مباحثات سلام مع ايطاليا في لوزان في 18 أكتوبر 1912، وكان من أهم بنودها إخلاء الجزر التي احتلتها ايطاليا والعفو عن سكانها بعد إخلاء العثمانيين لليبيا وتنازلهم عن طرابلس وبنغازي لايطاليا، وبذلك نجحت الضغوط الدولية والتهديدات الايطالية في إرغام الدولة العثمانية على التنازل عن ليبيا[1]. ولكن ليبيا ستظل عصية عن الخضوع للايطاليين، حيث واصل الأهالي مقاومتهم العنيفة طوال سنوات الحرب العالمية الأولى وبعدها، وذلك بقيادة السنوسيين وعمر المختار، واضطرت في سنة 1922 إلى شن حملة واسعة لإخضاع ليبيا.

ويتجلى لنا من خلال ما سبق أن التواطؤ الدولي مكن ايطاليا من فرض نفوذها على ليبيا، وأن الدولة العثمانية أظهرت تمسكها بطرابلس وشجعت حركة المقاومة، وعلى الرغم من تسليم الدولة العثمانية بالأمر الواقع فان السكان استمروا في مواجهة العدوان الايطالي. حيث قد السنوسيون المقاومة في برقة وتكفل عمر المختار بمواصلة المقاومة في إقليم طرابلس.

1 ناهد ابراهيم دسوقي: تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ص- ص 267-273.

حادي عشر
الطرق الصوفية ودورها الروحي في بلاد المغرب

عرفت ظاهرة التصوف انتشارا واسعا في بلاد المغرب منذ القرن 15 م نتيجة عوامل داخلية ذاتية وأخرى خارجية، وقد نهضت الطرق الصوفية والزوايا بادوار سياسية واجتماعية، وكان لها حضورها القوي في جهاد الكفار ونشر التعليم والثقافة الروحية، وفي النهوض بكثير من لأعباء الاجتماعية.

أولا: نشأة الطرق الصوفية وأهم فروعها

عرف التصوف قديما بأنه ظاهرة دينية واجتماعية تعني إقبال الناس على ترف الحياة والتمسك بالعبادات ومجاهدة النفس ومحاولة إدراك الحقيقة، وقد ظهر التصوف أولا في بلاد المشرق العربي ثم امتد إلى المغرب الإسلامي، فظهر قبل مجيء الأتراك كثير من المتصوفة البارزين بالمغرب والجزائر، ومنهم أبا الحسن الشاذلي وابن مشيش وأبا مدين وأحمد زروق وعبدالرحمن الثعالبي ومحمد الهواري وابراهيم التازي ومحمد بن يوسف السنوسي...الخ، وزامن بعض المتصوفة المجيء التركي وتعاونوا معه لمحاربة النصارى وانتشر التصوف بشكل واسع بتشجيع من العثمانيين في الجزائر وتونس وليبيا، حيث كان الأتراك متشبعين بالطرق الصوفية ومتأثرين بأبعادها الروحية، في حين كان المغرب وخاصة جنوبه خزانا للمتصوفة بفعل حركة الجهاد ضد النصارى. ومن أهم الطرق الصوفية التي ذاع صيتها في بلاد المغرب والجزائر خصوصا نذكر ما يلي:

1 – الطريقة القادرية:

تنسب إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني المتوفى في بغداد عام 56 هـ، أنشأت عدة فروع للطريقة في الجزائر أهمها الفرع الذي أسسه الشيخ مصطفى بن المختار الغريسي عام 120هـ، وقد كان محي الدين شيخا للطريقة في أريس، وكان الأمير عبد القادر قادريا، اشتهرت هذه الطريقة بمناوئتها للاستعمار

الفرنسي، وقد استمرت القادرية في المقاومة وقدمت رموزا من الأبطال الأسطوريين، وكان للطريقة انتشار واسع في تونس.

2 – الطريقة الشاذلية:

تنسب إلى الشيخ آبي الحسن الشاذلي تلميذ عبدالسلام ابن مشيش، انتشرت في المشرق والمغرب منذ القرن 14 م، ومن أعلامها نذكر محمد الهواري وابراهيم التازي ومحمد بن يوسف السنوسي وعبد الرحمن الثعالبي، وكان لهذه الطريقة حضور واسع في الجزائر بفضل دعوتها للأخلاق الفاضلة وتركيزها على التوحيد، دخلت تلمسان على يد الولي الصالح شعيب بن حسين الأندلسي، ومنها انتشرت فروعها المختلفة في الجزائر ومنها:

- الزروقية: نسبة للشيخ أحمد زروق البرنوسي الفاسي المتوفى عام 899 هـ، وقد كان من أقطابها في الجزائر عبد الرحمان الأخضري وعبد الكريم الفكون...الخ.

- العيساوية: نسبة للشيخ محمد بن عيسى، معروفة بطابعها الشعبي التهريجي في الجزائر.

- الحنصالية: مؤسسها سعيد بن يوسف الحنصالي المتوفى عام 1702 م، أدخلها إلى الجزائر الشيخ سعدون الفرجيوي واشتهرت في عهد خليفته أحمد الزواوي.

- الكرزازية: تنتشر في الجنوب الغربي الجزائري أسسها أحمد بن موسى االمتوفى عام 1608 م.

- الزيانية: مقرها بالقنادسة مؤسسها محمد بن عبد الرحمان بن بوزيان المتوفى عام 1733، وتنسب إليها زاوية رقان الشاذلية الذائعة النفوذ وان كان شيخها مولاي الحسن بن عبد القادر يجمع بين عدة طرق كالقادرية والتجانية.

- الطيبية: يرجع تأسيسها إلى إدريس الأكبر لها عدة زوايا في غرب البلاد، وقد لعبت دورا سياسيا بارزا في المغرب والجزائر...الخ.

3 – الطريقة الدرقاوية:

أصل الطريقة شاذلي ومؤسسها الشيخ محمد العربي الدرقاوي المتوفى عام 1823، خالفت تعاليم الشاذلية في التسامح والحياد إزاء السياسة والمهادنة، وأعطت دفعا جديدا للشاذلية بفضل حيويتها، لها عدة فروع منتشرة في الجزائر منها:

- الهبرية: ولدت نتيجة حركة نشطة في الجماعات الصوفية في مناطق غرب الوطن وخاصة في مدغرة وسعيدة ومعسكر وتيهرت، ومن منشطيها الأساسيين محمد الهبري المتوفى عام 19-01 وصاحب زاوية وادي كيس في بني سناسن.
- المدنية: تأسست في طرابلس وأدخلها للجزائر الحاج موسى الدرقاوي الذي قاد عدة ثورات ضد الفرنسيين بدء من عام 18-33 والى غاية استشهاده بالزعاطشة عام 1-849.
- العليوية: تنسب للشيخ أحمد بن مصطفى بن عليوة المستغانمي، وهي طريقة متأخرة الظهور وتعرف بعصريتها وبمواقفها المتناقضة أحيانا من الاستعمار الفرنسي.

4 – الطريقة الرحمانية:

أسسها الشيخ محمد بن عبد الرحمان الجرجري المتوفي سنة 1793 م، انتشرت بشكل واسع في عهد خليفة مؤسس الطريقة علي بن عيسى المغربي في منطقة زواوة والزيبان وشرق الجزائر، وقد تحالفت مع الطريقة القادرية على مجاهدة المحتل الفرنسي عام 1830 وارتبطت ارتباطا وثيقا مع الأمير عبد القادر، ثم خاضت مقاومة زواوة ببطولة باسلة وثورة عام 1871[1].

1 Les confréries et les zaouias en Algerie: in revue Algérie ; Bulletin de liaison et de decumentation du gouvernement générale de l Algerie 3trim ; 1956 ;p 16 .

5 – الطريقة التجانية:

تنسب إلى الشيخ أحمد التجاني الذي تجول بين عدة طرق وانتهى إلى طريقته الخاصة، وذلك عندما كان في عزلته الخاصة ببوسمغون[1]، ظهرت الطريقة بعين ماضي في الجزائر واشتهرت في المغرب، حيث هرب التجاني بطريقته خوفا من الأتراك، وعم نفوذها غرب إفريقيا والصحراء، انتشرت بواسطة التعليم التجارة، وعرفت بتسامحها واعتدالها، وقد هللت الطريقة لسقوط الأتراك أعدائها، واستعدت للدخول في وفاق مع الفرنسيين لخدمة أهداف الطريقة.

6 – الطريقة السنوسية:

تنسب هذه الطريقة التي أسست بليبيا وذاع صيتها في المغرب العربي وإفريقيا إلى العالم الجزائري محمد بن علي المستغانمي، وهو عالم جمع بين علوم الشريعة وعلوم الحقيقة، وزار كثيرا من البلدان واستقر به الحال في برقة الليبية، حيث انشأ زاوية لنشر الطريقة، وما لبث أن عمت السنوسية ربوع ليبيا وأصبحت تلعب دورا سياسيا بإشادتها لنظام حكم سياسي وعسكري أضفى على طابعها الديني خصوصية مميزة، كما أنها عرفت بمواقفها الجهادية المعادية للاحتلال الأجنبي ومنها الفرنسي في الجزائر وافريقيا، وكانت تمد الدعم لكثير من رجال المقاومة ومنهم الثائر محمد بن عبد الله الذي التقى بالسنوسي في مكة[2].

ثانيا: الدور الاجتماعي والسياسي للطرق الصوفية

لقد اقبل المغاربة بشكل ملفت على دخول الطرق الصوفية، فاحتضنها المثقف والتاجر والحاكم، وذلك قبل قدوم الأتراك وخلال مرحلة حكمهم خصوصا، حيث شجع الحكام الأتراك هذه الطرق لأهداف سياسية، فتحالفوا

1 انظر محمد بن بلقاسم الحفناوي: تعريف الخلف برجال السلف، ط1، الجزائر، 1905، ج2، ص، 38- 42.

2 Ageron CH R.Les Algériens musulmans et la France 1871 - 1919 ;paris presse université de France , 1968 ;t1 ;p 303.

معها في الجهاد واطمأنوا لها في توفير الدعم لحكمهم، وتذكر بعض المصادر أن خير الدين أرسل هدية ثمينة لأحمد بن يوسف الملياني وان هذا الأخير بارك حكمه وأيده[1]، وشاع خلال العهد العثماني تحالف وثيق بين الأتراك والمرابطين يدل عليه انتشار الطرق الصوفية وكثرة الأضرحة والقباب، كما شاع عن السعديين والعلويين اهتمامهم بالتصوف ورجاله، وقد نهضت الطرق الصوفية وزواياها بدور اجتماعي وسياسي رائد، كما أكدت حضورها القوي في مواجهة الاحتلال الأجنبي.

إن ما يجمع الطرق الصوفية على اختلافها هي تلك الخصائص والأهداف النبيلة التي تكسبها بعدا اجتماعيا وتضامنيا وإنسانيا، فهي قد جمعت فئات الناس المختلفة ووحدت بينها عبر مراحل تاريخية طويلة، وبثت فيها قيم التضامن والتسامح وحب الخير. وقد اتسمت الطرق الصوفية بالمرونة في مبادئها وتعاليمها، وذلك حتى يتسنى لها التلاؤم مع أفكار الناس في كل مكان وزمان واستقطابهم كأتباع لها، كما اتسمت بجمعها بين علمي الظاهر والباطن الأمر الذي مكنها من الموازنة بين الحياة المادية والحياة الروحية.

ولعبت الطرق الصوفية دورا مهما في التربية والتعليم، وتلقين كتاب الله والسنة النبوية لفئات عريضة من المجتمع، ونهضت بذلك بمهمة الدولة المركزية التي كانت منشغلة عن المجتمع بمواجهة القوى الأوربية الغازية، وامتد نشاطها إلى نشر الإسلام بالطرق السلمية بين الشعوب الوثنية والى الجهاد ضد الغزاة وحركات التبشير والتنصير[2].

وقد عزى كثير من الباحثين المقاومة الشديدة التي واجهت الجيش الفرنسي إلى انتماء الناس إلى هذه الطرق الصوفية التي كانت تحمس للجهاد

1 ابو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج1، ص 465.
2 انظر عبد الله عبد الرزاق ابراهيم: أضواء على الطرق الصوفية في القارة الإفريقية، ط2، المطبعة الفنية، الجزائر، 1990،ص32.

وتدعوا للمقاومة، وفي هذا الشأن يقول الباحث الفرنسي "أشيل روبير": "إن كل سكان الجزائر كانوا ينتمون إلى الطرق الصوفية، وهم بذلك يشكلون جيشا صلبا، مدربا بمهارة ومستعدا دائما للدفاع عن البلاد ضد الأوربيين"، وقد أدى تماسك هذه الفرق فيما بينها إلى خلق جبهة موحدة، كما كان لكل طريقة وزنها وخطرها، خاصة إذا كان شيخها مشهورا وسمعتها قوية وأتباعها كثر، فقد كانت تخيف الحكام سواء العثمانيين أو الفرنسيين، مثلما كان الحال بالنسبة للطريقة الدرقاوية التي ثار زعيمها ابن الاحرش على العثمانيين، وثورة التيجانية وهجومها على مدينة معسكر وتمردها في عين ماضي، وقد واجهت الطرق الصوفية الاحتلال الفرنسي، وحملت راية الجهاد بعد استسلام السلطة السياسية[1]، كما حملت السنوسية راية الجهاد في ليبيا.

وقد تفطن الاحتلال الفرنسي لأهمية دور هذه الطرق الصوفية فوضعت الإدارة الفرنسية مخططا لتشتيتها وضرب صفوف الطريقة من الداخل، واستعملت في ذلك العصا والجزرة وسياسة الإغراء والقوة، وفي هذا الإطار اجتهدت في تفتيت وحدة الطريقة الرحمانية بعد النجاح الذي حققته في ثورة 1871، وهو المصير ذاته الذي عرفته القادرية والدرقاوية.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الطرق الصوفية لعبت دورا مهما في الحياة السياسية والاجتماعية ببلاد المغرب، فإلى جانب دورها التعليمي والإرشادي حملت راية الجهاد ونهضت التاطير السياسي، وساهمت في توجيه المجتمع والحفاظ على مقوماته الدينية والروحية.

1 Les confreries et les zaouias en Algerie: in revue Algerie ; op cit ; p 22 .

القسم الثاني

تاريخ المغرب المعاصر

أولا

أوضاع المغرب العربي خلال الحرب العالمية الأولى

شهدت منطقة شمال افريقيا خلال سنوات الحرب العالمية الأولى تحولات وأحداث كبرى وذلك نتيجة الصراع الاستعماري القوي بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا من جهة وألمانيا وتركيا من جهة أخرى، وانتهاز المغاربة ظروف الحرب للمطالبة بحقوقهم السياسية، وقد حاولت الدعاية الألمانية التركية ضرب الوجود الاستعماري وساهمت في دعم الثوار مما سبب مشاكل عويصة لإيطاليا وفرنسا، فكيف أثرت هذه التطورات الداخلية والخارجية على الأوضاع العامة بأقطار المغرب العربي؟.

أولا: الأوضاع العامة في طرابلس

ظلت المقاومة مشتعلة في مختلف المناطق الليبية وانتشرت أكثر بفضل الدعوة السنوسية للجهاد، وخلال الحرب جاهرت تركيا بمناصرة الليبيين وقررت استئناف القتال في برقة وطرابلس، وكانت تخطط لفتح جبهة ضد القوات البريطانية في مصر، وبموازاة ذلك أنشئت في الأستانة هيئة لتحرير المغرب العربي وعين سليمان الباروني واليا على المناطق المحررة في طرابلس، وظهر الباروني يقود المقاومة منذ سبتمبر 1916، وقد سبب إزعاجات كبرى للايطاليين والفرنسيين طوال سنة 1917، كما تم تشجيع أحمد الشريف السنوسي للقيام بحملة عسكرية على مصر لكن هذا الهجوم لم يحقق نتائج باهرة، وظهرت ثورة خليفة ابن عسكر على الحدود التونسية الجزائرية، وقد اختلف السنوسيون ومجموعة ثوار طرابلس بقيادة رمضان السواحيلي حول النفوذ وإستراتيجية المقاومة فتراجع نفوذ السنوسيين ليتركز في برقة، واستجاب محمد إدريس السنوسي للتفاوض مع إيطاليا، توصل معهم إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، عرف بهدنة "عكرمة" في أفريل 1917 على شروط الهدنة الآتية:

- توقف الايطاليون عند النقاط التي كانوا يحتلونها منذ أفريل 1917 ويتقيد السنوسيون بعدم مد نفوذهم إلى مناطق جديدة.
- تعهد إيطاليا بالإبقاء على المحاكم الشرعية في المناطق التي احتلتها.
- تعهد ايطاليا بفتح المدارس العلمية والمهنية في برقة وأن تعنى بتعليم القرآن الكريم وأن تعيد للزوايا الأراضي الخاصة بها وتعفيها من دفع الضرائب وأن تدفع مرتبات مشايخ الزوايا.
- سماح السلطات الايطالية بتبادل التجارة بين الداخل والموانئ الساحلية الثلاث طبرق ودرنة وبنغازي.

وبعد توقيع معاهدة الهدنة توقف التدخل التركي في ليبيا، ولم يكن ذلك ليعني نهاية المقاومة، فقد استمرت مقاومة الليبيين وتهديداتها للوجود الايطالي، حيث وقعت معارك طاحنة في القرضابية مما اضطر إيطاليا للانسحاب من المناطق الداخلية وإتباع سياسة التفرقة بين القوى الليبية.

وفي نوفمبر 1920 عقد زعماء الحركة الوطنية في منطقة طرابلس اجتماعا لبحث القضية الليبية، واتخذ المؤتمر قرارا بتأسيس حكومة وطنية بزعامة رجل مسلم منتخب وإقرار مجلس تشريعي ودستور تقره الأمة ويشمل حكمه جميع البلاد بحدودها المعروفة، وقرر المؤتمر توحيد الجهاد في برقة وطرابلس وتحسين العلاقات مع السنوسيين، وتم انتخاب السيد إدريس أميرا لقطري طرابلس وبرقة وبويع في نوفمبر 1922 بالإمارة[1].

ثانيا: تونس خلال الحرب العالمية الأولى

بعد احتلال تونس ظهرت الكثير من الزعامات الوطنية التي شكلت جبهة للمقاومة السياسية عرفت بحركة "تونس الفتاة"، ومن أبرز قادتها علي باش حمبة وعبد العزيز الثعالبي، وكانت هذه الحركة تصدر الصحف وترفع العرائض

1 جلال يحي: المرجع السابق، ص 437 وما بعدها.

وتطالب بالحقوق السياسية...الخ، وعندما قامت الحرب العالمية الأولى كانت الحركة الوطنية قد قطعت أشواطا من النضال وسجلت حضورا قويا في مناسبات مختلفة (انتفاضة الزلاج - مقاطعة الترامواي وحرب طرابلس)، وفي الأستانة وجد علي باش حمبة دعما من الحكومة العثمانية، ونهض بنشاط خارجي دعا فيه إلى تحرير أبناء الشمال الافريقي ووجدت دعوته صدى في الجنوب التونسي حيث أعلنت قبائل بني زيد الثورة على فرنسا عام 1915، وقد اجتهدت فرنسا في حماية البلاد من أي "تشويش"، وبادرت إلى مواجهة الدعاية الألمانية التركية، وتجنيد التونسيين لصفها، ولكن ذلك لم يمنع من تسجيل أكثر من أربعمائة حالة فرار من صفوف المجندين التونسيين في الجيش الفرنسي البالغ عددهم حوالي 80 ألف، ومن اندلاع عدة ثورات تركزت في منطقة الجنوب، حيث انتشرت ظاهرة "الصعاليك الشرفاء" التي أرقت الإدارة الفرنسية وبعثت الوعي الوطني وشجعت حركة الجهاد[1]، وقد كان من أبرز ثورات الجنوب خلال الحرب ما يلي:

1 – ثورة الودارنة 1915- 1916

انتشرت عبر منطقة أقصى الجنوب الشرقي، والتحمت بانتفاضة خليفة بن عسكر في الحدود الليبية، وقد أثارت مخاوف الفرنسيين من انفتاح الحدود الليبية- التونسية التي ضبطت باتفاقية عام 1910.

2 – ثورة بني زيد 1917:

ارتبطت قبيلة بني زيد بالثوار المتواجدين في ليبيا وبحركة الشبان التونسيين، ورأت أن تنتهز فرصة الحرب للثورة في وجه فرنسا، ونظمت عدة هجمات على المراكز الفرنسية بجهة قابس.

---

1 انظر حول هذه الظاهرة وانتفاضات الجنوب كتابات فتحي ليسير: قبائل اقصى الجنوب التونسي تحت الإدارة العسكرية الفرنسية، نجع ورغمة نموذجا (1881-1939)، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان 1998، ص- ص161-180.

3 – ثورة الدغباجي 1916-1921:

قادها محمد بن صالح الدغباجي، استطاع أن يجند مجموعات من المجاهدين، ارتكز نشاطهم على طول منطقة الحدود الليبية التونسية، وخاضوا عدة اشتباكات (بوهدمة، خنقة عيشة، الزلوزة، الجلبانية)، ولم يوضع حد لهذه الثورة إلى بعد اعتقال الدغباجي من قبل السلطات الايطالية وإعدامه عام 1924.

4 – ثورة البشير بن سديرة 1919 - 1920:

قاد مجموعة الجنود الفارين وتحصن بهم في منطقة قفصة، واشترك مع محمد الدغباجي في عدة مواقع، وأرق الفرنسيين بسلسة اشتباكاته التي ناهزت الإثنى عشر أحصاها محمد المرزوقي[1].

إن النشاط الوطني والانتفاضات التي شهدتها تونس تعبر عن حالة ظرفية عرفتها تونس خلال الحرب العالمية الأولى، وقد انعكست أثارها سلبا وإيجابا على الوضع العام بالبلاد، فعلى الرغم من عودة القبضة الفرنسية القوية على تونس والخسائر التي لحقت بالسكان وخاصة المجندين والثوار فإن الوعي الوطني تقوى بشكل ملحوظ، وشكل ضغوطا واضحة على الإدارة الفرنسية، فقد أسس علي باش حانبة في اسطمبول "لجنة تحرير المغرب العربي"، ونهض أخوه محمد باش حامبة بنشاط إعلامي بارز للمطالبة باستقلال تونس، ونشط صالح الشريف في نشر الدعاية الوطنية والمطالبة باستقلال تونس والجزائر انطلاقا من برلين، وفي الداخل التف الوطنيون حول زعامة الثعالبي لتأسيس حزب سياسي والمطالبة بالدستور والاستقلال[2].

---

1 محمد المرزوقي: دماء على الحدود، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1975، ص 152.

2 حول هذه الثورات أنظر، مجموعة باحثين: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881-1964)، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008، ص- ص 55- 58.

ثالثا: الأوضاع العامة في الجزائر

وجدت الدعاية الألمانية صدى واسع بين الجزائريين زمن الحرب العالمية الأولى، فالتحق بعضهم بصفوف الجيش الألماني أملا في انتصار ألمانيا وتحقيق الاستقلال، ولم تكن حركة النخبة قد أنضجت مشروعا واضحا تدافع عنه[1]، كما أن الدعاية الفرنسية كانت تلتف على آمال الجزائريين، فقد أكدت فرنسا أن الجزائريين مخلصين لها، واتخذت كامل احتياطاتها لمواجهة الموقف، ومنها مواجهة الدعاية الألمانية التي تؤثر على الجنود في جبهات القتال، وانتهجت سياسة الإغراء لحث الجزائريين على التجنيد، فكانت حصيلة المجندين بادئ الأمر أربعين ألفا، كما فرضت على الجزائريين العمل في المهن المساعدة للحرب، وهكذا جندت فرنسا للحرب ولأغراض الحرب ما يزيد عن المائتي ألف جزائري[2]. وقد خاب أمل الجزائريين بفشل التحالف المركزي في الحرب، ولم تكن الثورات الشعبية قادرة على الصمود في وجه فرنسا التي استعادت قوتها، ومن أهم هذه الثورات نذكر:

1 – انتفاضة 1914 ببني شقران:

ما أن بدأت الإدارة الاستعمارية بمنطقة معسكر في إعداد قوائم المجندين الجزائريين حتى بدأت الأوضاع تتدهور، وأعلن زعماء الاعراش رفضهم لسياسة تجنيد أبناءهم في اجتماع عام ضم مناطق بني شقران والفراقيق وأولاد سعيد، وفي يوم 05 اكتوبر 1914 سيرت السلطات الفرنسية كتيبة لإخضاع شباب بني شقران لكن الكتيبة ردت على أعقابها بهجومات شنها الثوار بقيادة قائد الفراقيق، فكان رد السلطات على هذه الأحداث عنيفا، إذ مر الجنرال "لاربي" بمحاصرة الدواوير الثائرة وحرقها وقمع المتمردين بالقوة، وانتهت هذه الحوادث

---

1 حول الدعاية الالمانية وصداها في الجزائر انظر ابو القاسم سعد الله، ج2، **المرجع السابق،** ص – ص 240- 247 .

2 عبد الرحمان العقون: **المصدر السابق،** ج1، ص- ص61-63.

باعتقال عدد من السكان وتقديم 42 منهم للمحاكمة، حيث صدرت في حق جزء منهم أحكاما قاسية وفرضت العقوبات الجماعية على اعراش بني شقران[1].

2 – ثورة الاوراس 1916 - 1917:

كانت بداية بوادر الثورة في منتصف عام 1914 عندما أعلن سكان بريكة وبالزمة وخنشلة وباتنة أنهم يفضلون الموت على تقديم أبنائهم للتجنيد، وبدأت عمليات فرار الشباب إلى الجبال ورد المتصرفون الإداريون على أعقابهم، وقد تم تسجيل عدة حوادث اعتداء في النصف الثاني من سنة 1916، وكانت حوادث 10/ 11 نوفمبر 1916 ببريكة وعين التوتة الانطلاقة الفعلية للثورة التي شملت كامل المنطقة من بريكة غربا إلى جبال الأوراس شرقا، وقام خلالها الثوار بحرق مزارع المعمرين ومحاصرة مقر بلدية عين التوتة وقتل حاكم دائرة باتنة، وقد قدر المؤرخ "اجيرون" عدد الثوار بـــ 4 ألاف شخص، وكان من ابرز قادتهم علي بن زلماط وأخوه المسعود في الاوراس وابن علي بن النوي في متليلي. وردت الإدارة الفرنسية بعنف وقسوة على الثورة، إذ كلفت خمسة كتائب من الجنود السنغاليين بملاحقة مجموعات الثوار وتهديم القرى وإحراق الممتلكات، فارتكبت العديد من المجازر التي اعترفت لجنة التحقيق البرلمانية بقسوتها، وانتهت حوادث هذه الثورة في شهر ماي 1917 بعد أن بلغ عدد قتلى الفرنسيين 15 رجلا وقتلى الجزائريين أكثر من 100 حسب مصادر السلطة الفرنسية، كما قدم 2904 شخص للمحاكمة وصودرت الممتلكات وفرضت الغرامات الباهظة[2].

---

1 انظر بتفصيل، يحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ج2، ص ص 34-41، و Charles Robert Ageron **, op cit**, T 2 , p-p 1140 – 1143.

2 انظر حول هذه الثورة، عمار هلال: **المرجع السابق**، ص- ص161-257، و زوزو عبد الحميد: **ثورة الاوراس**، ويحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ج2، ص ص 34-41، و Charles Robert Ageron , **op cit,** T 2 , p-p .

3 – ثورة التـــوارق:

أخضعت صحراء التوارق للاحتلال الفرنسي منذ بداية القرن العشرين، ووجد التوارق فرصتهم في الحرب العالمية الأولى ليعبروا عن رفضهم لهذا الدخيل الأجنبي، فاندلعت عدة انتفاضات للتواق توسعت في مناطق الصحراء.

أ – ثورة واحات الصحراء الشرقية: تشجع التوارق للتعاون مع المقاومين السنوسيين الذين طردوا الايطاليين والفرنسيين من إقليم فزان وتزعم خليفة بن عسكر النالوتي الثورة في المنطقة الممتدة مابين الذهيبات وزوارة وألحق خسائر باهظة بالفرنسيين مع نهاية 1915، وقاد التمرد أحمد سلطان الجانيتي والسي العابد السنوسي، وحاصر التوارق جانت مدة 18 يوما إلى أن حرروها وطردوا الحاشية الفرنسية منها، واعتقلوا فيما بعد قائدها الضابط "لوران"، ولكن القوات الفرنسية ما لبث أن عادت إلى جانب التي أخلاها الثوار.

ب – ثورة توارق الهقار: قرر زعيمهم إبراهيم أق أباداكا طرد الفرنسيين من الهقار بعد ثورة فرحون بالنيجر وثورة التوارق بجانت، فكانت بداية الثورة التخلص من الراهب المخبر "شارل دو فوكو" في أول ديسمبر 1916، وامتدت الانتفاضة لتعم كامل منطقة الهقار طيلة ثلاث سنوات، اضطر في نهايتها إبراهيم اق اباداكا للاستسلام لكن توارق الطاسيلي واصلوا اعتراض قوافل الفرنسيين وإلحاق الهزائم بهم(1).

وقد خلفت الحرب العالمية نتائج كبيرة على الجزائريين في ميادين مختلفة أهمها:

---

1 انظر حول ثورة التوارق: يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ج2، ص- ص 56-68، و Augustin Bemard, Le Sahara francaise pendant la guerre, **L Afrique francaise** (1920) ,suupplement, pp 3 - 9 .

- صدور قانون 6 فيفري 1919 الذي يندرج في إطار الإصلاحات التي بادرت الحكومة الفرنسية بإرسائها في الجزائر قصد ترضية الجزائريين ولتظهر اعترافها بالجميل المقدم[1].

- اختلاط الجزائريين بأبناء فرنسا في جبهات القتال جعلهم يدركون غطرسة المستوطنين.

- تعلم الجزائريون من الحرب دروسا لا تقدر بثمن، فقد شاعت بينهم أفكارا عديدة وعايشوا أجناسا مختلفة ومارسوا عادات لم تكن معروفة لديهم واستفادوا من تجارب ومهارات عدة.

- تأثر النخبة الجزائرية بأحداث الشرق الأدنى، ومبادئ الرئيس "ولسن"، والثورة البلشفية وظهور القومية.

رابعا: الأوضاع العامة في المغرب

ترتب عن معاهدة الحماية في المغرب اندلاع عدة ثورات شعبية، استمر بعضها إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى، وقد وجد الجنرال "ليوتي" نفسه في مأزق حرج، حيث كانت فرنسا في حاجة إلى الجنود، وكان عليه أن يحافظ على جهود سبع سنوات من الإخماد، ولا يسمح بتأجج الثورات التي ما زالت مشتعلة في تادلا وخنيفرة وتازا، فكان عليه أن يقنع حكومته بإرسال نصف القوات الفرنسية في المغرب، وتدعيم النصف المتبقي بتجنيد المستوطنين والمغاربة، وبعدها اتبع سياسة دقيقة تمثلت في عزل الثورات عن بعضها البعض من خلال التحالف مع بعض القبائل واستقطابها بالامتيازات لتحقيق الولاء والأمن، حيث قام بتوزيع إعانات مالية على بعض القواد والباشوات وتمكن من أن يمتص لهيب هذه الثورات. ثم تفرغ لتجنيد المغاربة في الجيش الفرنسي،

---

1 انظر بتفصيـــل، ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ج2، ص- ص 257-280، Bernard **Augustin LAfrique du Nord pendant la guerre**, presses Universitaires de France, 1927, p –p 97 – 98.

وعزل البلاد عن أفكار الجامعة الإسلامية والدعاية الألمانية التركية، وإرساء بعض الإصلاحات الشكلية، وقد أثرت هذه السياسة على إدماج المغرب في المنظومة الاستعمارية، التي ركزت على الاستيطان ونهب الثروة، وهو ما بدأت تتفطن له القوى السياسية التي تأخر تبلور توجهها إلى بداية ثلاثينات القرن العشرين.

وفي المنطقة الخليفية الاسبانية استغل قادة الريف ظروف الحرب وأعادوا تنظيم قواتهم وتدعيمها وفرضوا سلطتهم، وقد خيب انتصار الحلفاء آمال المغاربة في تحقيق أهدافهم الوطنية، غير أن تصميم عبدا لكريم الخطابي على المقاومة فاق كل التصورات، وقد وجدت مقاومته حركة تضامن مغاربية واسعة، خاصة بعد إعلان تأسيس جمهورية الريف، وظهور ثورة عبدا لمالك الجزائري بالمغرب.

وقد شجعت ثورتي الخطابي وعبد المالك المغربيين على الجهاد، حيث ظلت الثورة عارمة في الأطلس الأوسط والجنوب، خاصة قبائل زيان ورجال سيدي راحو،مما اضطر السلطات الفرنسية إلى توجيه حملات قوية لإخماد تلك الثورات، ومع نهاية الحرب بدا أن المقاومة بدأت في الفتور، سواء في منطقة الشمال أو الجنوب، وبعد نهاية الحرب ازداد النفوذ الفرنسي بالمغرب، حيث تم الاستحواذ على مصالح الدولة الألمانية، وتثبيت الوجود الفرنسي في كامل مناطق المغرب وربطها بالجزائر[1].

ومن خلال ما سبق عرضه يتبين لنا أن الحرب العالمية الأولى كان وقعها مؤثرا على الأقطار المغاربية، حيث وجدت نفسها تمر بظروف صعبة وتواجه تكالب القوى الاستعمارية على تسخير قدراتها لخدمة مطامحها الحربية، وقد أثرت الدعاية الألمانية على ظهور العديد من الثروات الشعبية، التي كانت تطمح

---

1 انظر جلال يحي: المرجع نفسه، ج3، ص ص 105- 110.

لانتهاز الفرصة وضرب المحتل، كما كان لنتائج الحرب انعكاسات كبرى على تطور أوضاع المنطقة، حيث تبلورت عدة حركات سياسية تطالب بالحقوق الوطنية، وتم تحصيل بعض الحقوق السياسية، وسجلت تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة.

ثانيا

السياسة الفرنسية الاستيطانية في الجزائر وآثارها على المجتمع 1830- 1870

لم تقتصر الحرب الشاملة التي أعلنتها فرنسا بالجزائر على الميدان العسكري بل طالت إدماج الجزائر حضارياً، وهدفت إلى تحطيم البنايات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري عن طريق الاستيلاء على الممتلكات والأراضي، واستخدام المستوطن، وتحطيم الكيان الثقافي وإرساء سياسة الفرنسة والتنصير، وخلفت مهمة إدماج الجزائر في فرنسا نتائج وخيمة على الجزائريين، وخاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

أولا: مصادرة الأملاك والأراضي

خلفت السياسة العسكرية المتبعة من قبل القادة العسكريين حصيلة كبرى من الضحايا الذين استشهدوا خلال فترة المقاومات الشعبية، وقد صاحبت سياسة السيف عمليات إرهاب وقتل جماعي، وسجن وتجويع وطرد للسكان من أراضيهم، وكانت النية الفرنسية في استيطان الجزائر مبيتة، حيث شرعت القوات الفرنسية منذ بداية الاحتلال في فرض النظام العسكري والاستيلاء على الممتلكات واغتصاب الأراضي بمختلف الأشكال والمبررات، وبشكل أضر بالمجتمع الجزائري الذي سلبت منه أكثر من مليوني هكتار أراضي خصبة[1].

بدأت هذه العملية بالاستيلاء على أملاك البايلك الواسعة(أملاك الدولة العثمانية)، فأممت بقرار 8 سبتمبر1830، وضمت الى أملاك الدولة الفرنسية، وفي نفس الوقت أصدرت الإدارة الفرنسية قرارا يؤمم أملاك الأوقاف الإسلامية

---

1 الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: **المقاومة السياسية 1900-1954**، تر، عبدالقادر بن حراث، م و ك، الجزائر، 1987، ص- ص 125- 133.

والمؤسسات الدينية (المساجد، الزوايا، المدارس،الخ)، كما أممت أوقاف مكة والمدينة، وقد كانت هذه الأوقاف تقدم خدمات اجتماعية جمة فأصبحت تصب في ميزانية الدولة الفرنسية، وقدر عدد هذه المؤسسات بمدينة الجزائر وحدها 176 مؤسسة، منها 13 مسجد جامع، و109 مسجد صغير، وعدد من الزوايا، وخلفت عمليات الاستيلاء عليها استياءً لدى الجزائريين[1].

ومع توسع المقاومات الشعبية شرقا وغربا فان الجيوش الفرنسية الزاحفة على مختلف المناطق كانت تقوم بأعمال التخريب والتأديب، وتقوم أيضا بمصادرة الأراضي، وهي سياسة أكدها الجنرال "بيجو" في تصريحه يوم 18 أفريل 1841 عندما ناد بمصادرة كل الملكيات الخاصة والحرف التي تعتبر ضرورية للتعمير، وقد اشتهر "بيجو" كذلك بمقولته: "إن الغزو بدون الاستيطان سيكون عقيما"[2].

وهكذا عمت مصادرات الأملاك العامة وأراضي القبائل كل المناطق التي احتلت، وخاصة في المناطق الساحلية، وأما الأرياف الداخلية فخططت الإدارة الفرنسية لإبعاد الفلاحين عن أراضيهم، وسنت سياسة تحديد الأراضي والحجر على الأراضي الجماعية والفردية.

ثانيا: سياسة الاستيطان

خلال السنوات الأولى من الاحتلال استولى الجنود والمدنيون على العقارات الحضرية بمدينة الجزائر، واتجهت أنظارهم إلى المتيجة، واتبعت الحكومة الفرنسية سياسة الإغراء لحث الأوربيين على الهجرة الى الجزائر قصد "تعميرها"، وقد وصلت الى الجزائر أولى الجماعات الاستيطانية المنظمة سنة 1832، ثم بدأ تهافت المستوطنين من مختلف الجنسيات والفئات الاجتماعية، وأقيمت ببوفاريك

---

1 انظر ابو القاسم سعد الله: **المرجع نفسه**، ص- ص 25- 34، وصالح عباد: **المستوطنون والسياسة الفرنسية في** الجزائر**1870-1900**، د م ج، الجزائر، 1984، ص- ص10- 12.

2 General Azan , **Bugaud et l Algerie**, Le petit Parisien, Paris, p 54.

أول قرية نموذجية سنة 1836، وشجعت الإدارة الفرنسية بيع الأراضي ومنح الامتيازات والقروض للمستوطنين، وقد بلغ عددهم في سنة 1839 حوالي 25 ألف، ومنذ سنة 1840 بدأت الهجرات الواسعة للمعمرين بتشجيع من الجنرال "بيجو" الذي شجع "سياسة المحراث" واستغلال الأوربيين وتعميرهم لأرض الجزائر، كما أكد أن الاستيطان مهمة عسكرية، وعليه شجع العسكريين الذين أنهوا خدمتهم على الاستقرار بالجزائر، وأنشأ لهم المستوطنات والمزارع الجماعية، وأدت هذه الحركية الاستيطانية النشيطة إلى نفاذ الأراضي، فلجأت الإدارة الفرنسية الى استصدار قرارين في سنتي: 1844، 1846 يقضيان بمصادرة الأراضي الجزائرية غير المزروعة والأراضي التي لا يملك أصحابها وثائق تثبت الحيازة، وأحصي في نهاية عهد "بيجو" تواجد 100 ألف مستوطن أوروبي موزعين حسب الجنسيات الآتية: (43.5 فرنسيين، 28% اسبان، 8% مالطين، 8% إيطاليين، والباقي من جنسيات مختلفة)[1].

وفي عهد الجمهورية الثانية تقرر التخلص من العاطلين عن العمل والمعارضين السياسيين بتوجيههم الى الجزائر، فأرسل في سنة 1848 ما يقرب 12 ألف شخص سلمت لكل واحد قطعة أرض ومسكن، وفي سنة 1851 بلغت أعداد المستوطنات مائة وستة وثلاثون موزعة على الشكل الأتي: (58 في المتيجة، 30 في قسنطينة، 48 في وهران)، وقد اتجهت الإدارة الفرنسية الى تشجيع الاستيطان الرأسمالي، فحثت رجال الأعمال على الاستثمار في الجزائر، وهو ما أعطى لحركية الاستيطان شكلاً واسعا، حيث وزعت الإدارة الفرنسية في الفترة ما بين (1850-1860) واحدا وثمانون امتيازا، قدرت مساحتها بأكثر من خمسين ألف هكتار[2].

---

1 صالح عباد: **المرجع السابق**، ص – ص 6- 9.

2 Depeyerimhoff**, Enquête sur les résultants de le colonisation officielle**,Alger, 1906, T1, p 35.

وعلى الرغم مما قدمته الإدارة من امتيازات وتشجيع فإن المستوطنين ظلوا يطالبون بامتيازات أكبر، وذلك للحيازة على خيرات البلاد وحكم الجزائر حكماً مدنيا يخدم مصالحهم ويثبت أقدامهم، وقد فسح المجال لتحقيق أهدافهم منذ عام 1870.

ثالثا: فرض الضرائب

تعد الضرائب من أخطر المشاكل التي واجهت الجزائريين إبان فترة الاحتلال الفرنسي، ذلك لأن الشعب الجزائري خضع لتشريع ضرائبي خاص دون أن يكون له مقابل يستفيد منه، وكان الأهالي الجزائريون يدفعون الضرائب الفرنسية إضافة الى مجموعة أخرى سميت بالضرائب العربية، وهي تشمل ضرائب على الأرض والإنتاج وعلى الثروات الحيوانية والمساكن وأخرى على الأفراد، وقد تبلغ متوسط ما يدفعه الجزائري من الضرائب العربية سنة 1860 حوالي 12 فرنك سنويا في حين لم يكن ذلك المتوسط يزيد عن فرنك في أيام دولة الأمير عبد القادر، وكانت الضرائب العربية في بداية الاحتلال تدفع بشكل عشوائي، ثم قسمت الى أربعة أنواع وهي الضريبة على الأرض (العشور، الحكر)، والضريبة على الماشية (الزكاة)، وضريبة الرأس (خاصة بمنطقة زواوة)، وضريبة اللزمة (خاصة بالمناطق الصحراوية)، هذا بالإضافة الى الضرائب المفروضة على القبائل والأفراد الذين حملوا السلاح، وكانت الضرائب تجمع بواسطة القياد وشيوخ القبائل تحت رعاية المكاتب العربية في المناطق العسكرية، وبواسطة مفتش الضرائب في المناطق المدنية، وتشير كثير من المصادر الى أن محصول الضرائب كان وفيرا، ففي مقاطعة قسنطينة لاحظ "بيجو" أن مجموع الضرائب المدفوعة من قبل الأهالي قد انتقلت من نصف مليون فرنك سنة 1840 إلى 5 ملايين فرنك عام 1846[1].

1 CH , A , Julien, **Histoire de l Algerie contemporaine** , op cit, p 27.

وقد ظلت الضرائب حتى سنة 1845 تدفع عينا، وبعدها توجب دفعها نقدا، وأجبرت بذلك القبائل على تسويق قسم من إنتاجها لدفع الضريبة، وأصبحت الضرائب أكثر وطأة على السكان بعد سنة 1870. وذلك عندما حول قسم كبير من القبائل إلى الأراضي المدنية (البلديات ذات الصلاحيات الكاملة)، فكانت مجبرة على دفع ضرائب أخرى تعرف بالسنتيمات الإضافية. وقد شددت المكاتب العربية والبلديات المحلية في استخلاص الضرائب السنوية في وقتها المحدد، وسنت الإجراءات العقابية ضد الممتنعين أو الغير قادرين على أدائها. فكانت تؤمن أراضيهم وتباع، أو يسخروا للعمل لدى المستوطنين أو المجالس المحلية، أو يسجنوا لسنوات، الأمر الذي يدل على قسوة النظام الضريبي المسلط على الجزائريين(1)، وعلى الرغم من ذلك لم تفكر السلطات الفرنسية في تخفيضها أو رفعها حتى في ظروف الأزمات الاقتصادية والمجاعات، مما أدى الى إرهاق الطبقات البرجوازية، ولجوء الفلاحين إلى اقتراض الأموال بالربا ثم الاضطرار لبيع أراضيهم للمعمرين ولليهود خاصة، وهكذا فان الخزينة الاستعمارية كانت تحصل مواردها أساسا من جباية الضرائب المفروضة على الجزائريين، وهذا ما أكده المندوب "جارو" باسم لجنة الضرائب العربية أمام مندوبية المستوطنين في نوفمبر 1899، حيث قال:"إن مسألة الضرائب العربية تأخذ أهمية من الدرجة الأولى لأن هذه الضرائب تشكل أحد مصادر دخلنا الأساسية، فعلا فان 17 الى 18 مليون من 54 مليون حسب السنوات تعود الى الضرائب العربية"(2)، وبمقابل ذلك فان الجزائريين كانوا ينهكون ويزدادون فقرا مع مرور السنوات.

---

1 انظر صالح فركوس: **المرجع السابق،** ص- ص 140-152، وصالح عباد: **المرجع نفسه،** ص- ص71-72 و A, Nouchi, **Enquete sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquete jusqu a 1919**, paris, 1961 pp 179 -180.

2 صالح عباد: **المرجع السابق،** ص 119.

رابعا: سياسة التنصير

لم تكتف الإدارة الفرنسية بالسيطرة على الأوقاف والمؤسسات الدينية، بل خططت لضرب الإسلام باعتباره أساس قوة المسلمين، فسلمت العديد من المساجد إلى الطوائف المسيحية وحولت البعض الآخر لأغراض أخرى، و لم تمض ثلاث سنوات من احتلال مدينة الجزائر حتى حولت ثلاث أرباع مساجد المدينة إلى أغراض أخرى، وعمدت الإدارة الفرنسية الى ربط الدين بها مباشرة للسيطرة على رجال القضاء والمساجد والتعليم وتدجين العلماء وشيوخ الطرق الصوفية، وقد نشط رجال الدين المسيحيون في إظهار حماسهم الصليبي، ومباشرة حربهم المقدسة على الإسلام، وقد اظهروا تعاونا وثيقا مع القادة العسكريين الذين اعتمدتم كمخبرين وجواسيس، وتأسست في سنة 1838 أسقفية الجزائر التي باركها الفاتيكان، وقد تولاها "دوبوش" الذي كان حريصا على الربط بين دور الاستعمار ودور الكنيسة، فجند أعدادا كبيرة من المبشرين والمبشرات للقيام بمهمة التمسيح، وأظهر المبشرون حقدهم الصليبي البغيض، وقد ردد "جان بوقولا" صراحة أن احتلال الجزائر هو استمرار للحروب الصليبية، كما اشتهر الأب "سوشي" في قسنطينة بتبجحه وطعنه في مقدسات المسلمين، وعرف "ليون روش" بمغامراته التجسسية وهو يحمل رسالة "بيجو" متظاهرا بالإسلام. وساعدت الإدارة الفرنسية على جمع الأطفال اليتامى في مدارس خاصة يلقنون فيها مبادئ الدين المسيحي، ونقلت أعدادا من الشبان الجزائريين كرها إلى فرنسا لتلقينهم أصول الحضارة الفرنسية وغرس الأفكار التبشيرية، وأنشأت بمختلف المدن الجزائرية أديرة الآباء البيض تزامنا مع حدوث المجاعات التي عرفتها الجزائر منذ سنة 1867. وقد جند لإنجاح مهمة التبشير عددا كبيرا من المبشرين والقساوسة، اشتهر منهم الكاردينار "لافيجري"[1]،

---

1 انظر بخصوص موضوع التبشير والتنصير في الجزائر، ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ج1، مج1، 232 – 236 ومج 2، ص- ص 400-413 وخديجة بقطاش: **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830-1871)**، منشورات دحلب، الجزائر، 1992، 197 ص.

وقد ووجه المشروع التبشيري بالرفض الصارم من قبل الجزائريين، وبذلك لم تتحقق نتائجه المسيطرة.

خامسا: سياسة التجهيل والفرنسة

في بداية الاحتلال أشارت العديد من التقارير الى أن اللغة العربية وثقافتها كانت منتشرة في مدن الجزائر وأريافها بشكل واسع، وهذه الوضعية لم ترح إدارة المستعمر التي اعتبرت أن وجود ثقافة وديانة وتقاليد مغايرة لحضارتها يحول دون بسط النفوذ الفرنسي وإدماج الجزائر، ومن ثمة عملت كل ما في وسعها لإضعاف اللغة العربية وإزالة المعالم الثقافية للجزائريين تمهيدا لإدماج الشعب الجزائري في المجتمع والحضارة الفرنسية، وارتكزت السياسة التعليمية الفرنسية في بداية الأمر على محاربة الثقافة الدينية واللغة العربية، وعلى مصادرة المساجد والمدارس والزوايا، وطرد العلماء ومضايقتهم ومنح التعليم باللغة العربية...الخ[1].

وفي المرحلة التالية فكرت الإدارة الفرنسية في إدماج بعض الجزائريين في المجتمع الفرنسي بواسطة المدارس الفرنسية، وشجع "نابليون الثالث" هذه الخطوة غير أن المستوطنين عارضوه، واعتبروا أن تعميم المدرسة الفرنسية على الأهالي يشكل خطرا على مستقبل الجزائر، وانحصر المشروع على فئات معينة من الأهالي يتم بواسطتهم تعميم الرسالة الحضارية في أوساط المجتمع الجزائري، وقد أنشأت المدارس العربية –الفرنسية ابتداء من سنة 1850 بالجزائر وقسنطينة ووهران، وعممت فيما بعد لتصل الى حوالي 38 مدرسة سنة 1861، تظم ما يقارب 13 ألف تلميذ، وما فتأت هذه التجربة التعليمية أن تراجعت بعد سنة 1870 بإهمال من الإدارة الفرنسية اثر تزايد ضغوط المستوطنين، وأما المعاهد الإسلامية الثلاث (الجزائر، قسنطينة، تلمسان) والتي أنشأت بعد سنة 1850

---

1 انظر حول السياسة التعليمية في الجزائر، عبدالقادر حلوش: **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الامة، الجزائر، 1999، ص 43 وما بعدها، و Colona, (F), **les instituteurs Algeriene 1883 -1939,** O P U , Alger, 1975,p 30 et apres.

لتكوين القضاة المسلمين والمترجمين وأئمة المساجد فكانت موجهة من قبل الإدارة الفرنسية، وقد تدهور مستواها التعليمي الى درجة أن خريجوها لم يكونوا يحسنون تحرير مجرد رسالة إدارية بسيطة. ويتبين لنا أن السياسة الفرنسية في مجال التعليم هدفت إلى تجهيل الشعب الجزائري والقضاء على اللغة والثقافة العربية، وتدجين فئة معينة من الأهالي لخدمة أغراضها الاستعمارية وتبليغ رسالتها الحضارية التي أرادت نشرها في الجزائر[1].

سادسا: انعكاسات السياسة الفرنسية على أوضاع الجزائريين

لقد خلفت السياسة الفرنسية التي استعرضناها سابقا أثارا كبرى على أوضاع الجزائريين نحاول التركيز على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي لأهميتهما.

أ – الوضعية الاقتصادية:

لقد أدت سياسة الاضطهاد الفرنسية وخاصة ما تعلق منها بترع الأراضي وفرض الضرائب الى تردي الأوضاع الاقتصادية للجزائريين، وزاد الأمر سوءا حدوث الجوائح والقحوط فتوالت الأزمات الاقتصادية على البلاد، وقد رفع المكتب العربي في قسنطينة تقريره في سنة 1846 مبينا أن الزراعة عانت الكثير نتيجة اكتساح الجراد لها، هذا في الوقت الذي كلف فيه ضباط المكاتب العربية بمراجعة قوائم الضريبة حتى ولو كانت حالة الأهالي على هذا البؤس، وكان هم المستوطنين في هذه الظروف هو تجريد الأهالي من أراضيهم بمختلف السبل، وقد حدثت ما بين سنتي 1866-1870 عدة مجاعات وقحوط تركت أثارا سيئة على السكان، إذ انتشرت الأوبئة الفتاكة كالكوليرا والتيفيس... وأدت إلى ضياع المدخرات وبيع العقارات والأراضي تحت ضغوط مختلفة كالديون التي تراكمت بسبب الضرائب والفوائد الربوية. ونتج عن أزمة القحوط حدوث مجاعة عام 1867 وما رافقها من أمراض فتاكة قضت على عشرات آلاف

---

1 Yvonne turin **Affrontements culturels dans l Algerie coloniale, ecoles, medecines, religion,1830 - 1880,** ENAL ,Alger, 1983, pp 196 - 303.

الجزائريين، وكانت على حد وصف صالح العنتري مجاعة سوداء لم يسبق لها مثيل، "وقد حصل فيها لضعفاء عامة الخلق، بل والى الكثير من خواصهم أيضا بادية وحاضرة من التشتت والفناء وأكل الحشيش ونحوه"[1].

ب – الوضعية الاجتماعية:

إن الخسائر المرتفعة في الأرواح التي سجلت في العقود الأولى من العهد الاستعماري لم تكن ناتجة عن أثار المقاومة الشديدة فحسب، بل كان سببها حدوث الأوبئة التي نشرتها الجيوش الفرنسية عبر المناطق العديدة إضافة إلى مجاعات عامي 1867-1868. وتشير مختلف التقارير الى الاستتراف الديموغرافي الحاد الذي عرفته الجزائر، فمن أصل ثلاث ملايين تعداد سكان الجزائر سنة 1830 لم يبقى منهم إلا 2.462.900 سنة 1876. ولم يصل تعداد السكان إلى ثلاثة ملايين إلا في سنة 1880. وتشير دراسات الباحثين الى أن مجاعة سنة 1867-1868 قضت على ما يناهز المليون نسمة من الجزائريين، وأن عدد ضحايا المجاعة بين عامي 1886-1888 قدر بنصف مليون نسمة، ويضاف الى هذه الأرقام ضحايا القمع الفرنسي[2].

وقد قاسى المجتمع الجزائري من ويلات هذه المجاعات، وذلك من دون أن يشعر به أحد أو أن تلتفت السلطات الفرنسية لمأساته الإنسانية، وأدي سقوط الجزائريين صرعى الجوع والمرض الى زعزعت قبائل برمتها، وتفكك هياكل المجتمع، وانتشار ظاهرة الفقر التي مست حتى الطبقة البرجوازية، وقد انجر عن هذه التحولات الكبرى عدة ظواهر اجتماعية بارزة، تمثلت أساسا في: نزوح

---

1 صالح العنتري: **مجاعات قسنطينة**، تحقيق رابح بونار، ش و ن ت، الجزائر، ص- ص 54- 58، وانظر كذلك تقرير أرشيفي أورده زوزو عبد الحميد: **المصدر السابق**، ص- ص 99-112.

2 الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: **المرجع نفسه**، ص - ص 189- 196.

سكان الأرياف إلى المدن التي بدأت في النماء، وانتعاش الرأسمالية الأوربية واليهودية في الجزائر، وانتشار ظاهرة الهجرة الجزائرية إلى الخارج[1].

وهكذا يبدوا لنا أن السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر هدفت الى احتلال واستيطان البلاد، والى استثمار خيراتها وجعلها أرضا فرنسية خالصة، وإن كانت ملامح السياسة الفرنسية قد عرفت بعض التحول في عهد الجمهورية الثانية والإمبراطور "نابليون الثالث" فإنها ظلت تركز على الاستمرار في اضطهاد المسلمين الجزائريين، وكذا نهب ثروتهم وتحويلها للمستوطنين، وقد أحدثت سياسة الاستيطان وفرض الضرائب والتجهيل والفرنسة انقلابا في أوضاع الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن ذلك لم يمنع الجزائريين من التعبير عن رفضهم لسياسة المستعمر وأحيانا الإستماتة من أجل البقاء (ثورات أولاد سيدي الشيخ والمقراني...الخ).

1 الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: **المرجع نفسه**، ص ص 198- 200

ثالثا
سياسة الحماية الفرنسية في تونس

تبنت فرنسا سياسة خاصة بها في تونس، عرفت أول مرة باسم نظام الحماية، وهي لا تختلف كثيرا عن نظام الإلحاق والاحتلال، ولكنها تبقي السيادة الرسمية في يد الباي، وتختفي ورائه في تسيير شؤون البلاد بما يخدم سياستها وأهدافها، فهل ستحقق فرنسا أهدافها بتجسيد هذه السياسة الجديدة.

أولا: فرض السلطة الفرنسية في تونس

بعد إرغام الباي محمد الصادق على توقيع معادة باردو أصبحت تونس فريسة في يد فرنسا، وقد انتهجت الحكومة الفرنسية سياسة تهدف إلى بسط النفوذ على كامل البلاد وجعل البايات في خدمة الإدارة الفرنسية، وهذه السياسة تخدم أهداف فرنسا المتمثلة في تسهيل مهمة الاحتلال وعدم إغضاب الدول الأوربية المعارضة للاحتلال والتغرير بالتونسيين من خلال التحكم في بلدهم من وراء سلطة الباي الصورية، ولهذا تضمنت معاهدة باردو الشروط والظروف التي تساعد على خدمة هذه السياسة وهو ما نلاحظه على مواد الاتفاقية التي جاء فيها: "إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين، بسواحل المملكة التونسية، وأن يحكما علاقات ودهما القديم وروابط حسن الجوار، قد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين". ونصت المعاهدة في بنودها التسعة على إحترام جميع المعاهدات المعقودة بين الطرفين، وقبول الباي بوجود القوات الفرنسية في تونس، وتعهد فرنسا بحماية الباي من أي خطر، وتوكيلها حق تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة الفرنسية ومختلف الدول الأوروبية، وتمثيلها الدبلوماسي لتونس في الخارج. والاشراف على مالية البلاد، وأكدت المعاهدة

خصوصا على مبدأ التعاون في فرض الطاعة على القبائل العاصية ومنع تهريب الأسلحة للجزائر[1].

وإضافة إلى ما سطرته هذه المعاهدة وتأكيدا على تسهيل تنفيذها تدخل المقيم العام الفرنسي في اختيار خليفة الباي محمد الصادق، وفي يوم 08 جوان 1883 قبل الباي الجديد علي توقيع معاهدة جديدة عرفت بمعاهدة المرسى، وقد تضمنت مبادئ جديدة مؤكدة ومكملة لمعادة باردو، وكان الهدف منها توسيع سلطة فرنسا وإدخال الإصلاحات الإدارية والقانونية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية أنها ضرورية، وقد وردت في هذه المعاهدة كلمة الحماية لأول مرة[2].

فقد نصت المادة الأولى منها على تكفل الباي بإدخال الإصلاحات الإدارية والقضائية والمالية التي ترى حكومة فرنسا فائدة إدخالها وذلك تسهيلا منه على إتمام حمايتها، أما المادة الثانية فقد ضمنت فرنسا قرضا يعقده الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحد والبالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يزيد عن 175 مليون فرنك ولكن على أساس اختيار فرنسا للوقت والشروط المناسبة لهذه العملية ومع تعهد الباي بألا يعقد قرضا جديدا دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية وحددت المادة الثالثة أولوية المصروفات الواجب أدائها في تونس فتخصص من إيرادات المملكة أولا المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا ثم يخصص منها ثانيا مخصصات سمو الباي وما بقي بعد ذلك ينفق على إدارة المملكة وتدفع منه مصاريف الحماية[3].

وتلت معاهدة المرسى إجراءات أخرى، ففي 2 أكتوبر 1884 حلت اللجنة المالية الدولية وانتقلت جميع شؤون تونس المالية إلى المقيم العام الفرنسي بموافقة الدول الأوربية المعنية بمسألة الدين التونسي، وفي 10 نوفمبر 1884 صدر

---

1 علي البلهوان: تونس الثائرة، منشورات لجنة تحرير المغرب العربي، المطبعة العالمية، القاهرة، 1954، ص 123 وما بعدها، وانظر نص المعاهدة في ملاحق الكتاب.

2 الحبيب ثامر: هذه تونس، مرجع سابق، ص ص 117-118.

3 جلال يحي: المرجع نفسه، ج2، ص 87-88.

مرسوم من رئيس الجمهورية الفرنسية يفوض المقيم العام إقرار " تنفيذ جميع المراسيم الصادرة من سمو الباي"، فأصبح المقيم العام يراقب الأوامر والمراسيم الصادرة والتي لا تأخذ مفعولها إلا بإمضائه، وقد أصبحت التشريعات تحضر في ديوان المقيم العام وتقدم للباي لوضع خاتمه عليها وأحيانا دون سابق اطلاع على مضمونها.

وقد تم تشكيل مجلس أداري لمعاونة المقيم العام يتشكل من مديري المصالح الفرنسيين الذين كانوا يعملون مستشارين في الوزارات التونسية التي ألغيت، ويستمدون سلطتهم التشريعية من مجلس استشاري يتكون من فرنسيين منتخبين، ثم أصبح مع مرور الزمن يضم عددا من التونسيين المعينين من المقيم العام (38 فرنسيا و15 تونسيا)، وأما مناطق الجنوب فقد كانت تحت الحكم العسكري المباشر بواسطة ضباط الجيش الفرنسي التابعين لقائد جيش الاحتلال والمقيم العام مباشرة[1].

كما فوض المقيم العام إقرار تنفيذ جميع المراسم الصادرة عن الباي، وفي 23 جويلية خول المقيم العام سلطة الجمهورية المطلقة المقامة داخل حدود تونس، ووضعت تحت تصرفه جميع القوات الفرنسية وجميع الهيئات الإدارية.

وأخذ بذلك المقيم العام يمارس سلطة مطلقة في عهد علي باي (1882-1901) المطيع للسياسة الفرنسية[2]، وذلك من خلال المراقبين المدنيين الفرنسيين الذين تم تعيينهم في 4 أكتوبر 1884، وكانوا متواجدين في الوزارات وإدارة المصالح، وكان لهم حق مراقبة أعمال الإداريين التونسيين، وإصدار القوانين التي تخضع البلاد لإدارة المقيم العام، وتحايل المشرعون الفرنسيون في منح السلطة للمقيم العام، وادعوا انه من حق الباي صاحب السلطة المطلقة تخويل المقيم العام الفرنسي كامل السلطة، وأصبح يسن التشريعات ويصدرها بعد توقيع

1 انظر يوسف درمونة: **تونس بين الاتجاهات**، دار الكتاب العربي بمصر، 1953، ص – ص 30-31.

2 المرجع نفسه، ص– ص 194-195.

الباي، وبذلك وقعت تونس تحت السلطة المطلقة للاحتلال الفرنسي باسم نظام الحماية[1].

ثانيا: ملامح السياسة الفرنسية في تونس

بعد أن وطدت فرنسا سيادها في تونس شرعت في انتهاج سياسة استبطانية واستغلالية بشعة تمثلت ملامحها في المجالات الآتية:

1 - التحكم في ادارة أقاليم البلاد الادارية، وقد كانت البلاد مقسمة الى 16 قيادة - سن القوانين المدنية والتحكم في إدارة السكان: شرعت عدة قوانين إدارية الهدف منها مراقبة السكان وإدارة الجهات والمناطق، وقد تم الاعتماد على نظام الإدارة المدني في المدن ونظم الإدارة المشيخية الخاصة بالأرياف، وبدأ إخضاع شيوخ القبائل والقياد وسكان المدن لدفع الضرائب المرهقة، ففي 2 افريل 1885 صدر قانون المجلس البلدي الخاص بتعيين أعضاء المجلس، والتجارة، ودفن الموتى، واستخلاص مؤخرات الأملاك، وتغيير أسعار ماء زغوان وسلب حقوق مالكية، وهي أمور أثارت السكان، فرفع أعيان مدينة تونس عريضة للباي علي، سجلوا فيها باسم التونسيين الأضرار التي لحقت بتجارهم من جراء تغيير رسم الجمارك، وعزل الموظفين التونسيين، وطالبوا باحترام الشرع الإسلامي في قضية دفن الموتى[2].

2 - نزع الأراضي ومنحها للمستوطنين الفرنسيين: قامت إدارة الحماية بحملة لنهب الأراضي التونسية تحت مبررات مختلفة، كمعاقبة للثوار وعدم توفر وثائق الملكية أو خدمة المنفعة العامة، وصادرة أراضي واسعة وخصبة

---

1 انظر محمد السنوسي: **النازلة التونسية**، تحقيق محمد الصادق بسيس، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس،1976، ص 75 وما بعدها.

2 انظر بخصوص هذا القانون وردود الفعل ما كتبه أحد الزعماء المنددين بالقانون والمشاركين في تحرير العريضة وهو محمد السنوسي، المصدر السابق، ص- ص 75-81.

باعتها بأثمان بخسة للمستوطنين الفرنسيين، وذلك تشجيعا لمهمة الاستيطان وللاستثمار، وقد أنشأت صندوقا لشراء الأراضي وإعادة بيعها للمستوطنين، ومنحت العناصر الإقطاعية التونسية الموالية لها امتيازات هامة في امتلاك واستئجار الأراضي. وبذلك فإن المساحات الزراعية الخصبة والواسعة أصبحت مستغلة من قبل الفرنسيين وأعوانهم[1].

3 – حولت السلطات الفرنسية تونس إلى سوق لتصريف بضائعها، ومصدرا لتغذيتها بالمواد الخام.

4 – استغلال المكننة والسكة الحديدية والموانئ في خدمة الاستثمار الفرنسي.

5 – محاربة الثقافة العربية، والفرنسة: ساهمت النخبة التونسية المتأثرة بحركة الإصلاح في نشر الثقافة العربية، وخاصة من خلال الاهتمام بالتعليم والصحافة، لكن الإدارة الفرنسية تفطنت لمخاطر ذلك وعملت على مضايقة العلماء والمدرسين، ومراقبة التعليم العربي، ومنع الصحافة العربية، خاصة بعد الصدى الذي أحدثه إصدار "الحاضرة" عام 1888، فتدخلت حكومة الحماية في سنة 1897 لتصدر أوامرها التي تفرض ضمانات مالية باهظة على كل جريدة عربية، فاحتجبت جميعها ما عدا جريدة الحاضرة التي استطاعت أن تدفع المبلغ المالي الباهظ[2].

وقد انعكست هذه السياسة على أوضاع تونس السياسية منها والاجتماعية، فلقد أصبح المقيم الفرنسي يدير دفة السلطة الحقيقية بالبلاد، ويدخل الإصلاحات التي يراها ضرورية، وسخرت ثروات البلاد لخدمة مشاريع الاستيطان الفرنسية، وعرف الاقتصاد والمجتمع تحولات عميقة أثرت على بنيته وتماسكه.

---

1 انظر ما كتبه الثعالبي، عبدالعزيز الثعالبي: تونس الشهيدة.

2 يوسف مناصرية: المرجع نفسه، ص 23.

وممتلكاتها الإقليمية على الساحل المراكشي، وستحتفظ طنجة بصفتها الدولية الخاصة التي اعترف لها بها وسيحدد نظامها البلدي، ونصت المادة الثانية على موافقة السلطان على قيام فرنسا باحتلال أي جزء من مراكش تراه ضروريا للمحافظة على النظام وسلامة المعاملات التجارية بعد إخطاره بذلك، وان تقوم كذلك بأعمال البوليس في البر وفي المياه المراكشية. ونصت المادة الخامسة على أن يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام في مراكش، يسهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون وسيط السلطان في علاقاته مع ممثلي الدول الأجنبية، ويكلف بصورة خاصة بالمسائل المتعلقة بالأجانب، وتكون لديه باسم الحكومة الفرنسية سلطة الموافقة ونشر كل المراسيم الصادرة من السلطان، ومنحت المادة السادسة فرنسا حق تمثيل المغرب دبلوماسيا، وأقرت لها المادة السابعة وضع أسس التنظيم المالي الجديد والإشراف على الميزانية[1].

وكانت تهدف سياسة فرنسا من وراء اعتمادها على السلطان عبد الحفيظ إلى الانتفاع بهيبة السلطان وذلك لتسهيل السيطرة على مراكش ومواجهة الحكومات الأوروبية الأخرى، ولما لاحظ "ليوتي" تصلب عبد الحفيظ في إمضاء المراسيم نصح حكومته بقبول تنازله عن العرش، وفي 12 أغسطس 1912 أعلن عن هذا التنازل، وتم الاتفاق بين الإقامة والمخزن على اختيار مولاي يوسف بن الحسن سلطانا على البلاد وقد وجدت فرنسا في السلطان الجديد أداة طيعة للتعاون معها، وتغلبت بذلك على أزمة العرش، ولكن بقيت أمامها مشاكل أخرى أشد تعقيدا، وهي التوفيق بين مركزها وبين مصالح الدول الأخرى المعترف بها في مراكش عن طريق المعاهدات الدولية.

وبعد إمضاء المعاهدة الفرنسية الألمانية، وحصول التوافق مع بريطانيا على مصالحها في المغرب التفتت فرنسا إلى اسبانيا التي عبرت عن رفضها لاتفاقية

1 انظر نصوص المعاهدة خير فارس: المرجع السابق، ص 615، وروم لاندرو: المرجع السابق، ص 523- 525 وانظر ملاحق الكتاب.

الحماية، واثر مفاوضات عسيرة خلال عام 1912 استطاعت فرنسا أن تفرض وجهة نظرها بخصوص تقسيم النفوذ في المغرب مستغلة ضعف اسبانيا ووساطة بريطانيا التي كانت لصالح فرنسا. وهكذا اتفق الطرفان على المبدأ العام لفكرة تقسيم المغرب، حيث يحتفظ السلطان بحق السيادة على المنطقة الشمالية ويمارسها بواسطة خليفة يقيم في تطوان وضبطت المسائل الأخرى في اتفاقية جديدة وقع عليها يوم 27 نوفمبر 1912.

تقسم هذه الاتفاقية النفوذ الاسباني إلى قسمين، الأول يشمل سبتة ومليلية ومنطقة سيدي إفني في الجنوب، وفي هذا القسم تمارس اسبانيا حقوق السيادة بدون قيد (احتلال)، أما القسم الثاني المتبقي فتستمد اسبانيا وجودها فيه من معاهدة الحماية بين فرنسا والسلطان، ويبقى هذا القسم حسب الاتفاقية تابعا لسيادة السلطان (حماية)، وتنظم إدارة المحمية في الشمال على النحو الآتي: يعين خليفة للسلطان في تطوان يمثل حقوقه الشرعية ولكنه يخضع لإشراف الإدارة الاسبانية، وهو يرشح من قبل السلطات الاسبانية، ولا يجوز للسلطان عزله إلا بموافقتها، وهو يمارس جميع سلطات السلطان في المنطقة، وتستقل الإدارة الاسبانية بإدخال التنظيمات الإدارية التي تراها مناسبة وتتولى تحصيل الرسوم الجمركية وتمثيل سكان المنطقة في الخارج.

وتؤكد الاتفاقية على جعل منطقة طنجة منطقة دولية حرة ومحايدة، تشترك في إدارتها الدول الأوروبية التي لها نفوذ بالمدينة عن طريق مجلس يظم قناصلها.

وأما بقية التراب المغربي فهو يخضع للحماية الفرنسية، وهو يشمل القسم الأكبر من البلاد[1].

1 صلاح العقاد: المرجع السابق، ص- ص274-.275.

ثانيا: خصوصيات السياسة الفرنسية في المغرب

ارتبطت سياسة فرنسا بالمغرب برجل اسمه "ليوتي"، تولى منصب المقيم العام منذ فرض الحماية عام 1912 وحتى عام 1925، واشتهر بنجاحه في التغلب على المقاومة الشعبية العنيفة ووضع أسس ومبادئ الإدارة الفرنسية وفق الفلسفة التي عبر عنها في سلوكاته وأقواله، فقد عبر عن مفهومه للحماية بالقول: "تتضمن فكرة الحماية أن الدولة المحمية تحتفظ بأنظمتها وحكومتها الخاصة، وأن تحكم نفسها بنفسها عن طريق هيئاتها المنظمة...ومراكش دولة مستقلة تعهدت فرنسا بحمايتها على أن تظل تحت سيادة السلطان مع الاحتفاظ بنظام الحكم الذي اتخذته، ومن الواجبات التي نيطت بي ضمان وحدة هذه الحكومة والمحافظة على نظام الحكم القائم بها"[1].

وقد مكنت شروط معاهدة الحماية "ليوتي" من إتباع سياسة لينة، اتبعها لأسباب شخصية باعتبار أن توجهه كان ملكيا، وكان مطلعا على أوضاع المغرب ومتعلقا بتراثه وعاداته، ويرغب في إشراك المغربيين في إدارة شؤونهم وعدم إطلاق أيدي المستوطنين في المغرب، ولخص "ليوتي" مبادئه هذه في العبارات الآتية: "حماية لا حكم مباشر، احكم مع أهل البلاد لا ضدهم، لا تسئ إلى أي تقليد، ولا تبدل أي عادة، وحد بين طبقة الحكام ومصالحنا، احكم مع المخزن لا ضده"[2].

لقد وجد "ليوتي" في مراكش فرصته لتجسيد هذه السياسة، فقد كان بمثابة صانع الملك، يريد أن يحكم ويطبق أفكاره متسترا وراء السلطان، وحافظ على أجهزة الإدارة دون المساس بها وعلى رموز السيادة، وقد قسم "ليوتي" إدارة مراكش إلى ثلاثة أجهزة منفصلة، الأول: إدارة المخزن التي احتفظت

---

1 صلاح العقّاد: المرجع نفسه، ص .279.

2 من خطاب ألقاه يوم 19 جانفي 1906 في باريس، وأعادت نشره جريدة الاستقلال المغربية، عدد 23 (1952).

بطابعها القديم، والثاني: الإدارة الشريفية الجديدة التي يتولاها مراكشيون، والثالث: الإقامة العامة التي تهيمن على سياسة البلاد العليا من شؤون خارجية ودفاع ومالية وأمن عام، فضلا عن ممارسة جميع السلطات الإدارية والتشريعية الخاصة بالجاليات الأوروبية.

وبحجة تطبيق مبدأ الإدارة غير المباشرة أبقى "ليوتي" على جهاز الإدارة المحلية، حيث يتمتع البشوات وقواد الأقاليم بالسلطة القضائية والمالية، واكتفى بتعيين مراقبين فرنسيين لمساعدتهم في إدارة شؤونهم، ما لبث أن تحولوا إلى عيون وسلطة للإدارة الفرنسية، ولم يشجع "ليوتي" الهجرة الأوروبية إلى المغرب بسبب خشيته من مواجهة جماعات ضغط تعرقل سلطته وتهمش المغربيين، لكن الاستيطان الزراعي بدأ يتوسع في المغرب بعد عهد "ليوتي"، وتشير الإحصائيات أنه لم يسجل في عهده سوى هجرة ألف مستوطن زراعي وعدد أكبر من أصحاب الحرف ورجال الأعمال والتجارة في المدن، كما سن "ليوتي" سياسة العزل بين مساكن المستوطنين وأحيائهم وبين مساكن الأهالي.

وفي سنة 1916 أقام "ليوتي" مجلس استشاري تمثل فيه الغرف التجارية في مراكش ويشرف على ميزانية الإقامة العامة وفي سنة 1919 أنشىء قسم ثان لممثلي المستوطنين الزراعيين ورجال الصناعة، وفي سنة 1926 أسس مجلس جديد للجالية الأوروبية عن طريق الانتخاب يعرف بمجلس الحكومة وقد ألحق به قسم مراكشي سنة 1948.

ولم يكن خلفاء "ليوتي" أوفياء لسياسته، فقد بدأت سلطة الإقامة العامة في إثارة المشاكل وتشجيع الاستيطان الرأسمالي، ونزع الصلاحيات عن حكومة المخزن، ولم يبق من هذا الجهاز سوى هياكل شكلية وفق الشكل الأتي:

- الصدر الأعظم: لا يملك سوى سلطة إسمية حيث انتقلت معظم اختصاصاته إلى الكاتب العام للحماية أو رئيس الإدارة الشريفية.

- وزير العدل: اقتصرت اختصاصاته على المحاكم الشرعية وشؤون المعاهد الدينية أما إدارة العدل المراكشية فهي فرنسية محضة وتتبع المقيم العام.

- وزير الأوقاف: يشرف على الأوقاف لكن السلطة الفعلية كانت في يد موظف فرنسي لدى الإدارة الشريفية.

وأما المصالح الأخرى فقد كانت تدار بشكل مباشر، حيث يدير الفرنسيون مصالح: الفلاحة والتجارة والمالية والإشغال العمومية والمعادن والبريد...الخ، وفي عهد "تيودور ستيج" تم فتح باب الهجرة والاستيطان، وتضاعف عدد المستوطنين ثلاث مرات على ما كان عليه في عهد "ليوتي"، وتم تشجيع الاستثمار الرأسمالي، وانتقلت أعداد كبرى من مستوطنو الجزائر للاستقرار في سهل الشاوية الخصب، وامتلكوا فيه مساحات واسعة، وبدأت مزارع المستوطنين في الانتشار بفاس ومكناس، ومن اجل تجاوز صعوبة نزع الأرض من المغاربة لجأت الإقامة العامة إلى إصدار قوانين تتيح إيجار أراضي القبائل بأثمان زهيدة، وقد استغل المستوطنون المكننة والتقنيات الحديثة لمضاعفة الإنتاج الزراعي على حساب الإنتاج التقليدي للأهالي، وانشئوا ورشات الصناعة، وحازوا على امتيازات استخراج المعادن، وهكذا بدأ الرأسمال الفرنسي تدريجيا يتحكم في اقتصاديات المغرب، ويستغل ثرواته لصالح المستوطنين(1).

ومن بين الإجراءات التي سنتها الإدارة الفرنسية وأثارت حفيظة المغاربة الظهير البربري الذي أعلن عنه عام 1930، وكان يهدف إلى فصل العنصر البربري عن العرب من خلال تخصيصهم بتشريع خاص، مستمد من تقاليدهم القديمة، ولكن ردود الفعل دفعت الإدارة الفرنسية للتراجع عن التشريع، وان كانت ظلت تشجع الترعة البربرية والتبشير والتجهيل.

وهكذا يتبين لنا أن السياسة الفرنسية في المغرب اصطبغت بإصلاحات "ليوتي" المتميزة، وهدفت إلى إدارة شؤون المغرب بطرائق سلمية أسهل،

---

1 صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 282 وروم لاندرو: المرجع السابق، ص 163-174.

واستغلال ثرواته وإمكانيات بشكل لا يثير المغربيين، وعلى الرغم من أن هذه السياسة حافظت على الخصوصيات المغربية التقليدية فإنها رسخت بعض المظاهر السلبية كتحكم رجال الإقطاع في الأهالي وانتشار الفساد والاضطهاد والجهل.

خامسا

السياسة الايطالية الاستعمارية في ليبيا

استمرت مقاومة الليبيين للاحتلال الايطالي خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، واضطرت ايطاليا لعقد اتفاقيات سلام مع زعماء المقاومة في طرابلس وبرقة، وسمحت معاهدة عكرمة بأخذ الأنفاس والاستعداد لربح المعركة، فالسنوسيون قووا نفوذهم، والايطاليون بدؤوا يبحثون عن صيغ لتوسيع سلطتهم في ليبيا، وهذا ما أدى إلى وقوع مناوشات بين الطرفين، ستؤدي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية إلى عودة المجابهة المحتدمة.

أولا: فرض السلطة الايطالية في ليبيا

لم تخرج ايطاليا من الحرب بانتصارات باهرة، ولم تمنحها فرنسا وبريطانيا امتيازات مهمة، ولعل ذلك يرجع إلى الشعور العام بضعف ايطاليا، فقد كانت تعيش انقساما سياسيا وضعفا اقتصاديا تحول إلى فوضى سياسية، كانت مجالا خصبا لبروز القوى الاشتراكية والفاشستية، ولهذا لم تتوضح سياسة ايطاليا في ليبيا إلا في عهد "موسيليني"[1]. وقبلها اجتهدت في الحفاظ على حالة الهدنة، وقد سبق لها أن أرست في إقليم طرابلس قانون أساسي يحدد العلاقة بين الطرابلسيين والايطاليين، وأرادت أن تعمم هذا القانون إلى إقليم برقة لزيادة نفوذها هناك، وقد وافقها زعيم السنوسيين محمد إدريس على ذلك، حيث أفضت المفاوضات التي توجت بتوقيع معاهدة الرجمة يوم 25 أكتوبر 1920 إلى تجسيد الخطوط الرئيسية للقانون الأساسي لبرقة والمتمثلة في النقاط الآتية:

- ترك الحرية لمحمد إدريس في إدارة الشؤون الداخلية لإقليم برقة الغير المحتل، وكذا إبداء النظر في شؤون إدارة العرب بالقسم الايطالي المحتل.

1 جلال يحي: المرجع نفسه، ج3، ص 45.

- تخضع برقة لحكم ايطالي يجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية، وينشأ مجلس نواب استشاري من الليبيين، وإنشاء مصالح إدارية ايطالية في الإقليم.
- التأكيد على مبادئ حرية العبادة والدين والملكية الفردية والحريات في حدود القانون. وكذا إنشاء المدارس التعليمية والمساواة في الوظائف بين الليبيين وإعفائهم من الضرائب، وإقامة شركات تجارية مشتركة مع السنوسيين.

إن هذه الاتفاقية كانت مفيدة للأمير السنوسي في تأكيد الاعتراف بسيادته وبسط سلطته، كما كانت تخدم سياسة ايطاليا في الحصول على امتيازات تمهد لها السبيل لزيادة نفوذها في برقة، وقد أصبحت ايطاليا تتعامل مع قادة القبائل والنواب إضافة إلى الأمير السنوسي، وفرضت نزع الأسلحة على الليبيين وتكليف شيوخ القبائل بالحفاظ على الأمن، وأتاحت المجال لتوسع التجارة بما يخدم المصالح الايطالية.

وتوجت هذه الاتفاقية بزيارة قام بها الأمير محمد السنوسي إلى ايطاليا استقبل فيها رسميا من قبل الملك، وقد اعترض تجسيد الاتفاقية بعض الصعوبات منها قضية تسليم الأسلحة ومنع إقامة المعسكرات، وقد تم تجاوزها باتفاقية ثانية أقرت إبقاء هذه المعسكرات وبجنبها معسكرات ايطالية. ولكن الخشية من الاصطدام ظل هاجسا مؤرقا[1].

وفي إقليم طرابلس كان الأمر مختلف بعض الشيء، فقد كانت الزعامات القبلية تتقاسم النفوذ، واجتمعت كلمتها على إنشاء حكومة جمهورية تدير شؤونها بموافقة الإدارة الايطالية، ويبدوا أن ايطاليا لم تكن قادرة على أعباء الحرب فاعترفت بالحكم الذاتي للطرابلسين في اتفاقية عام 1919، وفي مرحلة تالية بدأت تثير الانقسام بين القيادات والقبائل في إطار سياسة فرق تسد، مما اضطر القيادات الليبية للاجتماع في مؤتمر غريان عام 1921 والإعلان عن

1 محمد خدوري: ليبيا الحديثة، المرجع السابق، ص 23 وما بعدها.

تشكيل قيادة موحدة لجهاد الايطاليين. انتخب لها محمد ادريس قائدا في مؤتمر سرت في بداية عام 1922، وقد عين هذا الأخير عمر المختار قائدا للجهاد ببرقة.

وكان وصول الفاشستيين للحكم في ايطاليا عام 1923 يؤشر لبداية سياسة جديدة، قائمة على إلغاء الاتفاقيات السابقة وإتباع سياسة القوة وحرب الإبادة في مواجهة الوطنيين، حيث أعلن الوالي الجديد أن السنوسية هي عدوة للحكم الحديث، وأعلن حربه عليها باحتلال مدينة اجدابية في 21 افريل 1923، وتراجع عمر المختار بقواته جنوبا استعدادا للمقاومة التي ستكون شرسة وطويلة، حيث خاض معارك شرسة ضد الايطاليين لمنعهم من التوسع جنوبا، واعتمدت ايطاليا خططا إستراتيجية للقضاء على المقاومة تمثلت في إغلاق الحدود الشرقية والغربية وإغراء بعض القيادات الطرابلسية واعتماد سياسة الأرض المحروقة في استكمال ضم مناطق الجنوب، فكانت تحتل بالقوة وتقتل وتعتقل المدنيين المشبوهين وتصادر ممتلكاتهم وأراضيهم بشكل جماعي(1).

ثانيا: مظاهر السياسة الاستيطانية الايطالية في ليبيا

تزامنت السياسة الاحتفالية بتبني سياسة استيطانية في ليبيا تمثلت في نزع الأراضي من الليبيين ومنحها للمستوطنين الايطاليين، واستثمار الطاقات الليبية في خدمة المصلحة الايطالية.

وقد أمنت السلطات الايطالية جميع أملاك العثمانيين في المناطق التي احتلتها منذ عام 1911، وعندما بدأت في تجسيد الاحتلال الشامل تبنت عدة خطوات لنهب ثروات ليبيا، ففي البداية وفي عهد إدارة الكونت "قولبي" عمدت إلى توزيع الأراضي التي ألت إليها من الحكومة التركية، ومنها اقطاعات واسعة قرب طرابلس بلغت مساحتها 9313 هكتار، ثم قامت بطرد الأهالي من

---

1 علي عبداللطيف حميدة: المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، ط2، م د و ع، بيروت، 1988، ص ص، 172- 173.

أراضيهم الخصبة ووضعهم في معسكرات خاصة وتامين أراضيهم بدعوى اتصالهم بالمجاهدين.

وفي المرحلة الثانية التي بدأت بتجسيد الاحتلال المباشر، حيث تضاعفت وتيرة نزع الأراضي ومنحها للمستوطنين، ففي عام 1923 تم الاستيلاء على 26100 هكتار، وفي عام 1924 استولي على 27100 هكتار، وفي عام 1925 تم الاستيلاء على 4887 هكتار. وحوالي نصف هذه الأراضي تم توزيعها على الايطاليين[1]، في حين استغل النصف الآخر في بناء المسوطنات النموذجية التي اقترحها الحاكم الجديد "بالبو" منذ عام 1934، إذ وضعت مخططات لنزع الأراضي وتوزيعها واستثمارها بما يخدم مصلحة ايطاليا، واعتمدت سياسة بناء المستوطنات الزراعية في ليبيا، حيث أوكلت لجهاز "الانتي" بناء مئات المستوطنات في ليبيا، ووافق "موسيليني" عام 1938 على برنامج يقضي بتوطين مائة ألف مزارع ايطالي في ليبيا، وشق الطرقات وبناء السكك الحديدية وتحديث الموانئ، وقد اشرف شخصيا على حفل توديع المستوطنين الذاهبين إلى ليبيا للعمل في مزارع طرابلس والجبل الأخضر وسماهم ب "كتائب العمل ورواد الإمبراطورية الجديدة"، ولم تقتصر السياسة الايطالية على الجانب الاقتصادي فقد أصبحت تراقب السكان وتفرض عليهم التعليم باللغة الايطالية والاحتكام إلى محاكمها ومؤسساتها الإدارية، كما كانت تفرض عليهم طائلة من الضرائب المرهقة، ولجأت إلى تجنيد الليبيين للمشاركة في احتلال أثيوبيا.

وعملت الإدارة الايطالية على محاربة اللغة والدين الإسلامي، وذلك من خلال منع نشاط الزوايا السنوسية في ليبيا، وبالمقابل شجعت على تعليم اللغة الايطالية ونشر مبادئ المسيحية.

---

1 الهادي ابو لقمة: الاستعمار الاستيطاني الايطالي في ليبيا، مداخلة في أعمال ندوة: **الاستعمار الاستيطاني الايطالي في ليبيا**، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، 1984، ص 48.

وعلى ضوء ما سبق يتبين لنا أن السياسة الايطالية الاستعمارية هدفت إلى احتلال الأرض واستغلال خيراتها لبناء عظمة الدولة الايطالية، وطالت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان لوقعها تأثير بالغ على أوضاع المجتمع الليبي الذي تعرض للتفكك وللفقر وللتهميش.

سادسا

تطور نشاط الحركة الوطنية في الجزائر
1919 -1954

شهدت الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى تطورا حاسما، حيث تبلورت توجهاتها خلال مرحلة العشرينيات وظهرت بشكل رسمي خلال الثلاثينيات، واستفادت من ظروف الحرب العالمية الثانية لترسي دعائم وركائز العمل الوطني المنظم، وفيما يلي نحاول رصد التحولات الأساسية في نشاط الحركة الوطنية ونعاين النتائج التي حققتها.

أولا: تبلور الحركة الوطنية الجزائرية في الفترة (1919 - 1930)

يعد عقد العشرينات من القرن الماضي من أكثر العقود حسما في تاريخ الجزائر، وذلك نظرا للتغيرات الكبرى التي مست أوضاع الجزائريين السياسية والاجتماعية والاقتصادية...الخ، إذ نمى الحس الوطني واندفع باتجاه التغيير السياسي، وتبلور الإصلاح الديني وتدعمت النهضة الأدبية والعلمية، ولا شك أن ما حدث كان انعكاسا لنتائج ح ع1، حيث استعاد الجزائريون ثقتهم في أنفسهم، وطورت النخبة رؤيتها السياسية، وقد ترتب عن إصلاحات عام 1919 ظهور عدة اتجاهات سياسية تمثلت في التيارات الثلاث (المحافظين– الليبراليين– الإصلاحيين).

1 – الاتجاه المحافظ: يمثله رجال الإقطاع والمرابطين وزعماء الطرق الصوفية وجميعهم استفادوا من الحكم الفرنسي وخدموا فرنسا بإخلاص، وكانوا بمثابة الممثلين الشرعيين للأهالي منحوا بعض الامتيازات وكانوا مستعدين للحفاظ عليها بمختلف السبل ولو على حساب الجزائريين، أطلقت عليهم تسمية بني وي وي لأنهم كانوا لا يرفضون للإدارة الفرنسية طلبا، تأثر موقفهم بصدور قانون 1919 لان الانتخابات أبانت عن مستوى تمثيلهم الحقيقي، و لم يكن للمحافظين

برنامج خاص بهم لأنهم لم يكونوا يملكون زمام المبادرة وإنما تعينهم الإدارة الفرنسية لشغل المناصب السياسية والمراكز الإدارية لتظهر تقربها من الأهالي[1].

2 – **الاتجاه الليبرالي**: يتزعمه رجال النخبة المعتدلين في مطالبهم، المؤمنين بالمبادئ الليبرالية، نادوا بالإدماج الغير مشروط وتجنيس الجزائريين ومساواتهم مع لفرنسيين في الحقوق والواجبات، اختلف هذا التيار مع جماعة الأمير خالد بسبب قضية الإدماج التام، تزعم هذا الاتجاه الدكتور ابن التهامي، وخلى له الجو بعد نفي الأمير خالد سنة 1923، وتركز برنامجه أساسا على مبدأين التجنيس والمساواة[2].

3 – **الاتجاه الإصلاحي**: تزعمه الأمير خالد رفقة فئة من النخبة المتشددة في مطالبها الإصلاحية، ارتكز برنامجه على المطالبة بالتجنيس المشروط في إطار حفاظ المسلمين على أحوالهم الشخصية (قضية الدين)، ونافس تيار النخبة الليبرالي وهزمه في الانتخابات، واكتسح الساحة السياسية بفضل مساندة الجزائريين لمطالبة الإصلاحية، وقد صمد الأمير خالد في الدفاع عن مطالبه واتهمته الإدارة الفرنسية بأنه وطني مسلم – شيوعي، وهو في الحقيقة لم يزد على المطالبة بالمساواة في إطار الأحوال الشخصية للمسلمين، فقد التوجه الإصلاحي قوته بعد أن نفت السلطات الفرنسية زعيمه الأمير خالد سنة 1923 وانضمت فئة منه إلى التيار الليبرالي، استطاعت أن تحمل الليبراليين على رفع شعار المساواة والحفاظ على الأحوال الشخصية، كما تحول بعض الإصلاحيين إلى التيار الاستقلالي[3]، وهكذا برز المشهد السياسي في الجزائر مع نهاية عقد

---

1 انظر ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ج2، ص 293.

2 **المرجع نفسه**، ص– ص 351-360، وفرحات عباس: **المصدر السابق**، ص– ص 120- 126، وجوليان: **افريقيا الشمالية تسير**، مرجع سابق، ص .131.

3 من أهم المصادر والمراجع المؤرخة لحركة الأمير خالد نذكر، جريدة **الاقدام** التي كان يشرف عليها الأمير خالد، وابو القاسم سعدالله: **المرجع السابق**، ج2، ص–ص 299-303، 360-372، وقداش محفوظ: **الأمير خالد وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، د م ج، الجزائر، 1987، و kaddache Mahfoud **La vie politique a Alger 1919 – 1939**, Alger, 1970 et kaddache Mahfoud , **Histoire du natoinalisme algerien1919 – 1951**, SNED ? Alger, 1980 , 2 T.

العشرينيات تتجاذبه تكتلات فكرية وسياسية رئيسية هي: (المنتخبون، العلماء، الثوريون، الشيوعيون)، وسوف تتبلور خلال الثلاثينيات في أحزاب سياسية رسمية.

ثانيا: نضال الأحزاب الوطنية الجزائرية خلال الفترة 1930 - 1939.

عرفت الجزائر خلال عقد الثلاثينات تطورات سياسية هامة تمثلت أساسا في نمو التيار الوطني وظهور الأحزاب الوطنية، وظلت وجهات نظر النخبة الجزائرية مختلفة بخصوص الأساليب الكفيلة بمعالجة قضيتهم، وسوف نتطرق إلى كل توجه ونستعرض مبادئه ومواقفه.

1- المنتخبون (كتلة النواب)

هذه الكتلة السياسية كانت تمثل في عقد العشرينات تيار النخبة الليبرالي، ورغم اعتدال مطالبها وتأكيدها على مبدأ الإدماج لم تنل من الإدارة الفرنسية أي إصلاح يذكر. ورغم النشاط الحثيث لكتلة المنتخبين فإنها لم تشكل حزبا قائما بذاته، وقد مثل المنتخبون منذ سنة 1927 تجمعا غير متماسك في إطار فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، وظل الاختلاف حول مبدأ الإدماج قائما بين فئتين منهم، واحدة محافظة والأخرى ليبرالية مفرنسة، وهم من فئات متميزة كالمعلمين والأطباء والموظفين، ومن أبرز زعمائهم: ابن جلول، وفرحات عباس، الأخضري، وغيرهم[1].

اعتقد مجموع النواب في سنة 1930 أن الوقت مناسب لتذكير فرنسا بوعودها والتشبث بآمالهم، فأكدوا الطابع الفرنسي للجزائر وطالبوا بالإدماج والمساواة وأكثروا من رفع الملتمسات وإرسال الوفود إلى باريس، وفي سنة 1931 اظهروا تشددا في مطالبهم الوطنية، وطرح المنتخبون خلال الثلاثينات

1 انظر بتفصيل فرحات عباس: **المصدر السابق**، ص، 126- 159، وابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ج3، ص – ص59- 80.

مبدأ المساواة في الحقوق مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية، في حين تمسك آخرون بمبدأ الإدماج الكلي للجزائر في فرنسا[1]، واعتمدوا في تبليغ مطالبهم والتعريف بمواقفهم على الصحف والنوادي والعرائض والوفود، وقد شاركوا في الانتخابات والتفوا حول مشروع (فيوليت)، وسمحت انتخابات عام 1934 بفوز عدد منهم بالمجالس الاستشارية وأصبح ابن جلول يمثل الشخصية الأهلية الأولى، وقد قدمه المشاركون في المؤتمر الإسلامي 1936 ليكون رئيسا لهم، ورأس وفده إلى باريس ليرفع مطالب الجزائريين إلى الحكومة الفرنسية[2].

2 – جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تتويجا لجهود العلماء المسلمين منذ بداية القرن العشرين ورغم أنها جمعية دينية خيرية فإنها خاضت في القضايا السياسية ومثلت التيار الإصلاحي في الحركة الوطنية، ويعتبر الشيخ عبد الحميد ابن باديس صاحب فكرة إنشاء الجمعية، وقد بذل جهودا كبيرة في جمع شمل العلماء، واثر الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر وجد ابن باديس الفرصة مواتية لبعث الفكرة، وشكلت لجنة لتحضير الاجتماع التأسيسي يوم 05 ماي1931، وحضر الاجتماع 72 عالم يمثلون مختلف التوجهات السياسية وصادقوا على الميثاق التأسيسي وشكلوا المجلس الإداري، وانتخب ابن باديس رئيسا للجمعية، ولم يتمكن رجال الدين التابعين للإدارة الفرنسية من تحقيق أي مكانة تذكر للتأثير على الجمعية[3].

---

1 قداش محفوظ والجيلالي صاري: **المرجع نفسه،**، ص – ص22- 23.

2 انظر بتفصيل ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق،** ج3، ص – ص67-80 .

3 انظر بتفصيل، محمد خير الدين: **مذكرات،** م و ك، الجزائر، ج1، ص296، وعبد الكريم بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية،** ط1، دار البعث، قسنطينة،1981، ص–ص91–105، والخطيب أحمد: **المرجع السابق،** ص–ص95–112، وعلي مراد: **المرجع السابق،** ص ص 143- 214.

وقد اجتهدت الجمعية في خدمة أهدافها ومبادئها الإصلاحية، وبعد أن تركز نشاطها وتوسع تمثيلها بدأت تصادم الإدارة الفرنسية وتحتج على سياستها وأصبحت توالي الأنصار وتخوض في قضايا السياسة، ولان خصومها كانوا كثر فان نشاطها السياسي اتسم بالسرية والمراوغة والتكيف بحسب الظروف. واجهت الجمعية أولا الضغوط الفرنسية وخاصة مرسوم "ميشال" سنة 1933 وأيدت الجمعية مشروع فيوليت رغم تحفظها على بعض بنوده، وحاربت الإدماج وطالبت بحفاظ المسلمين على أحوالهم الشخصية واستقلاليتهم في تسيير شؤونهم الدينية والثقافية، وحاربت دعاة التجنس والفرنسة، وشاركت الجمعية في المؤتمر الإسلامي عام 1936 مشاركة فعالة[1].

3 – الحزب الشيوعي الجزائري:

ارتبط الحزب الشيوعي الجزائري في ميلاده بالحزب الشيوعي الفرنسي الذي اعتبر من أكثر الأحزاب الفرنسية تفهما للقضية الجزائرية خلال عشرينيات القرن العشرين، وقد احتضن ميلاد نجم شمال إفريقيا، وما لبث أن تراجع الحزب الشيوعي الفرنسي عن مبدأ استقلال الجزائر واختار النموذج السوفياتي في التعامل مع المستعمرات عام 1935، ومن اجل توسيع دائرة نفوذه ونشر أفكاره قرر إنشاء أحزاب شيوعية بتونس والجزائر والمغرب.

وفي عام 1936 تجسد مشروع الحزب الشيوعي الجزائري المستقل نظريا عن الحزب الشيوعي الفرنسي، وتقرر أن يدخله أبناء الجزائر العرب، وقد تشبع زعماء الحزب الشيوعي الجزائري ونشطاؤه بالثقافة الفرنسية، وأمنوا بفكرة الإدماج، وأنكروا الهوية الجزائرية، وتطاولوا على المبادئ الدينية والقومية، و لم

---

1 انظر أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح، مذكرات، القسم الثاني، 1925- 1954**، ش و ن ت، الجزائر، 1977، ص179 وما بعدها، وعبد الكريم بوصفصاف: **المرجع السابق**، ص-ص316-333، والخطيب أحمد: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص-ص234-250.

يتخلصوا من عائق التبعية للحزب الشيوعي الفرنسي حتى بعد ظهورهم عقب الحرب العالمية الثانية باسم "أصحاب الحرية والديمقراطية" [1].

وقد نسق الحزب الشيوعي الجزائري نشاطه مع الجبهة الشعبية التي تولت السلطة، وشن منذ عام 1936 حملة عداء شديدة على حزب الشعب، ولا شك أن الاختلاف كان جوهريا بينهما، وإثر فشل مشروع بلوم – فيوليت غير الحزب الشيوعي الجزائري مواقفه السياسية من مشكلة الجزائر وأصبح يتحدث عن إيديولوجية "الأمة الجزائرية في طور التكوين"، والتي تتشكل من خليط يمزج بين الأوربيين والعرب والبربر وعناصر أخرى، ولكن الحزب لم يرسخ أقدامه في الجزائر، لأنه ظل بعيدا عن تفهم الجزائريين، وغالبية مناضليه من فئات المثقفين الموظفين والطلبة المتأثرين، ولأنه لم يقدم مشروعا سياسيا واضحا و لم يستقل بقراره السياسي عن الحزب الفرنسي الأم، ولكنه مع ذلك غذ الحركة الوطنية بأفكار وأسس تنظيمية أفادت النضال الوطني[2].

4 – نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب:

عارض النجم سياسة الإدماج الفرنسية ومثل التوجه الثوري الاستقلالي في الحركة الوطنية، ويعود الفضل في إنشاء هذا التنظيم النقابي المغاربي إلى المهاجرين الجزائريين بفرنسا الذين احتكوا بمنظمات اليسار الفرنسي وتأثروا بدعوة المنظمات الشيوعية الدولية لمؤازرة كفاح الشعوب المضطهدة، وقد اهتم الحزب الشيوعي الفرنسي بالمهاجرين الجزائريين، وساند هم في إنشاء هيئة إغاثة أبناء شمال إفريقيا سنة 1925. وبادر الحاج عبد القادر والشاذلي خير الدين (من تونس) ومصالي الحاج وشبيلة الجيلالي واكلي بانون...الخ إلى عقد اجتماع في سنة 1926 أعلنوا فيه عن تأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا، وقد طرد الشاذلي

---

1 kaddache Mahfoud , **op cit**, t1, p p 317 -318 .

2 انظر بتفصيل عن هذه المواقف، جوليان: **المصدر السابق**، ص ص156-157،

و Ahmed Mahsas, **Le mouvement revolutionnaire en Algerie**, editions .BARKAT , Alger, 1990, pp149 - 154

خير الدين إلى تونس، وانشغل الحاج علي عبد القادر بتجارته وأمسى مصالي الحاج الزعيم الفعلي لهذه الحركة، كما أن التونسيين والمغربيين انسحبوا منها لتصبح منظمة جزائرية خالصة[1].

وتهدف الجمعية حسب ما ينص قانونها الأساسي إلى مساعدة مسلمي شمال إفريقيا على الحياة في فرنسا ورفع المظالم عنهم أمام الرأي العام، وتعد الجمعية بمثابة حزب سياسي منظم وماطر ينتهج كل الوسائل (صحف- تجمعات- إضرابات...الخ) لتحقيق غاياته، وبفضل الجهود التي بذلت حقق النجم نجاحا معتبرا ووسع من دائرة تمثيله، وتخلص من وصاية الشيوعيين ليتفرغ لخدمة القضية الوطنية، وقد تفطنت الإدارة الفرنسية لخطر هذه المنظمة الوطنية، وبادرت في سنة 1929 لحلها، فاستأنف قادتها الحكم وأشهروا التنظيم باسم نجم شمال إفريقيا المجيد، كما أسسوا في سنة 1930 جريدة الأمة التي ساهمت في نشر فكرة الاستقلال بين أوساط الشعب[2].

وفي سنة 1933 ونظرا للمستجدات التي حدثت على المستوى الدولي والمحلي قرر قادة النجم مواكبة الوضعية الجديدة وصادقوا في اجتماع 28 جوان 1933 على نوعين من المطالب مطالب عاجلة وأخرى آجلة، القسم الأول من المطالب يشمل أساسا إلغاء قانون الأهالي والعفو العام عن جميع المساجين السياسيين وحرية التنقل إلى فرنسا والمساواة في الحقوق وإنشاء برلمان جزائري منتخب...الخ، وتشمل المطالب الآجلة - استقلال الجزائر استقلالا تاما.- وإنشاء جيش وطني، وانسحاب جميع قوات الاحتلال - وتشكيل حكومة وطنية. وهكذا قدم البرنامج نوعين من المطالب حدد فيهما مفهوم الاستقلال بدقة وسطر مطالب استعجاليه تمهد لمرحلة الاستقلال دون أن يتخلى عن مبادئه

---

1 انظر محمد قنانش: **المصدر السابق**، ص ص35-50، وزوزو عبد الحميد: **المرجع السابق**، ص-ص53-63.

2 انظر: kaddache Mahfoud ,**op cit,** pp 229-236.

الأساسية، وباشر مرحلة جديدة من النشاط والتعبئة تميزت أساسا بالتنظيم المحكم ونشر خلايا التنظيم السرية[1].

شارك النجم في تنظيم العديد من التجمعات والمظاهرات بفرنسا، وتألق نشاطه مع تولي الجبهة الشعبية للسلطة في فرنسا، وازداد توسعا بتفاعل الجماهير مع خطاب الزعيم مصالي في أول حضور له بالجزائر يوم 02 أوت 1936 بالملعب البلدي، واثر ذلك على تغلغل وانتشار أفكاره مما أدى بالجبهة الشعبية إلى حل التنظيم يوم 27 جانفي 1937 [2].

واثر حل النجم بادرت قيادته إلى تأسيس حزب الشعب الجزائري بباريس يوم 11 مارس1937، وأعيد تشكيل الخلايا السرية دون أن تنال حملة القمع من عزيمة المناضلين، وهكذا لم يتوقف النضال في سبيل الاستقلال بل ازداد قوة، وانتقل ميدان عمل الحزب إلى الجزائر، ودخل حزب الشعب انتخابات جوان1937 وكانت تجربة مفيدة لمناضليه وكوادره الذين قمعوا وحوكموا، ومنهم مصالي الحاج الذي أوقف وحكم عليه بسنتين سجنا وأثرت حملة القمع هذه في تزايد شعبية حزب الشعب وترسخ أفكاره الاستقلالية وفي إطار استهداف المناضلين الثوريين قضت الإدارة الفرنسية عشية الحرب العالمية الثانية بحل حزب الشعب واضطهدت مناضليه، وسوف تزيد هذه السياسة في نضج الأفكار الاستقلالية إبان الحرب العالمية الثانية[3].

ثالثا: الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية 1939- 1945

كشفت الحرب العالمية الثانية للجزائريين حقائق كثيرة، ومنها ضعف فرنسا وانهزامها وإمكانية الاستفادة من ظروف الحرب لتحقيق مطالبهم، وقد

---

1 انظر لوائح هذه المطالب، محمد قنانش: **المصدر السابق**، ص- ص 55- 58.

2 ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ج3، ص- ص 123-147.

3 Ahmed Mahsas, **op cit**, pp136-149.

دفعت كثير من الظروف والعوامل إلى انتهاج كل السبل لتحقيق مكاسب لصالح النضال الوطني.

لم تكن أوضاع الجزائر بالمريحة عشية اندلاع الحرب في نهاية صيف 1939 رغم أن تقارير الإدارة الفرنسية كانت تؤكد على هدوء الجزائر، وكان الوضع السائد ينذر بأشياء كثيرة إذا لم تعالج قضية الجزائر السياسية، واستمرت الأوضاع الاقتصادية المزرية على حالها، وقد جعل انقسام موقف النخبة الإصلاحية الحركة الوطنية لا تبلور موقف موحد من فرنسا في هذه المرحلة الحاسمة، واستغلت فرنسا كعادتها رجال الدين الرسميين وأعوانها من القيادة والباشاغات للتأكيد على إخلاص الجزائريين لها وتجنيد الجزائريين.

وقد هب المنتخبون لتأييد فرنسا باسم الدفاع عن الديمقراطية، وتجنّد فرحات عباس وابن جلول، كما سيق الجنود الجزائريون إلى جبهات القتال ليدفعوا الضريبة مرة أخرى والأمل يحدوهم على أن تتحسن أوضاع الجزائر(1)، ومثلما كانت دعاية الحلفاء قوية كان للدعاية الألمانية تأثيرها البالغ على الجزائريين، فقد انساق لها المجندون الجزائريون والمناضلون الثوريون، وفي ظل حالة اللا استقرار في الجزائر واستسلام حكومة فبشي لألمانيا نشط مناضلو حزب الشعب في النضال السري والتحضير للعمل المسلح(2).

وقد تميز عهد حكومة فيشي بالاضطهاد السياسي والتدهور الاقتصادي، وأدّى انقسام المعمّرين وتنامي قوة لجنة فرنسا الحرّة وظهور فكرة الميثاق

1 انظر بتفصيل ابو القاسم سعدالله: **المرجع السابق**، ص ــ ص 173- 175.

2 عن مشـــروع التعـــاون مع الالمـــان وانعكاســـاته انظر Ben Khadda Benyoucef
Les origines du 1ernovembre 1954, ed DAHLAB , Alger 84-86
et Mahamoud Abdoun, **Temoignage d'un militant du mouvment nationalliste**
.ed, DAHLAB, Alger , 1990, p -p 46 - 58

الأطلسي إلى تبلور مواقف جديدة للحركة الوطنية، وبرز في الساحة السياسية فرحات عباس مستغلاً الفراغ السياسي[1].

وكان لنزول الحلفاء بالجزائر أثره على نفسية الجزائريين، وعلى بلورة موقف موحد حول شروط الجزائريين للدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء، تباحث بشأنه فرحات عباس مع عناصر حزب الشعب الجزائري وممثلي جمعية العلماء المسلمين وعدد من المنتخبين، وبعد عدة اتصالات قدم فرحات عباس باسم: (ممثلي الجزائريين المسلمين) مذكرة إلى الحلفاء يوم: 20 ديسمبر 1942، طالب فيها بإرساء دستور سياسي واقتصادي واجتماعي جديد الجزائر، وذلك مقابل مشاركة الجزائريين إلى جانب فرنسا في الحرب[2]، وأمام رفض سلطة الحلفاء استقبال المذكرة اضطر فرحات عباس إلى إعادة صياغتها وتوجيهها مباشرة إلى السلطات الفرنسية بالجزائر، وكان رد الجنرال القائد العسكري "جيرو" غامضاً[3]. وعقد الوطنيون الجزائريون اجتماعاً في العاشر من فيفري 1943، أكدوا فيه على ضرورة مواصلة الضغط على الفرنسيين ليتخذوا موقفاً واضحاً من مطالبهم، وثم الاتفاق على لائحة مطلبيه تقدم للسلطات الفرنسية في شكل ميثاق باسم الشعب الجزائري، وقد تضمن بيان فيفري 1943 مطالب الشعب الجزائري ممثلة في إدانة الاستعمار وإلغائه. ومنح الجزائر دستوراً خاصا يضمن لها الحرية والمساواة لكل السكان دون تمييز جنسي أو ديني...الخ[4].

وقد قدم الحاكم الفرنسي "بروتون" وعوداً غير سياسية تتمثل في إدخال إصلاحات تحسن من وضعية الجزائريين، وأحست الحكومة الفرنسية بخطر تحرك

---

1 انظر فرحات عباس: **المصدر السابق**، ص 169، وأبو القاسم سعدالله: **المرجع السابق**، ص- ص 200-201.

2 فرحات عباس: **المصدر نفسه**.

3 انظر أبو القاسم سعدالله: **المرجع نفسه**، ص 203.

4 انظر فرحات عباس: **المصدر السابق**، ص- ص و168- 170، و Collet Claude, et **1954** , –Jean Robert Henri**, Le movement National Algerien texts 1912** p 155 - 165 -op cit, p

الجزائريين فتحت في جوان 1943 بروتون وعينت بدله الجنرال "كاتود"، وهذا الأخير أعرب عن رفضه لمطالب البيان وهدد موقعيه، وأصر على أن الجزائر ستبقى فرنسية، وقد أقدم على حل المجالس المالية واعتقل فرحات عباس وعبد القادر السايح، ثم اضطر لإطلاق سراحهما تحت الضغط[1].

واعتقد ديغول أنه من الممكن إسكات الجزائريين ببعض الإصلاحات الشكلية، فأصدر أمرية 07 مارس 1944، والتي تؤكد على المساواة بين المسلمين والمستوطنين، وتسمح للمسلمين دخول جميع الوظائف، وتوسع تمثيلهم لي المجالس المحلية، وتمنح الجنسية الفرنسية لفئات أخرى من المسلمين قدرت بـــ50000 مسلم مع حفاظهم على أحوالهم الشخصية (لتطبيق متأخر لمشروع فوليت) [2]. ولم ترضى هذه الإصلاحات الجزائريين وبدا الوضع السياسي منذ ربيع 1945 ينبئ باضطرابات وشبكة. حيث تبنى المستوطنون والإدارة الفرنسية مخططا لضرب الحركة الوطنية واضطهاد الجزائريين حتى لا يفكروا في الاستقلال، وكانت مجازر الثامن ماي 1945 مأساة أليمة على الجزائريين، أكدت للوطنيين أن العمل المسلح وحده هو الكفيل بتحقيق مطامع الاستقلال[3].

---

1 يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 96.

2 شارل اندري جوليان: **المرجع السابق**، ص- ص 326-328، ابو القاسم سعدالله: **المرجع نفسه**، ص-ص 217-224.

3 تناولت احداث الثامن ماي كثير من الادبيات، ومن اهمها، محمد قنانش: **المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945**، منشورات دحلـــب، الجزائر، 1991، رضوان عينـــاد ثابت: **8 ماي 45 والابادة الجماعية في الجزائر**، تر، سعيد محمد اللحام، منشورات ش و ن ت، الجزائر، 2005. وكذا الشهادات المجموعة في مجلة **الجيش**، تصدرها المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، عدد253، والذاكرة، يصدرها متحف المجاهد، عدد 2 (1995).

رابعا: اعادة بناء الحركة الوطنية 1945-1947

بعد أحداث ماي 1945 حاولت الإدارة الفرنسية انتهاج سياسة التهدئة بحذر لامتصاص غضب المسلمين الجزائريين، إذ تظاهر الحاكم العام "شاتينيو" بإدخال إصلاحات في ميادين الإدارة والزراعة والتعليم، وجاءت المبادرة من قبل الجنرال ديغول بسنه مرسوم 17 أوت 1945 الذي يمنح الأقلية الأوربية عدد مقاعد يساوي عدد مقاعد الأغلبية المسلمة قي غرفتين مختلفتين للتمثيل في الجمعية التأسيسية الفرنسية (البرلمان)[1]، وأثار المرسوم جدلا كثيرا قي أوساط المستوطنين والمسلمين الجزائريين، وقد وجد الشيوعيون وأنصار الإدماج فرصتهم قي هذه الانتخابات لشغل مناصب خصومهم المغيبين بالنفي والاعتقال، وقد طالب مناضلو الحركة الوطنية (حزب الشعب، أحباب البيان والحرية) بمقاطعة هذه الانتخابات لأنها تجري في الظروف غير ملائمة، وتهدف من ورائها الإدارة الفرنسية إلى استبدال القوى الوطنية بقوى أخرى موالية لها، وهذا ما تجسد فعلا، إذ أفرزت انتخابات أكتوبر 1945 فوز أنصار الإدماج (ابن حلول والمنتخبين) بسبعة مقاعد والاشتراكيين بأربعة مقاعد والشيوعيين بمقعدين[2].

وما كاد النواب الجدد يستقرون قي مقاعدهم حتى أثاروا حفيظة زملائهم الفرنسيين، خاصة عندما تقدموا بمشروع يطالب بإدماج الشعب الجزائري في فرنسا مع احتفاظه بأحواله الشخصية، وقد رفضت الجمعية التأسيسية المشروع ووصفته بالجريء، في حين قررت دراسة حالة بعض ألاف الجزائريين المعتقلين في السجون أعقاب حوادث ماي 1945، وصدر بشأنهم قانون العفو العام المؤرخ 16 مارس1946، والهادف إلى تهدئة نفسية الشعب الجزائري المضطربة، وإشراك المثلين الحقيقيين للشعب الجزائري في مشاريع إصلاحية وهمية[3].

---

1 شارل اندري جوليان: **المرجع السابق**، ص 340.

2 Ahmed Mahsas, **op cit**, p213.

3 شارل اندري جوليان: **المرجع السابق**، ص-ص 340-341.

وقد بدا فرحات عباس بعد طلاق سراحه معتدلا في توجهه السياسي ومصمما على التمسك بمطالبة الإصلاحية، وقد طرح فكرة التحالف مع حزب الشعب ورأى إدراج حركته ضمن الإطار الفرنسي، فأسس مع رفاقه المنتخبين حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في افريل 1946، وأجمل مبادئ حركته في إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا والتمسك بمبدأ النضال السياسي والثورة بالقانون[1]، وسوف يظهر الاختلاف واضحا بين توجهه وتوجه حزب الشعب، ويزداد التناقض والتنافس عمقا، مما يعرض وحدة الحركة الوطنية للانقسام من جديد.

وانتظر مناضلو وأنصار حزب الشعب المحل بشغف إطلاق سراح زعيمهم مصالي الحاج، وقوبل إطلاق سراحه في31 جويلية 1946 بابتهاج كبير، والتقى مصالي بالجماهير الجزائرية التي تعلقت بأهدافه واجتمعت حول مطالبه الاستقلالية، وقد عاين مصالي الحاج هذا التغير الجذري في تفكير ومطامح الجماهير، وفكر مليا ورأى أن يخرج نضاله السياسي للعلانية ويشكل حزبا سياسيا شرعيا على أن يواصل في نفس الوقت نضاله السري في إطار حزب الشعب[2]، وفاجأ مصالي الجميع عندما أعلن رغبته في المشاركة في الانتخابات، وفي الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1946 أعلن عن ميلاد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وقد كان بإمكان الحزب أن يفوز في هذه الانتخابات بكل المقاعد لولا تدخل الإدارة الفرنسية بالمناورة والتزوير[3].

---

1 انظر بتفصيل مواقف الاتحاد الديموقراطي وأفكار فرحات عباس، جريدة "**الجمهورية الجزائرية**" التي كان يصدرها الحزب، وفرحات عباس: **المصدر السابق**، ص-ص 194-216، ويحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص- ص 103-120، وجوليان: **المرجع السابق**، ص- ص 344- 345.

2 تذكر بعض المصادر ان ذلك تم بتوجيه من أمين عام الجامعة العربية عزام باشا، غير ان العوامل التي ذكرناها تظل الأسباب الوجيهة، انظر بتفصيل عن هذه الخطوة، Ahmed Mahsas, **op cit**, pp228-229.

3 Ahmed Mahsas, **op cit,** pp226-229.

وكانت المشاركة في هذه الانتخابات تهدف الى تدعيم النشاط السياسي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وناقش كوادر الحزب نتائج المشاركة الانتخابية وأهداف حزبهم في ندوة الإطارات الأولى (ديسمبر 1946) وفي المؤتمر الوطني الأول للحركة (فيفري 1947)، وسمحت هذه اللقاءات من تنظيم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كحزب سياسي جماهيري له برنامج وطني يهدف الى الكفاح بكل الأوجه لنيل الاستقلال[1]، وضمنت الحركة استمرارية النشاط السري لحزب الشعب، وكونت درعه العسكرية ممثلة في المنظمة السرية، والتي أوكلت مهمة تنظيمها وهيكلتها لعناصر الحزب الثورية منذ عام 1947 وكان لها دور كبير في مسار الحركة الوطنية الجزائرية[2].

وقد شعرت الحكومة الفرنسية بتزايد الضغوط الوطنية فخططت لمنح الجزائريين بعض الإصلاحات تضمن تعايش العنصرين الأوربي والمسلم وإسكات التيار الثوري المتنامي، وقد أثار مشروع الدستور نقاشات حادة منذ طرح في ماي 1947، وبلغ النقاش ذروته داخل مجلس الجمهورية الفرنسية، وأخيرا صودق على دستور الجزائر يوم 20 سبتمبر 1947 بعد إدخال تعديلات عدة عليه، وسمي (النظام الأساسي للجزائر)[3]. وأكد هذا القانون على انتهاج

---

1 انظر أهم نصوص الحركة ومنها التقرير الأدبي المقدم للمؤتمر الثاني للحزب والقانون الأساسي الذي صادق عليه المؤتمر، والقانون الأساسي لحركة الانتصار ح د، زوزو عبد الحميد: **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)**، ط1، دار هومة، 2005، ص- ص 111- 232.

2 انظر بخصوص المنظمة الخاصة وانجازاتها شهادات بعض مسؤوليها أحمد بن بلة: **مذكرات أحمد بن بلة**، ترجمة العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، 1979، ص- ص، ومحمد يوسفي: **الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة**، تر، محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002، ص- ص91-116

Hocine Ait Ahmed, **Memoire d un combattant (1942 - 1952), ed ;** و **Bouchene, Alger, 1990, p 99 et apres, et M'hamed** Yousfi **Le complot (Algerie 1950-1954),** ed ENAL, Alger, 1986, p-p 21-75.

3 انظر شارل أندري جوليان: **المرجع السابق**، ص- ص348-352.

السياسة الإدماجية في الجزائر، إذ اعتبر الجزائر ثلاث عمالات فرنسية ذات شخصية مدنية تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، ونص على أن يتكفل مجلس جزائري بالاتفاق مع الوالي العام بإدارة مختلف شؤونها، على أن يتشكل من 120 عضوا: ستون ممثلا عن المستوطنين من الهيئة الأولى (الفرنسيون) وستون ممثلا عن المواطنين من الهيئة الثانية (المسلمون)، وأكد القانون على إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية[1]، ولقي هذا الدستور معارضة شديدة من طرف المستوطنين لأنه يقف حائلا أمام طموحاتهم ويضر بمستقبلهم، ومن قبل الجزائريين على اختلاف توجهاتهم، لأنه يدعوا للادماج، وقد شهرت به حركة الانتصار.ح.د. وأكدت أنه ليس من حق فرنسا أن تشرع للجزائريين قانونا يسيرهم[2].

خامسا: الحركة الوطنية الجزائرية في مواجهة التحدي 1947-1954

عرفت الحركة الوطنية الجزائرية إخفاقات متكررة وهي تخوض معترك إثبات الذات، وذلك بسبب معارضة الحكومات الفرنسية لمطالبها، وانتهاج الإدارة الفرنسية طريق تزوير الانتخابات، ولم يتسنى لها التحكم في زمام الأمور بالجزائر، وتعرضت لاخفاقات متكررة:

1 انظر بتفصيل جوليان: **المرجع السابق**، ص – ص 350- 354، وعبد الرحمان بن العقون: **المصدر السابق**، ص – ص 40-45، وانظر نص الدستور بالفرنسية زوزو عبد الحميد: **المرجع سابق**، ص – ص 85 - 110.

2 انظر بخصوص المواقف، عبد الرحمان بن العقون: **المصدر السابق**، ص 45 وما بعدها، وفرحات عباس: **المصدر السابق**، ص– ص 217-221، و Ahmed Mahsas, **op cit**, pp260-261.

1 - إخفاق التيار الإصلاحي[1]:

رغم أن حوادث 8 ماي 1945 قلصت من نفوذ التيار الإصلاحي إلا أن السياسة الفرنسية شجعت هذا التيار في مواجهة حركة الانتصار ح. د التي بدأت تنقم على أنصار فرحات عباس والشيوعيين جريهم وراء لعبة "الإصلاحات"، وانفرط الأمل في وحدة الحركة الوطنية إمام تبادل التهم واختلاف الإيديولوجيات والمواقف، ففي حين ظل مناضلو حركة الانتصار ح.د يؤكدون على مبدأ استقلال الجزائر عارض الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري هذا المبدأ، وأكدوا على أرضية مطالب معتدلة، بل إن الحزب الشيوعي كان متمسكا بأطروحته "الأمة في طور التكوين"، كما واصلت جمعية العلماء المسلمين خطها الإصلاحي المرسوم معتمدة على تربية النشء وتوعية المجتمع، وكانت مواقفها تميل الى التوجه الإصلاحي لفرحات عباس[2]، وقد ازداد الصراع السياسي بين الاتجاهين الثوري والإصلاحي في الفترة ما بين 19457-1954، وكان على حركة الانتصار.ح.د. أن تواجه في نفس الوقت الإدارة الفرنسية والإصلاحيين الوطنيين.

2 – فشل خيار الاتحاد:

فشلت مختلف المحاولات لتوحيد أحزاب الحركة الوطنية، وانفض تكتل أحباب البيان والحرية الذي انشأ سنة 1944، ولم تتوصل المحادثات بين مصالي وفرحات عباس سنة 1946 الى نتيجة حاسمة، وما لبث أن تعمقت الخلافات وفي سنة 1951 وجدت الأحزاب الوطنية نفسها مضطرة لتوحيد الموقف ضد

---

1 نقصد بالتيار الإصلاحي الأحزاب الوطنية التي تؤمن بان الإصلاح لا الثورة هو السبيل لتحقيق المطامح الوطنية، ويشمل جميع الأحزاب الوطنية بما في ذلك جمعية العلماء، ونقصد بالتيار الاستقلالي التوجه الذي يؤمن بتحقيق الاستقلال بواسطة الثورة المسلحة.

2 انظر عن نشاط التيار الاصلاحي واخفاقاته، Ahmed Mahsas, **op cit,** p-p 218-224

سياسة القمع وتزوير الانتخابات، وقد حرمت إدارة "نايجلان" الأحزاب الوطنية من الوصول الى المناصب الانتخابية في انتخابات 1948-1950-1951، فلم تصل الى المجلس الجزائري سوى أقلية مجهريه، وظلت المجالس المحلية (العمالات - البلديات) تخضع لأغلبية المعمرين والمسلمين الموالين للإدارة[1]، وفي يوم 5 ماي 1951 اجتمع ممثلو حركة الانتصار ح.د والاتحاد د.ب.ج والحزب الشيوعي وجمعية العلماء وشخصيات مستقلة، وناقشوا الوضع الذي آل إليه العمل السياسي الشرعي، ونددوا بسياسة الإدارة الفرنسية القمعية وقرروا إنشاء الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها[2]، ومثلت هذه الجبهة تحالفا طرفيا، جمعت على قدم المساواة بين جميع هذه الأحزاب رغم اختلاف برامجها.

3 – أزمات حركة الانتصار.ح.د (حزب الشعب)

توسع نفوذ حركة الانتصار ج.د خلال سنة 1946، وكان لزاما عليها توضيح إستراتجيتها، وتجلى واضحا أن مخاطر عديدة أصبحت تهددها جراء تورطها في السياسة الانتخابية، وهكذا تجسدت بوادر الخلاف وظهرت الطوائف، وتدارك مصالي المخاطر فدعا الى مؤتمر وطني للحزب عقد سريا في 15 فيفري 1947، وكانت أمور كثيرة قد تغيرت مع الإشارة الى أن الحزب لم يعقد أي مؤتمر وطني منذ قرابة اثنتي عشر سنة، وقد ظهرت أثناء المؤتمر ثلاث طوائف:

1– **طائفة حزب الشعب**: التي تمثل حماة الحزب القدامى، ترى ضرورة الإبقاء على النشاط السري للحزب قصد المحافظة على خطه الثوري وشعبيته التي اكتسبها بفضل مبادئه.

2– **طائفة الشرعية**: وترى ضرورة إشراك الحزب (حركة الانتصار ح.د) في الانتخابات لتعلن مبادئها من أعلى المجالس الرسمية، وهي تمثل طبقة المثقفين

---

1 حول سياسة نايجلان انظر شارل أندري جوليان: **المرجع السابق**، ص 354- 359.

2 انظر المنار، السنة الأولى، عدد6، (30 جوان 1951) ص1 .

السياسيين الذين التحقوا بالحزب أثناء الحرب العالمية الثانية، وأصبحوا قوة رئيسية في الحركة، ومثلوا طائفة المركزيين.

3– **طائفة الشباب الثوري:** المتحمس للنشاط المسلح والناقم على العمل الشرعي وما آل إليه حال الحزب، ترى ضرورة البدء في العمل الثوري بتكوين منظمة عسكرية يمثلها شبان متحمسون اغلبهم قدامى جنود الحرب العالمية الثانية، سيطروا على المنظمة الخاصة وسوف يشكلون فيما بعد اللجنة الثورية للوحدة والعمل[1].

وكاد يؤدي هذا الانقسام الى انهيار الحزب، وأراد مصالي أن يرضي الجميع وعليه اقر المؤتمر إبقاء حزب الشعب يواصل مهمته السياسية السرية، وإبقاء حركة الانتصار ح د، كحزب شرعي، والإسراع في التحضير للثورة بإنشاء جهاز المنظمة الخاصة وبهذا أرضيت الطوائف الثلاث جميعها[2].

وتوسع النشاط السياسي لحركة الانتصار ج،د. لتصبح القوة المسيطرة على الحياة السياسية في الجزائر، التفتت حولها الجماهير الشعبية والمنظمات الجماهيرية، و لم تثني سياسة الإدارة الفرنسية في تزوير انتخابات سنة 1948 من عزيمة قيادة الحزب، وفي نفس الوقت وجدت هذه القيادة نفسها عاجزة عن إقناع القاعدة الثورية التي أبدت امتعاضها من سياسة المشاركة في الانتخابات، وواجهت إدارة الحزب في سنة 1949 صراعات داخلية أثرت على وحدة الصف: إذ نشط الأمين دباغين في البحث عن تحالفات مع القيادة الثورية لتغليب خيار الاستعداد للكفاح المسلح، وكان جناح لحول الأمين العام للحركة يعتمد على المعتدلين المثقفين، في وقت أبدى مصالي عدم ارتياحه لرؤية دباغين

---

1 انظر حربي محمد: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية – دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص – ص 43- 48 .

2 انظر بنيامين سطورا **مصالي الحاج رائد الوطنية** الجزائرية **1898-1974**، تر، الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1998، ص – ص199- 201 .

ولحول حسين يلعبان الدور الرئيسي في إدارة الحزب، وتقرر في سنة 1949 قبول استقالة دباغين من الحزب بعد أن تخلى عنه أتباعه[1]، وانفجرت في سنة 1949 الأزمة البربرية، وظهر للعيان بروز تكتل في اللجنة المركزية للحزب، يؤكد على الهوية الثقافية للبربر، وما لبث أن أصبح يعادي كل ما هو عربي وإسلامي، وانغرس هذا التيار في صفوف الطلبة والمهاجرين في فرنسا خصوصا، وفي مارس 1949 تحمس كثير من قادة القبائل داخل الوطن لنشر الفكرة، وتجندت عناصر أقوى وعلى رأسها ايت أحمد وكريم بلقاسم لفرض الانضباط وتهميش العناصر التي تثير المشكلة[2]، وعصفت بالحزب في سنة 1950 قضية اكتشاف المنظمة السرية فزادت في إضعافه، وقد تم اكتشاف التنظيم بسبب تافه، عندما قررت عناصر من المنظمة السرية تأديب احد المناضلين بتبسة (عبد القادر خياري - رحيم)، فأبلغ السلطات الفرنسية بأسرار التنظيم، ولما تتبعت السلطات سلسلة التنظيم اكتشفت ما لم تكن تتوقعه، وشنت حملات اعتقال وتعذيب للقضاء على التنظيم، وحددت حركة الانتصار.ج.د. موقفها بتنكرها للمنظمة الخاصة، وساد الاعتقال لدى عناصر المنظمة أنهم ذهبوا ضحية تماطل إدارة الحزب، وانه كان من الأفيد للحزب أن يباشر الثورة بدل إنكار معرفته بالتنظيم، وان الجهاز المسيطر على الحزب بموقفه هذا يشارك في تدمير المنظمة بحجة الحفاظ على الحزب، وهكذا اتسعت الهوة بين القيادة والقاعدة وتبين للمناضلين الثوريين أن المسؤولين عن إدارة الحرب اختاروا نضال المنابر والصالونات[3]، ومن جهتها واصلت إدارة الحزب سياسة الاعتدال في ظل تصدع سياسي خلف أزمة بين زعيم الحزب مصالي الحاج واللجنة المركزية،

1 يكتنف قضية دباغين كثير من الغموض إذ لا نعرف الأسباب الحقيقية التي دعت للاستقالة، واثر هذه الاستقالة على وحدة الحزب، راجع تفاصيل أكثر، عبد الرحمان بن العقون: **المصدر السابق،** ج 3، ص-ص 109-110.

2 تناولت العديد من الأدبيات الأزمة البربرية ومن أهمها، عبد الرحمان بن العقون: **المصدر السابق،** ج 3، ص - ص 157-180.

3 انظر عن اكتشاف المنظمة الخاصة وانعكاساته، Ahmed Mahsas, **op cit**, p287.

وعمد مصالي للمطالبة منذ 1950 بإقرار مبدأ الرئاسة مدى الحياة لكن اللجنة المركزية رفضت ذلك، واستمر التجاذب بين الطرفين وأدى إلى انقسام الحزب منذ عام 1953[1].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية كانت مسيرة نضالية شاقة ومحفوفة بالمخاطر، وأنها اختلفت في عرض مطالبها السياسية بالشكل الذي أثرى توجهاتها، وقد رأت اغلبها أن تتبنى إستراتيجية تدرجية تراعي خصوصيات القضية الجزائرية، وخاصة منها التيارات الإصلاحية، وأما التيار الثوري فقد جذر من مطالبه وتلقى من اجل ذلك عنتا واضطهاد زاد في تمسكه بفكرة الاستقلال.

1 Harbi Mohammed ,**1954, la guerre commence en algerie**, ed, COMPLEXE ,Bruxelles, 1998, p 51.

سابعا
تطور نشاط الحركة الوطنية في تونس
1919 - 1956

ترتب عن سياسة الاحتلال والاستغلال ردود فعل شعبية عميقة، استغلتها النخبة التونسية في بلورة مواقف سياسية معادية للسياسة الفرنسية، وقد ظهرت الحركة الوطنية التونسية بشكل منتظم في بداية القرن العشرين، ولكنها توطدت بعد الحرب العالمية الأولى، واشتد ساعدها خلال الثلاثينيات، وتوجت نضالها بتحقيق استقلال تونس، وسوف نتتبع مسيرة النضال التونسي مرحلة بمرحلة، ونوضح أهم منعطفاتها.

أولا: تبلور الحركة الوطنية التونسية 1919- 1934

لقد استفادت النخبة السياسية التونسية من تجربة نشاطها الممتدة إلى بداية فرض الحماية وحركة "الشبان التونسيين"، ومن انعكاسات الحرب العالمية الأولى وظروف فرنسا الداخلية، فقد كان نشاطها امتدادا لحركة النضال الوطني غير المهيكلة، واستفادت من نتائج دولية أفرزتها الحرب، ومنها تراجع قوة الدولة الاستعمارية الفرنسية وظهور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا كقوى دولية جديدة، وشجع انتشار المبادئ والأفكار التحررية (مبادئ ولسن) الزعامات التونسية على توحيد مواقفها والمطالبة بالحقوق الدستورية لتونس،

وقد عقدت هذه الزعامات عدة اجتماعات بتونس في ربيع عام 1919، أكدت على ضرورة تنظيم وتوحيد العمل الوطني لتحقيق استقلال تونس، وأعلنت عن تأسيس حركة منظمة، قرر زعمائها في مارس1919 إرسال مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ولسن، يلتمسون فيها تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها على تونس، كما ربطوا اتصالات مع القوى اليسارية الفرنسية لشرح القضية التونسية وكسب موقفهم لتفهم مطالبهم، وفي هذا السياق أرسل أحمد

السقا إلى باريس ممثلا للحزب والتحق به عبدالعزيز الثعالبي، وقد نهضا بنشاط حثيث توجه الثعالبي بإصدار كتاب "تونس الشهيدة".

وبادر مجموعة من الشبان في مارس 1920 إلى تأسيس حزب جديد سمي "الحزب الحر الدستوري"، وكان من قادته الأساسيين عبد العزيز الثعالبي، وتضمن برنامج الحزب المطالبة باستعادة الحقوق السياسية لتونس، وذلك بتطبيق دستور 1861 واستعادة تونس لسيادتها وتشكيل حكومة وطنية والمساواة في الحقوق بين الفرنسيين والتونسيين، وإشاعة الديمقراطية والحريات العامة، ثم دعم الحزب برنامجه بمطالب جديدة وهي إنشاء جيش وطني واستعادة الأراضي التي نهبت وفتح جميع الوظائف الإدارية أمام التونسيين، وقد اكتسب الحزب إلى جانبه باي تونس محمد الناصر الذي تبنى مطالبه[1].

وتقدم الحزب بمطالبه إلى الحكومة الفرنسية ملحا عليها بإنشاء مجلس تشريعي وتشكيل حكومة وتجسيد المساواة وإطلاق حرية الصحافة والاجتماعات، وأمام تزايد مطالب الحزب وتنامي المؤازرة الجماهيرية له اضطرت السلطات الفرنسية للتجاوب مع بعض المطالب، وذلك قصد امتصاص غضب التونسيين، حيث صدر في جويلية عام 1922 مرسوم الإصلاحات المتضمن تأسيس المجلس الكبير، وهو هيئة برلمانية استشارية تقدم تقارير عن الميزانية والمسائل الاقتصادية ولا يحق لها مناقشة القضايا السياسية، ويتشكل من قسمين أحدهما تونسي يتكون من 41 عضو والآخر فرنسي يتكون من 56 عضو بالإضافة إلى تأسيس مجالس محلية استشارية، ولان هذه الإصلاحات كانت شكلية وتستجيب لكامل المطالب الوطنية فقد رفضها حزب الدستور، وتعرض بسبب ذلك لاضطهاد السلطة الفرنسية، كما حاولت هذه السلطة إثارة الانقسام في صفوفه عن طريق سياستها المخادعة، فانفصل حسن قلاتي وفرحات بن عياد عن الحزب، وأمام اشتداد المضايقات اضطر الثعالبي للجوء إلى خارج الوطن وفتر بذلك نشاط

1 انظر علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية، تر عبدالحميد الشابي، منشورات بيت الحكمة، تونس، ط1، 1999، ص ص 216- 236.

الحزب لسنوات عديدة، وازدادت خلالها وطأة السياسة الفرنسية شدة واضطهادا، حيث فرضت في عام 1923 قانون التجنيس الذي لقي معارضة الدستوريين، وضايقت النشاط النقابي للعمال التونسيين، واتبعت الأساليب القمعية في التصدي للدستوريين[1].

ثانيا: نشاط الحركة الوطنية خلال الثلاثينيات

في بداية الثلاثينيات بدأ نشاط الحركة الوطنية يتجذر في تونس، وعرف الحزب الدستوري الحر توسعا واستفاقة في نشاطه، وذلك بتأثير التطورات الدولية (الأزمة الاقتصادية، ظهور القوى الفاشستية...الخ) والأوضاع الداخلية لتونس (المؤتمر الافخارستي، أحداث التجنيس...الخ)، وبموازاة ذلك بدأت تظهر بعض التناقضات بين أقطاب الحزب، حيث عارض الشباب المتعلم بالثقافة الفرنسية والمتأثر بالمبادئ الاجتماعية والسياسية الحديثة زعماء الحزب المحافظين وطالب بإعادة تنظيم الحزب تنظيما جماهيريا، وتمكنت المعارضة من بسط نفوذها على فئات واسعة من الفلاحين والعمال. ونتيجة لاشتداد الخلافات بين جناحي الحزب عام 1933 دعا الجناح المعارض إلى مؤتمر طارئ في قصر هلال في 2 مارس 1934، وأعاد في ظل غياب الجناح المحافظ تنظيم الحزب جذريا، وانتخبت قيادة جديدة أعطت للحزب تسمية جديدة "الحزب الدستوري الجديد"، وكان من قادته الأساسيين محمود الماطري الذي تولى رئاسة الحزب والمحامي لحبيب بورقيبة الذي تولى أمانة الحزب العامة، وأما جناح الحزب القديم فقد أعلن طرده للمنشقين من الحزب، وبدأت قاعدته الشعبية في التراجع نتيجة استقطابها من قبل الحزب الدستوري الجديد الذي اكتسح بنهجه الجديد الساحة لقيادة نضال الشعب التونسي.

وعلى الرغم من أن برنامج الحزب الجديد كان أكثر اعتدالا وميلا للتفاهم مع فرنسا وتمشيا مع الحياة الغربية الحديثة إلا أن توسعه وانتشار مبادئه بين

---

1 مجموعة باحثين: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية، مرجع سابق، ص- ص 69-74.

الجماهير التونسية أزعج السلطات الفرنسية التي أصدرت في 6 سبتمبر 1934 أمرا باعتقال زعمائه: بورقيبة والماطري والتضييق على الحزب ومنظماته، وعلى الحزب الشيوعي التونسي، وكانت ردة الشارع التونسي عنيفة، حيث حرك الحزب الدستوري الجديد عدة مظاهرات ونظم عدة إضرابات، وهو ما ادخل البلاد في مرحلة الاضطراب التي تنفرج إلى بتغيير المقيم العام "بيرتون" في مارس عام 1936[1].

وبصعود الجبهة الشعبية للسلطة في فرنسا وإصدارها للعفو العام وقانون الجمعيات في أوت 1936 عرفت الحركة الوطنية متنفسا جديدا، حيث كثفت من جهودها التنظيمية وشددت من لهجة مطالبها، وعرف الحزب الدستوري الجديد توسعا عريضا، إذ أصبح يعد في سنة 1937 أربعمائة شعبة يتراوح مجموع منخرطيها ما بين أربعين ألف وسبعين ألف منخرط[2]، وأصبح بحق القوة السياسية الرئيسية في البلاد والممثل الوحيد للحركة الوطنية رغم عودة الثعالبي خلال 1937 عام للبلاد وتعضيده لجانب الحزب الدستوري القديم، وهو ما تفطنت له الإدارة الفرنسية فحاولت عرقلة نشاطه من جديد، وواجه الحزب الدستوري الجديد سياسة التضييق بالتصعيد والمواجهة، فردا على المضايقات دعا الحزب إلى مظاهرة يوم الثامن افريل 1938، وفي اليوم الموالي حدثت صدامات بين الجندرمة والمناضلين قرب قصر العدالة أفضت إلى مقتل عشرين مناضلا، وهو أمر استغلته السلطات الفرنسية لفرض الحصار وحجر الصحف واعتقال القادة السياسيين، ودخل الحزب بعدها مرحلة النضال السري والاستعداد لتنظيم خلايا المقاومة المسلحة.

---

1 مجموعة باحثين: المرجع نفسه، ص 92.

2 Kraiem mostapha Mouvement national et front populaire la tunisie des années trente ,université de tunis1, ISHMN ,1996 ,PP 101 a 302.

ثالثا: النضال الوطني خلال الحرب العالمية الثانية.

أثرت الحرب العالمية الثانية بظروفها ومتغيراتها العميقة على تونس المستعمرة، حيث أقحم التونسيون في هذه الحرب، وعايشوا أثارها السياسية والاقتصادية، ومن الأحداث المأثرة على النضال التونسي السري انهزام فرنسا في بداية الحرب وانقسامها بين الفيشيين والديغوليين، وكل هذا شجع الحزب الدستوري الجديد على مضاعفة نشاطه السري والترويج أكثر لمطلب الاستقلال، وفي هذا الإطار بادرت بعض العناصر الثورية للاتصال بالألمان طالبين دعمهم لمطلب استقلال بلادهم، ومن الأحداث الهامة التي أنعشت الحركة الوطنية بتونس خلال الحرب ارتقاء المنصف باي المتعاطف مع الحركة الدستورية إلى العرش، ونزول حملة الحلفاء بتونس (نوفمبر 1942- ماي 1943)، وهو ما جعل الوعي الوطني ينتشر بقوة والحركة الوطنية تتمسك بمبدأ الاستقلال، حيث عبرت عن رفضها لتصريح برازافيل (جانفي 1944)، وشكلت لجنة وطنية يوم 30 أكتوبر ضمت ستين عضوا من مختلف الأطياف السياسية، تحولت إلى "جبهة وطنية"، عقدت عدة اجتماعات وصاغت مطالب تطالب فيها بمنح البلاد استقلالها الداخلي وإقامة نظام ملكي دستوري[1]، ومن اجل دعاية أوسع للقضية التونسية في المشرق العربي انتقل بورقيبة إلى مصر، في حين سعى الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد بإشراف صالح ابن يوسف إلى تكوين جبهة وطنية مضادة للاستعمار، أيدت الحزب في مطالبه الاستقلالية التي صاغها في مؤتمر ليلة القدر(23 أوت 1946)[2].

---

1 Kraiem mostapha la classe ouvriere tunisienne et la lutte de liberation nationale 1939 – 1952, tunis, ISHMN ,1980 ,PP200.

2 للتفصيل اكثر انظر محمد لطفي الشايبي: الحركة الوطنية التونسية ومطلب الاستقلال، اعمال الندوة الدولية الثالثة عشر، **استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار،** ماي 2004، منشورات م ع ت ح و، جامعة منوبة، تونس، 2010، ص 23.

رابعا: نشاط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية

بعد خيبة الأمل التي منيت بها الحركة الوطنية غداة نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب الموقف الفرنسي المتشدد اتجاه قرارات الحزب 1946 الاستقلالية تواصل النضال الوطني بحزم وقوة، وتضافر الجهد الداخلي مع جهود الوفود الخارجية، حيث قام زعيم الحزب بورقيبة بنشاط واسع في إطار مكتب المغرب العربي لكسب مؤازرة دول الجامعة العربية للقضية التونسية لكنه وجد حرب فلسطين تشغل هذه الدول ففضل العودة لبلاده ومواصلة النضال السياسي بالتفاهم مع السلطات الفرنسية لتعجيل حل القضية التونسية[1]، وتخلى الحزب الدستوري الحر في سبتمبر 1949 عن مطلب الاستقلال المباشر وطرح بدله برنامج الاستقلال الداخلي صاغ بورقيبة بنوده وباشر تطبيقه لإجراء مفاوضات مع سلطات الحماية التي قبلت التفاوض، وتم تشكيل وزارة تونسية اشتركت فيها عناصر من الدستوريين ونقلت الوزارة مطالبها إلى باريس[2] لكن السلطات الفرنسية أعلنت رفضها للمطالب الوطنية في مذكرة بعثت بها إلى الحكومة التونسية في ديسمبر 1951، وأدت تنحية حكومة شنيق الوطنية في بداية عام 1952 الى إثارة استياء عميق في تونس تمثل في حركة الاحتجاج الواسعة والإضرابات العمالية، وقد ردت سلطات الحماية بقمع الوطنيين بالقوة واعتقال قادة الحزب الدستوري وأعلنت الرقابة على الصحف والتجمعات ونصبت حكومة جديدة موالية لها، وانعقد مؤتمر سري للحزب الدستوري الحر في بداية عام 1952 أعلن من خلاله عن سقوط الحماية والتعبئة للكفاح المسلح[3].

---

1 انظر جلال يحي: **المرجع السابق**، ص – ص 265- 266.

2 انظر مجموعة مؤلفين: **تاريخ الاقطار العربية المعاصر**، ج2، دار التقدم، موسكو، 1976، ص252.

3 علي البلهوان: تونس الثائرة، مصدر سابق، ص 417.

خامسا: اندلاع المقاومة المسلحة واستقلال تونس 1952- 1956

لقد أدى اضطراب الوضع السياسي واغتيال فرحات حشاد في نهاية عام 1952 الى اندلاع حركة المقاومة، وعلى الرغم من الإمكانيات الضئيلة إلا أن المقاومة المسلحة التي شملت معظم المناطق الجنوبية والمدن الساحلية استطاعت القيام بحملات عسكرية واسعة ضد الفرنسيين[1]، وإذا كانت مقاومة الجنوب من تنظيم خلايا الحزب الدستوري الحر فإن مقاومة الساحل التي كانت أشد عنفا كانت عفوية وبدأت سنة 1954 معتمدة على المزارعين والعمال وأطرهم مقاومون كونتهم "لجنة تحرير المغرب العربي" ثم بادر الحزب لاستغلال الحركة المقاومة والسيطرة عليها[2].

وتميزت مقاومة الساحل بالعنف وحسن التنظيم، وقد كانت المظاهرات والإضرابات تزيد من تدهور الوضع بتونس ونظرا لتأججها وللظروف الدولية التي كانت تمر بها فرنسا بعد هزيمة "بيان ديان فو" بادر "منديس فرانس" باجراء اتصالات بقيادة الحزب الدستوري الحر قصد حل الأزمة سلميا، وتم التوافق على حل من ثلاث نقاط، الاعتراف باستقلال تونس، وتشكيل حكومة انتقالية، والتفاوض من اجل طبيعة الاستقلال، وقد قدم "منديس" إلى تونس وصرح في جويلية 1954 بمبدأ استقلال تونس الداخلي، وبعد اندلاع ثورة الجزائر في فاتح نوفمبر 1954 سرع في مفاوضاته الهادفة الى تطبيق مبدأ الاستقلال الذاتي بتونس ونزع أسلحة المقاومين، ومهما تكن نوايا فرنسا في منح هذا المكسب لتونس فإن هدفها كان كبح جماح المقاومة الراديكالية التي اشتدت وكانت تدعوا لوحدة الكفاح بالمغرب العربي[3].

---

1 LACOUTURE (jean): **Cinq homme et la France** , édition du seuil, paris , 1961, p 153 .

2 العقاد صلاح: **المرجع السابق**، ص 26.

3 انظر نايت بلقاسم مولود قاسم: دور فاتح نوفمبر في استرجاع ليبيا فزانها والمغرب وتونس استقلالهما، بل وافريقيا كلها حريتها: مجلة **الثقافة**، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر، العدد 83، (سبتمبر - اكتوبر 1984) ص 68.

لقد أعلن الحزب الدستوري الحر موافقته على إجراء مفاوضات الاستقلال الذاتي وشارك في تشكيل الوزارة الوطنية التي أصرت فرنسا على أن يرأسها أحد المعتدلين، وكانت أولى مهامها نزع أسلحة الثوار وتسليمها للسلطات قبل الشروع في المفاوضات، ومثل هذا الموقف نقطة خلاف أولى بين الحبيب بورقيبة الذي قبل مبدأ التسليم ووضع ثقته في فرنسا وبين صالح بن يوسف الذي كان يرى أن تصفية حركة الكفاح المسلح قبل الاتفاق على مبدأ الاستقلال يضعف مركز المفاوض التونسي، واتضح ذلك جليا في الاتفاق الذي أمكن التوصل إليه في جوان 1955 بعد تليين عدة عقبات ومماطلات، والذي نص على منح تونس الاستقلال الداخلي وارتباطها الدائم بالأمة الفرنسية، حيث احتفظت فرنسا بشؤون الدفاع والخارجية ومنحت المستوطنين امتيازات واسعة(1)، ويبدوا أن السلطات الفرنسية استغلت اللين الذي أبداه بورقيبة وبدأت تفكر في كسبه خاصة بعد استفحال الثورة الجزائرية، فأسرعت للتوقيع على هذه الاتفاقية وشجعت جناح بورقيبة لتولي السلطة والوقوف في وجه الرافضين للاتفاقية من أنصار صالح بن يوسف الذين أعلنوا مواصلة الكفاح حتى يتم استقلال تونس التام وتحرير المغرب العربي، وساعدت بورقيبة في مواجهة معارضيه بإعلانها عن استقلال تونس التام في 20 مارس 1956(2).

وهكذا أصبحت تونس دولة مستقلة وهو ما أعطى دعما سياسيا لبورقيبة باعتباره تتويجا لسياسة المراحل غير أن اتفاقية الاستقلال حددت استقلال تونس في أيطار التكامل مع فرنسا وإبقاء قواعد عسكرية فرنسية بتونس وامتيازات أخرى، ودخلت تونس مرحلة جديدة في تنظيم شؤون الدولة، حيث شكل بورقيبة الوزارة، وتم في سنة 1959 إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية برئاسة

---

1 عن خلفيات الصراع بين بورقيبة وصالح بن يوسف انظر الطاهر عبدالله:**الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة**، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 1990، ص 113 وما بعدها .

2 **المرجع نفسه**، ص 69.

لحبيب بورقيبة الذي احتفظ كذلك برئاسة الديوان السياسي للحزب الدستوري، وأصبح الحاكم المطلق لتونس[1].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن مسيرة النضال الوطني التونسي كانت طويلة وشاقة، وذلك على الرغم من هامش الحركة الذي تفسحه الحماية، حيث نجح الحزب الدستوري الجديد في بناء حركة شعبية مطالبة بالاستقلال، واتبع زعيمه بورقيبة سياسة معتدلة وسلمية لتحرير بلاده، لم تكن محل رضا خصومه في الحزب، الذين تجندوا وراء خيارات صالح ابن يوسف التحررية.

1 العقاد صلاح: **المرجع السابق**، ص 27 وما بعدها.

ثامنا
تطور نشاط الحركة الوطنية في المغرب الأقصى 1919- 1956

إلى جانب الحركة الجهادية التي واجهت المحتل الفرنسي شهد المغرب بروز حركة سياسية لمناهضة سياسة الحماية والاحتلال الأجنبي، نهض بها نخبة من السياسيين المثقفين، وهدفت إلى تحقيق الأهداف الوطنية التي عجزت المقاومة المسلحة عن تحقيقها، وقد ظهرت في وقت متأخر وارتبطت بخصوصيات الهوية المغربية.

أولا: بداية تبلور الحركة الوطنية المغربية

تحكمت ظروف موضوعية في بروز حركة سياسية بالمغرب تخلف مشروع المقاومة العسكرية، ففي شمال المغرب شكلت هزيمة عبد الكريم الخطابي منعطفا هاما لظهور حركة سياسية في المغرب الاسباني، تهدف لتجاوز الإخفاق العسكري عبر العمل السياسي، فأعلن في يوم 2 أوت 1926 عن ميلاد "الرابطة المغربية" كجمعية سياسية منظمة كان من ابرز قادتها أحمد بلافريج والمكي الناصري ومحمد القباج ومحمد بنونة.

وأما الحركة السياسية في المغرب الخاضع للحماية الفرنسية فقد تبلورت في وقت مبكر، وذلك بفضل النخب السياسية المحافظة، ومنها مجموعة كانت تنشط في الصحافة الحرة التي نشأت في طنجة (لسان المغرب) وفي عقد الاجتماعات السرية والدعوة لإرساء دستور ديمقراطي للبلاد، وكان من بينهم المهدي بن الطالب الفاسي وسعيد الفاسي وعبد الحفيظ الفاسي وأحمد بن المواز...الخ، كما نشط بعض رجال الدين السلفيين والمتصوفة في نشر الوعي الوطني والدعوة للإصلاح السياسي، وبعضهم تحالف مع الدولة العثمانية

والبعض الأخر مع الدول المستعمرة[1]، وخلال حرب الريف والمقاومة المسلحة برزت حركات سياسية تنشط في الخفاء، كانت تدعوا لمؤازرة حركة الجهاد ضد المحتلين، وقد وجدت صدى لها في الخارج، حيث اجتمع العمال المغاربة في فرنسا عام 1925 ووجهوا رسالة تأييد لعبد الكريم الخطابي[2]، كما أن زعماء الشمال الإفريقي اللاجئين في اسطمبول والمؤيدين لفكرة الجامعة الإسلامية طالبوا باستقلال المغرب، واصطف معهم الشيخ محمد العتابي، وهو من علماء القرويين والموظفين في سلك العدالة، استقال وهاجر الى الحجاز ودخل اسطمبول عام 1915، وأصبح مرافعا أساسيا عن قضية استقلال المغرب، نشط في إطار جماعة المؤتمر الإسلامي، وساند الدعاية الألمانية المناهضة لفرنسا، وتنقل بين عدة دول أوربية ملفتا انتباه الساسة والرأي العام والصحف إلى مطلب استقلال المغرب، واستقر أخيرا بمصر[3].

وكان لسن الحكومة الفرنسية للظهير البربري عام 1930 تأثير بالغ على تبلور الحركة السياسية في المغرب الفرنسي، حيث حاولت الإدارة الفرنسية الفصل قانونيا بين العرب المسلمين والبربر الذين تحكمهم الأعراف القديمة، وأثار ذلك سخطا عارما في المغرب، إذ عقدت الاجتماعات وصدرت البيانات المنددة وقوي العزم على تغيير الوضعية، ففي اجتماع 23 أوت 1930 ظهرت بذرة التنظيم الحزبي السري الذي سيعرف إلى حدود سنة 1934 تطورات هيكلية وتنظيمية واسعة، وقد بادر إلى استغلال مختلف الوسائل للتعبير عن المطالب الوطنية ومنها:

- تحرير العرائض المطلبية وتوجيهها للسلطان وللإدارتين الفرنسية والاسبانية.
- نشر التوعية عن طريق الدروس والتجمعات.

---

1 علال الفاسي: المصدر السابق، ص 111- 113.

2 المصدر نفسه ص 146.

3 المصدر نفسه، ص ص 147- 149.

- إصدار الصحف للتعبير عن المواقف الوطنية ومن هذه الصحف صوت الشعب التي كان يحررها محمد الحسن الوزاني[1].

وبالإضافة إلى النخبة المتخرجة من المدارس الفرنسية بدأت تتشكل مجموعات سياسية يشرف عليها العلماء السلفيون في فاس والرباط وتطوان، وما لبث أن تحول هذا الاتجاه السلفي الى تيار سياسي بارز ونشط، يوجه الرأي العام وينظم المظاهرات ويطالب باستقلال المغرب[2].

ثانيا: نشاط الحركة الوطنية خلال الثلاثينيات

في فبراير 1934 قررت السلطات الفرنسية إلحاق محمية المغرب بالإمبراطورية الفرنسية، وهو إجراء قانوني أثار النخبة الوطنية لما يترتب عنه من انعكاسات لا تجعل من المغرب مجرد محمية، ودفعها لمواجهة الوضع الجديد بأداة منظمة، فكان ميلاد "كتلة العمل الوطني"، الذي أعلن عن برنامج للإصلاحات ردا على هذه السياسة، وشملت الإصلاحات خمسة عشر فصلا تناولت مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والقانونية والإدارية، وأكدت على مناشدة فرنسا "تطبيق معاهدة الحماية وإلغاء كل مظاهر الحكم المباشر"[3].

وفي عهد الجبهة الشعبية تقوى نشاط الحركة الوطنية وتوسع في كامل المدن المغربية، وقد وجهت "كتلة العمل الوطني" بدءا من ديسمبر 1935 عدة برقيات تطالب بإرساء إصلاحات حقيقية في المغرب لكن الإدارة الفرنسية التي تظاهرت بقبول مطالب الحركة الوطنية شجعت ظهور الانقسام داخل "كتلة العمل الوطني"، وان كانت هي في ذاتها كانت تحمل بذور انقسامها باعتبار أنها تجمع زعامات مختلفة في التكوين والمواقف، وهكذا انفرد علال الفاسي صاحب

---

1 امحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 189 وما بعدها.

2 علال الفاسي: المصدر السابق، ص – ص 159- 160.

3 مطالب الشعب المغربي، 1934، المطبعة الملكية، الرباط، 1979، ص 79.

التوجه الإسلامي بزعامة الكتلة وقرر محمد حسن الوزاني ـــ صاحب التوجه العصري والثقافة الفرنسية – إنشاء حزب جديد، وأصبح المشهد السياسي متقاسم بين حزبين في المغرب الفرنسي هما:

- الحزب الوطني: شرعت كتلة العمل الوطني في تغيير اسمها إلى الحزب الوطني في فبراير 1937 وتزعمها علال الفاسي وأحمد بلافريج وزعامات دينية وأسرية محافظة.

- الحركة القومية: بزعامة محمد الحسن الوزاني، أسست في مارس 1937، وضمت العناصر المثقفة بالثقافة الفرنسية والعصرية التي اختلفت مع توجهات الحزب الوطني.

أما في المغرب الاسباني فبعد وفاة زعيم الحركة الوطنية عبدالسلام بنونة خلفه عبدالخالق الطريس في القيادة، وأسس في جوان 1936 "الكتلة الوطنية بشمال المغرب"، والتي ستعرف ب "حزب الإصلاح الوطني"، كما أسس المكي الناصري وبتشجيع من الحماية الاسبانية "حزب الوحدة المغربية"، وقد قدمت للحزبين في عهد "فرانكو" تسهيلات واسعة نتيجة دعمهما لسياسته[1].

وإثر حوادث بوفكران بداية سبتمبر 1937 تعرض "الحزب الوطني" للمضايقة والمطاردة وحجرت صحفه، فقرر الحزب تنظيم مظاهرات عارمة في مختلف مدن المغرب والاحتجاج على السياسة الفرنسية، وعقد في 13 أكتوبر مؤتمره الوطني الذي استنكر السياسة الفرنسية بالمغرب وطلب بمنح المغاربة حقوقهم السياسية، ولكن الإدارة الفرنسية لم تتراجع عن سياستها القمعية والحرب الكونية على الأبواب، فقضت بنفي وسجن اغلب زعماء الحركة

---

1 أحمد عبيد: المرجع السابق، ص ص 248-251.

الوطنية ومنهم علال الفاسي الذي نفي إلى الغابون، وذلك في الوقت الذي اتبعت اسبانيا في الشمال سياسة معتدلة[1].

ثالثا: الحركة الوطنية المغربية والحرب العالمية الثانية

ساعدت ظروف الحرب العالمية الثانية على عودة النشاط السري للوطنيين المغاربة، وازداد الوعي الوطني قوة بانتشار دعاية طرفي الصراع، ولكن انهزام فرنسا، ثم رجحان كفة دول المحور ونزولهم بالمغرب كان له ابلغ الأثر في دفع الحركة الوطنية لرفع مطالبها عاليا، وقد حصل إجماع على تغيير إستراتيجية حزب الاستقلال، فتحول للمطالبة بالاستقلال كمدخل للإصلاح في بداية عام 1943، كما أن لقاء محمد الخامس – روزفلت كان عاملا مشجعا للضغط على فرنسا والمطالبة بالاستقلال، وكانت وثيقة الاستقلال التي رفعها حزب الاستقلال في 11 جانفي 1944 منعرجا حاسما في النضال المغربي، وقد ظهر جليا تمسك الملك وأطياف الحركة الوطنية بمبدأ الاستقلال ورفض المشروع الديغولي القائم على الإصلاح داخل "المجموعة الفرنسية"، وكان للتطور الاجتماعي والسياسي والثقافي المستجد بالبلاد يوحي لجميع الوطنيين بأن الوقت قد حان لإجبار فرنسا على تغيير نهجها السياسي بالمغرب، وخاصة وأن هناك من المبررات الدولية ما يجعل ذلك قابلا للتحقيق[2].

رابعا: الحركة الوطنية وتجسيد الاستقلال في المغرب

لقد جابهت سلطات الحماية مطالب الحركة الوطنية بتهدئة الأوضاع وإصدار برنامج للإصلاحات الداخلية رفضته الحركة الوطنية على لسان علال الفاسي وعبد الكريم الخطابي اللذين التحقا بالقاهرة وبدأ نشاطهما بتشكيل

1 دوجلاس أي اشفورد: التطورات السياسية في المملكة المغربية، مرجع سابق، ص ص 59-60.
2 انظر الشاوي عبد القادر: **حزب الاستقلال 1944-1982**، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص20 وما بعدها.

مكتب المغرب العربي وتنسيق العمل لتوحيد كفاح الشمال الأفريقي، وكان سلطان المغرب محمد الخامس رغم ضغوط الإدارة الفرنسية يؤيد فكرة الاستقلال، ويدعم نشاطات حزب الاستقلال سرا لمواجهة السياسية الاستعمارية وظهر موقفه واضحا في خطاب طنجة سنة 1947، إذ طالب باستقلال بلاده وأكد ارتباطها الدائم بالشمال الأفريقي والعالم العربي[1]، واستطاع حزب الاستقلال تجنيد فئات الشعب وخاصة الطبقة الحضرية بالمدن للتمسك بمطلب الاستقلال، وفي سنة 1952 عمت المغرب المظاهرات وأعمال العنف مما جعل سلطات الحماية توجه له حملة منظمة من الاعتقالات والقمع للقضاء على وجوده السياسي، ثم توجهت بمشروع للإصلاح الإداري والسياسي بالمغرب رفض السلطان التوقيع عليه، وبدأ الاصطدام بينه وبين ممثل الحماية جوان، وإثر رفض محمد الخامس لطلب جوان بإدانة أعمال حزب الاستقلال بدأت الإقامة العامة الفرنسية تفكر في عزل السلطان عن عرشه، وخططت لذلك مع أعوانها الإقطاعيين، إذ نظم التهامي الجلاوي حملة دعائية لمهاجمة سلطة الملك وناد باختيار خليفة جديد للمغرب مقدما ابن عرفة المتقدم في السن للمبايعة، وهكذا تم عزل الملك محمد الخامس ونفيه إلى جزيرة مدغشقر 20 أوت 1953، وتبين للسلطات الفرنسية أنها تخلصت من محمد الخامس، لكن هذا الإجراء أثار دهشة عارمة في أوساط المغربيين وحتى في الجزائر[2]، حيث أعطى دفعة جديدة للحركة الوطنية المغربية التي طالبت بعودة الملك والتسليم بالاستقلال[3]، واندلعت المقاومة الحضارية المسلحة وحركة الفداء بالمغرب ودون تنسيق مع الأحزاب الوطنية - مثلما حدث بتونس - وسارع حزب الاستقلال لاحتوائها

1 jean. LACOUTURE. Op cit.p p.204- 205.

2 نددت مختلف فصائل الحركات الوطنية بخلع الملك ودعت لإعادته إلى العرش، كما استنكرت موقف الحكومة الفرنسية، أنظر المنار: السنة 3 العدد 49 (20 نوفمبر 1953)، ص1.

3 أنظر التصريح الذي بثه الفاسي من إذاعة صوت العرب بالقاهرة مطالبا فيه بعودة الملك ومعلنا انطلاق المقاومة، الفاسي علال: نداء القاهرة، ط1، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1959، ص 3 -4.

والمساهمة فيها بدور لا ينكر[1]، كما كثف من عمله الديبلوماسي والإعلامي على الصعيد العربي والدولي لتدويل القضية المغربية والدعوة لاستقلال المغرب، وفي مارس 1954 شكل حزب الاستقلال حركة المقاومة المغربية التي خاضت كفاحا مسلحا بمناطق الريف وبالتنسيق مع الثوار الجزائريين بدء من يوم 2 أكتوبر 1955.

وهكذا أصبحت السلطات الفرنسية تفكر جديا في قضية تعاون جيوش التحرير للمغرب العربي وتخشى تأزم الموقف، فدعت بعد أسبوع من اندلاع المقاومة قادة الحزب المعتدلين لحل المشكلة المغربية، وأبدت استعدادها للتفاوض على أساس إيقاف المقاومة المسلحة ومنح البلاد الاستقلال وعودة الملك محمد الخامس، وبوشرت مشاورات إكس ليبان في أكتوبر 1955، وتمكنت السلطات الفرنسية خلالها من تمرير أهدافها والمماطلة في إنهاء مفاوضات الاستقلال النهائية الى غاية يوم 2 مارس 1956، وقد كان الاستقلال المعلن ناقصا ومشروطا بالتبعية الاقتصادية والسياسية لفرنسا، وقد عبرت حركة المقاومة عن استمرارها في المقاومة الى جانب الجزائر، لكن قادة حزب الاستقلال والقصر أرغمتها على إنهاء نشاطها بالشمال وتحويله إلى مناطق الجنوب[2].

وقد لقيت مهمة بناء الدولة المغربية بعد الاستقلال صعوبات ومسؤوليات جديدة، ففي حين كانت عناصر جيش التحرير الوطني تدعوا إلى تعزيز دعم الكفاح الجزائري كان التوجه القطري يعمل على تعزيز الاستقلال والتعاون مع فرنسا فنيا واقتصاديا، ومثل استمرار الثورة الجزائرية تهديدا واضحا للعلاقات المغربية – الفرنسية، كما أن التطور السياسي كشف عن وجود قوى اجتماعية متناقضة داخل المغرب، بعضها هيأ لها الاستعمار سبل الاستمرار وأدى تحالفها مع القصر إلى تفويت الفرصة على حزب الاستقلال في تطبيق برامجه الإصلاحية، وعلى الرغم من إسهام هذا الأخير في الإشراف على الحكومة إلا

1 أنظر الشاوي عبد القادر: مرجع سابق، ص 32.
2 الشاوي عبدالقادر: المرجع نفسه، ص40

أن الاختلافات السياسية والتناقضات التي كان تجمعها أدت في بداية سنة 1959 إلى ظهور الانشقاق في صفوفه، وذلك بظهور جناح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية[1]، وهو الأمر الذي جعل ميزان القوى في المغرب يميل لصالح القصر ودوائره.

ومن خلال ما سبق نستخلص أن حركة المقاومة السياسية في المغرب ارتبطت بحركة المقاومة المسلحة، وبرزت خلال العشرينيات في شكل غير منتظم، وكان لصدور الظهير البربري تأثير بارز على نمو نشاط الحركة الوطنية في المغرب، حيث كانت حملة الشجب والرفض قوية والعزيمة على بلورة نشاط سياسي وطني أقوى، وخلال الثلاثينيات انتظم نشاط الحركة الوطنية في أحزاب رسمية، طالبت بتكريس الحقوق السياسية للمغربيين وإلغاء الحماية الفرنسية على البلاد.

كما أن الحركة الوطنية في المغرب تميزت بانقساماتها الطولية والعرضية، ومع ذلك فان القواسم الوطنية كانت دائما تجمعها للدفاع عن المصالح المشتركة، وقد ساعدتها المحن والسياسات الاحتفالية في تقوية نشاطها وترشيده باتجاه المطالبة بالاستقلال والتمسك بسلطة الملك باعتبارها ضمانة لتكريس الوحدة الترابية، وانه وعلى الرغم من المسيرة النضالية الشاقة التي قادتها النخب الوطنية وعلى رأسها حزب الاستقلال فان مفاوضات الاستقلال لم تصف التركة الاستعمارية بالطموح المأمول.

---

1 انظر – جبرو عبد اللطيف: **إكس ليبان، ملفات وحقائق**، مطبعة إكسيل برنت، الرباط،2002، ص– ص، 33 - 36.

تاسعا
تطور نشاط الحركة الوطنية
في ليبيا 1919 - 1951

ساعدت ظروف انهزام ايطاليا في الحرب العالمية الثانية في التعجيل باستقلال ليبيا، وهكذا تحولت ليبيا من ارض ايطالية مهددة بالاستيطان الايطالي إلى دولة مستقلة متحدة عام 1949، لكن صعوبات جمة كانت تواجه الدولة المستقلة، ولعل ذلك راجع إلى انقسامها بين ثلاث ولايات، وتسلط القوى الغربية عليها، وكذا ضعف تجربتها النضالية السياسية مقارنة بتجربتها الجهادية التي تولتها الحركة السنوسية.

أولا: تجربة الحركة الوطنية الليبية داخل الوطن وخارجه

عرفت ليبيا حركة سياسية نشطة في ظل الإصلاحات التي أرستها ايطاليا في البلاد غداة الحرب العالمية الأولى، خاصة عندما اعترفت لبرقة وطرابلس بالاستقلال الذاتي وشكلت المجالس المحلية التشريعية والتنفيذية، وقد منح الايطاليون ادريس السنوسي لقب" أمير" على برقة، وقرر زعماء طرابلس ومنهم بشير السعداوي مبايعته أميرا على البلاد كلها، ولكن انقلاب السياسة الايطالية في عهد "موسيليني" واشتداد مقاومة عمر المختار أنهت هذه التجربة السياسية، وقد اضطر ادريس السنوسي وأتباعه للجوء إلى مصر والاستقرار هناك وقف الشروط المصرية التي تمنع إظهار نشاطهم المعادي لايطاليا.

وقد انشغل أكثر المهاجرين بتحصيل معاشهم فلم يسهموا في النشاط السياسي ولم يكن بمقدورهم الاستمرار في الجهاد، وقد ألفت بعض اللجان التضامنية في البلاد العربية ومنها لجنة الدفاع الطرابلسية البرقاوية في دمشق بقيادة بشير السعداوي وعمر شنيب ولكن نشاطها كان فاترا، وقد ساعد

السعداوي شكيب أرسلان في المرافعة عن القضية الطرابلسية عبر صحيفة الأمة العربية، وحج عام 1931 وألقى خطابا على مسمع آلاف من الحجاج في مكة ندد فيه بمظالم الايطاليين في ليبيا[1].

وقد تحولت مصر وتونس إلى مركز للنشاط السري الوطني، أسست فيهما الجمعيات والصحف، وظلت القضايا الوطنية تحض بنقاش الأعيان، وانتقل الانشغال بالهم الوطني الى النخب السياسية المتعلمة من الجيل الجديد، وقد ازداد النشاط الوطني الليبي تأججا واتساعا مع استحكام العداء الايطالي البريطاني الذي انتهى بدخول ايطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا، حيث استغل المناضلون الليبيون الفرصة لتوحيد صفوفهم والاستفادة من الموقف البريطاني الداعم لحركتهم المسلحة ضد ايطاليا،

ثانيا: الحرب العالمية الثانية وكفاح الليبيين من اجل التحرر

خلال الحرب العالمية الثانية لجأت السلطات البريطانية للاستعانة بنفوذ السيد ادريس السنوسي في تجنيد الليبيين ضد ايطاليا، ودخلت في مفاوضات معه لم تفضي إلى نتائج حاسمة خاصة ما تعلق بإقرار مبدأ الاستقلال كشرط لمشاركة الليبيين في الحرب، وعليه قرر محمد ادريس عقد اجتماع عام لأعيان قبائل المهاجرين الليبيين في 20 أكتوبر 1939 وقرر المؤتمر تفويض الأمير لمواصلة المفاوضات مع الحكومة البريطانية لتكوين جيش سنوسي يشترك في مواجهة الايطاليين وتحرير البلاد، وان لم ينل ادريس السنوسي مبدأ الإقرار باستقلال البلاد لكنه وثق في وعود بريطانيا بالاستجابة لهذا المطلب، وهو أمر لم يعجب بعض الزعماء الطرابلسيين الذين أعلنوا معارضتهم لموقف السنوسي خلال

---

1 انظر مجيد خدوري: **ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي**، مرجع سابق، ص – ص 34–39.

الاجتماع العام الذي عقد بالقاهرة يوم الثامن أوت 1940، وصاغ السنوسي وأنصاره الكثيرون قراراهم ممثلة في:

- وضع الثقة في بريطانيا التي تساعد في تخليص ليبيا من براثن الاستعمار الايطالي.
- إعلان الإمارة السنوسية وتجديد الثقة في إمارة ادريس السنوسي.
- تكوين هيئة استشارية للأمير وحكومة سنوسية تشرف على شؤون البلاد مؤقتا.
- طلب مساعدة بريطانيا والعمل تحت إمرها لطرد الايطاليين من البلاد.

وهكذا مضى ادريس السنوسي في تنظيم قوات عسكرية ليبية تعمل تحت إمرة البريطانيين، وقام بدعاية واسعة لتجنيد الليبيين داخل الوطن وفي بلدان اللجوء للمشاركة في الحرب، وقد حاربت القوات السنوسية جنبا إلى جنب مع القوات البريطانية في معارك الصحراء، وخاضت العديد من المعارك وساهمت في الاستيلاء على الأراضي البرقاوية وفي طرد الايطاليين من بنغازي، وعندما وصل الجنرال الألماني رومل إلى طرابلس وطرد الانجليز من برقة كان للسنوسيين دور حاسم في ترجيح كفة البريطانيين في صد الزحف الايطالي على مصر وفي معركة العلمين والمعارك الصحراوية الأخرى.

وفي نهاية عام 1942 استولى البريطانيون على برقة وأنشأوا بها إدارة عسكرية في انتظار النظر في مصيرها مستقبلا، وفي بداية عام وضع الأساس الذي قامت عليه الإدارة العسكرية لملء الفراغ الناجم عن زوال الإدارة الايطالية، واستعانت بالشخصيات الوطنية في إدارة الشؤون الأهلية، وامتد نفوذ البريطانيين إلى طرابلس، في حين قامت القوات الفرنسية المرابطة في تشاد والجزائر باحتلال منطقة فزان وإحلال الإدارة الفرنسية بالإقليم،

وقد استغل الوطنيون الليبيون في برقة وطرابلس الفرصة للمطالبة بإشراكهم في إدارة البلاد، وفي نشر الوعي الوطني والمطالبة باعتماد أحزابهم وجمعياتهم

الوطنية، ولعل هذه المطالب الملحة دعت بريطانيا للاستنجاد بادريس السنوسي وإحضاره إلى برقة، حيث زار في جويلية 1944 الإقليم وحضر احتفالات النصر، ودعا الليبيين إلى الهدوء في المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد والتمسك بمشروع الإمارة السنوسية[1].

ثالثا: الحركة الوطنية ومطلب استقلال البلاد

على الرغم منة استقرار إدريس السنوسي ببرقة وإعلانه من جانب واحد عن تشكيل مؤسسات الحكم الذاتي إلا أن مصير البلاد كان غامضا وهو ما تخوفت من النخب الوطنية الليبية[2]، حيث كانت قوات الحلفاء تهيمن على كامل الأراضي الليبية وترفض التسليم باستقلال ليبيا، إذ احتلت فرنسا إقليم فزان المجاور الجزائر وكانت لها أطماع واضحة للهيمنة عليه، كما سيطرت القوات البريطانية على إقليمي طرابلس وبرقة، وأقامت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية لها بطرابلس[3]،

وهكذا خرجت ليبيا من الحرب العالمية الثانية وهي ممزقة على هذا الوضع وزاد من سوء ذلك تدهور أوضاعها الاقتصادية بسبب الحرب التي عمت أراضيها، وأمام تماطل الحلفاء وتزايد مطامحهم الاحتفالية نشط إدريس السنوسي والأحزاب السياسية في المطالبة بوحدة واستقلال البلاد[4]، وقد تبنت الجامعة العربية القضية الليبية، وقد كان عبد الرحمان عزام زعيما ليبيا وقوميا[5].

وبعد زيارة لجنة دولية لليبيا سنة 1948 دعت إلى منح الأقاليم الليبية استقلالها إلا أن الدول الغربية الأربعة التي كانت تبحث عن نفوذ بليبيا تقدمت

---

1 مجيد خدوري: المرجع نفسه، ص 71.
2 المرجع نفسه، ص ص 287-288.
3 ينظر، مجموعة مؤلفين: **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**، مرجع سابق، ج2، ص240.
4 **المرجع نفسه**، ج2، ص 242.
5 جلال يحي: **المغرب الكبير**، **ج4**، مرجع سابق،ص ص 239-290.

بمشروع للأمم المتحدة سنة 1949، ينص على تجزئتها إلى ثلاث أقاليم هي طرابلس وبرقة وفزان كمناطق نفوذ إيطالية وبريطانية وفرنسية على التوالي، لكن المصلحة السوفياتية تعارضت مع هذه القسمة، وأثار هذا الإجراء موجة سخط عارمة بليبيا، واجتاحت كامل المدن مظاهرات واصطدامات بالقوات الأجنبية، وأعلنت حملات الاحتجاج الواسعة إلى درجة التهديد ببدء المقاومة المسلحة، ونتيجة لهذه الاضطرابات قررت جمعية الأمم المتحدة في نوفمبر 1949 منح ليبيا الاستقلال بعد مرحلة انتقالية لا تتعدى بداية جانفي 1952[1].

واحتفلت ليبيا باستقلالها في نوفمبر 1949 تحت حكم الملك ادريس السنوسي وانضمت إلى الجامعة العربية، وشكلت بها حكومة مؤقتة وجمعية تأسيسية وضعت الدستور الفدرالي للمملكة في أكتوبر 1951، وأعلن رسميا عن استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951 [2].

وعلى الرغم من استقلال ليبيا المبكر إلا أن الدول الغربية استغلت ضعف إمكانياتها الاقتصادية ووضعها الفيدرالي المجزأ لتمارس ضغوطا عليها باسم معاهدات التعاون، إذ أقامت بريطانيا قواعد عسكرية لها بطرابلس حسب اتفاقية 1953 وأثارت هذه الاتفاقية سخطا كبيرا في الأوساط الليبية، كما منحت الولايات المتحدة الأمريكية امتياز كراء قاعدة هويلس الجوية في سبتمبر 1954، وظلت فرنسا من جهتها تماطل في الانسحاب من فزان إلى غاية أوت 1955[3].

وقد شكلت الضغوط العسكرية الأجنبية وحالة التجزئة والضعف التي عرفتها ليبيا هاجس النضال الوطني الشعبي في مرحلة الاستقلال، حيث نشطت

1 مجموعة مؤلفين: **المرجع نفسه**، ص 247.

2 نص هذا الدستور على تشكيل ثلاث اقاليم هي: طرابلس، برقة، بنغازي، ولكل ولاية هيئة حكومية وحاكم ينوب عن الملك، ولها تمثيل بمجلس البرلمان وتخضع لرقابة الحكومة الفدرالية، ويمثل الملك السلطة العليا في الدولة.

3 انظر نايت بلقاسم مولود قاسم: **المرجع السابق**، ص 65.

عناصر الوطنية المعارضة في نشر أفكار القومية في ليبيا والدعوة إلى التحرير الشامل، مما جعل النظام الملكي الليبي ينصاع للمطالب الوطنية ويسعى إلى تجسيدها بمختلف السبل.

ونخلص أخيرا الى أن الحركة الوطنية التي انتشرت في إقليمي برقة وطرابلس كان لها نشاط محوري في بلاد المهجر، وأنها جندت إمكانياتها لاستغلال فرصة الحرب العالمية الثانية وانهزام ايطاليا للمطالبة باستقلال البلاد، وقد واجهت إدريس السنوسي والزعامات الوطنية مصاعب جمة للوصول إلى تحقيق المطامح الوطنية، لكن الظروف الدولية وحملة التجنيد الواسعة والضغوط الشعبية الليبية أسهمت في إنضاج مشروع استقلال ليبيا منذ عام 1949.

عاشرا
السياسة الفرنسية في موريطانيا وردود الفعل الوطنية

امتدت لموريطانيا أو بلاد شنقيط الواقعة في الشمال الغربي لقارة افريقيا الأطماع الاستعمارية في العصر الحديث، وذلك على الرغم من فقرها وطبيعتها الصحراوية، فكانت من نصيب فرنسا التي احتلتها في بداية القرن العشرين وجعلتها مستعمرة فرنسية، وقد طبقت بها سياسة شبيهة بسياستها في شمال افريقيا، وفي مرحلة النضال الوطني حاولت فرنسا أن تفصلها عن محيطها العربي الإسلامي وتربطها بافريقيا وتجعلها تدور في فلك سياستها الجديدة في افريقيا.

أولا – الاحتلال الفرنسي لموريطانيا:

سكان موريطانيا خليط من العرب والبربر والمستعربين والزنوج، اختلطت هذه الأجناس فأصبح من الصعوبة التمييز بينها، والزنوج أصولهم أفارقة والبربر في الغالب من صنهاجة أما العرب فهم أحفاد حمير قدموا إلى موريطانيا أثناء الفتح الإسلامي وسميت موريطانيا بأسماء مختلفة منها بلاد المغافرة نسبة إلى بطن من بطون حسان نزحت إلى البلاد خلال القرن السابع الهجري، وبلاد شنقيط نسبة إلى مدينة شنقيط الحاضرة العلمية المشهورة. وقد حافظت موريطانيا على استقلالها القائم على النظام القبلي في إطار سلطة القبيلة وهي وحدة سياسية واجتماعية قائمة بذاتها في موريطانيا

وقد ظهر تنافس استعماري على احتلال البلاد حسم باتفاقية 1904 بين بريطانيا وفرنسا، حسم لصالح الأخيرة، وشرعت فرنسا في احتلال البلاد بين سنتي 1901-1905 وضمتها إلى مستعمراتها في السينغال.

وهكذا تأخر احتلال موريطانيا الى مطلع القرن العشرين وان كانت الأطماع الفرنسية قديمة بحكم ارتباط صحراء موريطانيا بالجزائر وبمستعمرة

السنغال، وقد بدأ الاكتشاف المنظم لموريطانيا خلال القرن التاسع عشر، وفي زمن نضج التوسع الاستعماري الفرنسي في افريقيا للربط بين الجزائر ومستعمرة السنيغال، ولهذا وجه إليها عدد من المستكشفين، كان من أهمهم: "ليوبولد باني" والملازم "ماج" والنقيب "هانري فينصال"، وقد مهد هؤلاء لاستكشاف موريطانيا ولطرح مشروع ربط مستعمرتي الجزائر والسنغال بخط حديدي عابر للصحراء وبلاد السودان بولغ في جدواه الاقتصادية[1].

ولم يتجسد احتلال موريطانيا إلا في مطلع القرن العشرين ويمكن أن نسجل أن الاحتلال الفرنسي لموريطانيا تأخر لجملة عوامل منها:

- ضآلة المغريات الاقتصادية بعد أفول نجم تجارة العلك وتحول الثقل الاقتصادي من حوض نهر السنيغال إلى كايور، وتأكيد أصحاب الرحلات الاستكشافية على فقر المنطقة من الثروات الطبيعية.
- تركز الاهتمام الفرنسي على احتلال السودان النيجري وثروته المعدنية الثمينة (الذهب).
- ارتباط التوسع في موريطانيا بمضاعفات القضية المغربية التي لم يحل التنافس المحموم بشأنها بين الدول الاستعمارية قبل مطلع القرن العشرين[2].

إن موقع موريطانيا الاستراتيجي كان الدافع الحاسم لاتخاذ فرنسا قرار احتلالها، وذلك بحكم أهميته في تأمين المستعمرات المجاورة، وخوفا من المنافسة الاسبانية والانجليزية، ومن أجل ربط المستعمرات الفرنسية في إفريقيا بالجزائر.

---

1 انظر محمد ولد محمدن: المجتمع الموريطاني في القرن التاسع عشر (قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية)، اطروحة دكتراه، قسم التاريخ، جامعة تونس الاولى، 1996، ص 155 وما بعدها.

2 انظر محمد المختار ولد السعد: موريطانيا في السياسة التوسعية الفرنسية في القرن 19، حولية المؤرخ، يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين، عدد 3- 4(2005)، 267- 268.

وقد تم احتلال البلاد في ظروف صعبة بحكم طبيعة البلاد الصحراوية، واضطرت فرنسا لإغراء بعض الأمراء القبليين لتسهيل دخولها واستقرارها بالبلاد، ولقي هذا الاحتلال استنكار الشعب الموريطاني الساخط خاصة بعد إعلان إلحاقها بالسينغال عام 1904، إذ عمت المقاومة الشعبية أنحاء البلاد، وكان من نتائجها إلحاق خسائر كبرى بالفرنسيين، كان منها مقتل الحاكم العام الفرنسي على منطقة موريطانيا "كزافيني بوبولاني" عام 1905.

ومن أشد المقاومات الموريطانية قوة وتنظيما مقاومة الشيخ ماء العينين في الشمال، والتي تمكنت من استرداد منطقة الأدرار سنة 1906، وقد استمرت المقاومة في الشمال والجنوب إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث شكلت المقاومة مصاعب حقيقية للوجود الفرنسي.

وفي سنة 1920 اعتبرت فرنسا موريطانيا مستعمرة فرنسية يحكمها مقيم عام فرنسي، ويمثلها نائب في الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الجمهورية، وشرعت في تطبيق سياستها في البلاد، والقائمة على إخضاع الزعامات القبلية واحتوائها، والفرنسة، ونهب الثروات الاقتصادية.

وقد استأنف السكان البدو مقاومتهم ضد سياسة الإدارة الفرنسية الاحتلالية، وشكلت قبائل الرقيبات وكنتة والبرابيش فصائل عسكرية، شنت حرب عصابات واسعة امتدت إلى صحراء الجزائر وجنوب المغرب، وفي سبتمبر 1923 قتلت إحدى هذه الفصائل سرية فرنسية مكونة من 75 شخصا، وكان الرد الفرنسي حازما في استعمال القوة لإخضاع المتمردين الذين استمرت مقاومتهم حتى عام 1931، ولم يكن ذلك ليعني استقرار الوضع بالبلاد، ففي سنة 1932 وقع خلاف بين الفرنسيين وأمير الأدرار وأدى التراع المسلح إلى مقتل عشرات الجنود الفرنسيين(1).

---

1 عبد البري عبد الرزاق نجم: جمهورية موريطانيا الإسلامية، بيروت، 1966، ص ص 164-165.

ثانيا – الحركة الوطنية واستقلال موريطانيا

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت كثيرا من الزعامات الوطنية المطالبة بالإصلاح، وقد ألحت على إنشاء المدارس والاهتمام بشؤون السكان، وهكذا بدأت تظهر النزعة الوطنية المطالبة بالاستقلال، ورأت فرنسا أمام المتغيرات الدولية أن تغير من سياستها في المستعمرات، فبادرت في عام 1946 لمنح البلاد إصلاحات سياسية، تمثلت في إنشاء جمعية محلية منتخبة، وقد فاز الزعيم حرمة ولد بابانا على المرشح الفرنسي "رزاك" حاكم منطقة الترارزة، وعلى إثر هذه الانتخابات تشكل "حزب الاتحاد الموريطاني" بقيادة سيدي المختار نجاي وحزب "الوفاق الموريطاني"بقيادة حرمة ولد بابانا، وقد أحرز الحزب الأول نفوذا واسعا[1]، وفي عام 1951 جرت انتخابات الجمعية الإقليمية، وفاز فيها حزب الاتحاد التقدمي الموريطاني ب22 مقعد من أصل 24 مقعد.

وقد أرغم النضال الوطني الحكومة الفرنسية على تقديم تنازلات جديدة للحركة الوطنية، فصدر في جوان 1956 قانون يخول الحكومة اتخاذ مراسيم لتوسيع صلاحيات الجمعيات الإقليمية في المستعمرات، ومنحت هذه الجمعيات حق انتخاب المجالس التنفيذية وإقرار الميزانية المحلية، وقد أصبح زعيم حزب الاتحاد التقدمي الموريطاني مختار ولد دادة نائبا لرئيس المجلس الحكومي في موريطانيا في حين مال خصمه حرمه ولد بابانا لتأييد الطرح المغربي بخصوص مغربية موريطانيا[2].

وقد نجح مختار ولد دادة– المدعوم من قبل فرنسا – في الحفاظ على موريطانيا وحدة متكاملة، وجرت عدة مبادرات لتوحيد الصف الوطني في مواجهة السياسة الفرنسية، وعقد حزب الاتحاد التقدمي وحزب الوفاق

---

1 محمد يوسف مقلد: موريطانيا الحديثة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1960، ص174- 175.

2 السيد ولد أباه وآخرون: موريطانيا: الثقافة والدولة والمجتمع، ط2، م د و ع، بيروت، 2000، ص 95 وما بعدها.

الموريطاني اجتماعا في بداية عام 1957 أعلن عن ائتلاف الحزبين وتشكيل حزب موحد عرف باسم" حزب التجمع الموريطاني، وكل ذلك استعدادا لمسايرة السياسة الفرنسية الجديدة، والتي أقرت بموجب "القانون الإطار" استقلالا ذاتيا لموريطانيا، وقد فاز مختار ولد دادة وحزبه بالانتخابات وشكل أول حكومة محلية لموريطانيا في حزيران 1957 برئاسته[1]، ويكون ولد دادة ورفاقه قد اغتروا بالإصلاحات الفرنسية الشكلية وسياسة ديغول الجديدة في افريقيا، فدعوا للتصويت بنعم في انتخابات سبتمبر 1958، وكان ذلك يعني بقاء موريطانيا مستقلة ذاتيا وتابعة لفرنسا في إطار "المجموعة الفرنسية"، وهذا الأمر أثار معارضة بعض السياسيين الموريطانيين المطالبين بالاستقلال، وقد شجبوا سياسة تزوير الانتخابات الفرنسية ووقوع الزعماء الموريطانيين في المخطط الفرنسي الرامي لمنح موريطانيا استقلال شكليا وإبقائها تحت التبعية الفرنسية، وقد أنشأ هؤلاء "حزب النهضة" وطالبوا بالاستقلال الناجز[2].

ونظرا لتمسك الموريطانيين بفكرة الاستقلال وازدياد شوكة المعارضة لخط مختار دادة جنحت فرنسا لمنح موريطانيا الاستقلال التام وتتويج الزعماء الموالين لها على سدة الحكم، ووضع حد لأصوات قوى المعارضة المدعومة من المغرب وصاحبة التوجه العربي والمطالبة بالانفصال التام عن فرنسا والانضمام للمغرب، وبدأ المخطط الفرنسي بالإيعاز للمجلس الوطني بالمطالبة بالاستقلال وتكليف ولد دادة بإجراء مفاوضات الاستقلال في مارس 1960، وانتهى بإعلان استقلال موريطانيا في 28 نوفمبر 1960، وذلك على الرغم من معارضة المغرب وتمسكه بمغربية موريطانيا، وشهدت القضية سجالا في هيئة الأمم المتحدة بين الطرفين إلا أن اعترفت الهيئة الأممية باستقلال موريطانيا في 19 افريل 1961[3].

---

1 محمد يوسف مقلد: المرجع نفسه، ص – ص 186- 187.

2 محمد يوسف مقلد: المرجع نفسه، ص – ص 176- 177.

3 جلال يحي: المرجع السابق، ص– ص 402- 404 ومحمد يوسف مقلد: المرجع نفسه، ص178.

وهكذا يبدوا واضحا أن مهمة احتلال موريطانيا لم تكن بالسهلة، وقد واجهت فرنسا مصاعب جمة في تطبيق سياستها بالبلاد، واضطرت لإغراء الزعامات القبلية واعتمادها في حكم البلاد، وفي عهد نضج الحركة الوطنية تكررت الظاهرة، فلجأت السلطات الفرنسية لدعم العناصر الموالية لها لتزعم الحركة السياسية وتسلم السلطة لحظة الاستقلال.

خاتمة الكتاب

من خلال تناولنا لمظاهر التطور السياسي للأقطار المغاربية خلال الفترة الحديثة والمعاصرة نختم دراستنا بتسجيل النتائج الآتية:

- لقد سجل تاريخ المغرب منذ فجر التاريخ الحديث تحولات كبرى رسمت ملامحه القطرية، حيث خضعت الجزائر وتونس وليبيا للتبعية العثمانية وأبحت تدور في فلك إستراتيجيتها الداخلية والخارجية، وبقي المغرب الأقصى محافظا على سيادته متحديا العثمانيين وحلفائهم بطرح مشروعه القومي المنافس.

- إن صراع القوى الأوربية على الأقطار المغاربية أخذ أشكالا وصيغا مختلفة، وانتهى الى احتلال الجزائر عسكريا في وقت مبكر والتغلغل اقتصاديا وسياسيا في تونس والمغرب وليبيا، وقد أدت هذه السيطرة والهيمنة الى إنهاك السلط التقليدية وتحطيم البنى الاجتماعية، وربط اقتصاديات هذه الأقطار بالرأسمالية الأوربية، وهو ما أدخل تحولات عميقة على أوضاع هذه الأقطار.

- إن حركة مقاومة العدو وسياسته التغريبية أخذت أشكالا مختلفة، تقليدية وعصرية، فمن المقاومات الشعبية الى حركة الإصلاح وخيار المقاومة السياسية عبرت القوى الوطنية عن رفضها للمحتل وسياسته، وتدريجيا كانت تحقق مكاسب وطنية جزئية.

- لقد توفرت ظروف داخلية وخارجية أملت على حركات التحرر الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية تشديد لهجتها وتجذير مطالبها وتطوير أساليبها النضالية، وان كانت هذه الظروف قد عجلت بيسر استقلال ليبيا وموريطانيا فقد تطلب الأمر من وطنيي تونس والجزائر والمغرب الدخول في ثورات تحررية لتحقيق استقلالهم، وكانت ثورة الجزائر أطولهم عمرا وأشدهم قوة وأبلغهم تأثيرا، ليس على المستوى المغاربي فحسب بل امتدت الى الصعيد الدولي.

- إن الاستقلالات القطرية المحققة في ظروف مختلفة وبنسب متفاوتة من تجسيد السيادة عمقت الاختلافات بين الأقطار المغاربية، وذلك على الرغم من مظاهر التضامن ومشاريع الوحدة التي تبنتها حركات التحرر الوطنية، وقد زادت اختلافات الأنظمة وحساسياتها الإيديولوجية في استمرارية الانقسام المغاربي وامتداده الى المواجهة، وكان من المفيد لشعوب المنطقة تثمين الروابط المشتركة وتحقيق حلم الوحدة المغاربية.

الملاحق

الملحق رقم 1
غزوات عروج وخير الدين حسب مؤلف مجهول[1]

"وكان عروج في مدة إقامته في جيجل كتب إليه أهل الجزائر كتابا يرغبونه في القدوم عليهم وجهاد عدوهم المجاور لهم في الحصن الكائن بالجزيرة وكان قد أضر بهم غاية الضرر، وضيق بهم غاية التضييق، فلما وصل كتابهم إليه وعلم ما هم عليه من العدو الكافر أدركته حمية الإسلام وداخلته نخوة الجهاد واستخار الله تعالى في الذهاب إليهم فأوصى تلك الناحية من أهل جيجل أنه إذا قدم أخوه خير الدين يهيئ له مددا من الغزاة يستعين بهم على الجهاد أهل ذلك الحصن، فبعد ذلك بمدة وصل أخوه خير الدين إلى جيجل فلقيه أهل تلك الناحية بالترحيب والتسهيل وعرفوا له قدره الملوكي وبلغوه وصية أخيه المتضمنة لإرسال المدد، فهش لذلك وأنعم به وجهز له مائتين وثمانين من الغزاة بجميع ما يحتاجون إليه ورجع خير الدين إلى تونس فوصل هذا العدد إلى مدينة الجزائر فاهتز لقدومهم عروج وأكرمهم ووسع لهم في الجراية...

فلزم عروج رئيس المدينة هو وجماعته الغزاة وكافة أهل المدينة ونشر أعلامه وتهيأ لقتالهم مستعينا بالله تعالى، فقرب الكفار من المدينة وتترسوا كما هي عادتهم في الحرب ونصبوا ألويتهم المغطوسة وشرعوا في قتال المدينة وتكالبوا على أخذها فهال عروجا أمرهم فوقعت المشورة بينه وبين عسكره فاتفق رأي عروج على الخروج إليهم والهجوم عليهم ورأى أن ذلك مما يكسر شهوتهم ويذهب نخوتهم، فساعده جماعته على ذلك فانتهز الفرصة وخرج منفردا بنفسه فتبعه كافة العسكر وفتحوا أبواب المدينة وكبروا تكبيرة واحدة وهجموا على عسكر العدو منحهم الله اكتفافهم يقتلون كيف شاؤوا ويأسرون كيف شاؤوا

1 مجهول: غزوات عروج وخير الدين، تحقيق نور الدين عبد القادر، الجزائر، 1934، ص ص 27-30.

وفر الكفار عن المحل الذي كانوا تترسوا به وتركوا ألويتهم منصوبة فنكسها المسلمون وتبعوا أثارهم فاستأصلوهم قتلا حتى صارت دماؤهم تجري كالنهر، قالوا ولم يبق منهم إلا ألف والباقون قتلوا عن آخرهم ثم إن هذه الباقية ركبوا في أجفانهم وذهبوا إلى بلادهم".

الملحق رقم 2
حملة سنان باشا على تونس كما وصفها ابن ابي دينار(1)

"ولما تمت أخبار تونس وما حل بها إلى ملك بني عثمان وهو السلطان سليم جعل الله النصر والتمكين في عقبه إلى يوم الدين، تاقت همته إلى نزع الديار التونسية من أيدي الكفرة ويبدل عوضهم أناسا بررة... فانتدب لهذا الأمر سنان باشا وجعله سردار العسكر وأضاف إليه من يكون له النظر على المراكب البحرية ومن كانت له بالبحر خبرة وذراية وهو قبطان البحر قلج علي باشا... وانعم السلطان عليهما بتشاريفه المعتادة وحكمهما فيما يحتاجان إليه من آلات السفر وزيادة، وشحنت المراكب بما يحتاج إليه من الذخائر والأموال وآلات الحرب وبرز العسكر من القسطنطينية غرة ربيع الأول سنة إحدى وثمانين وتسعمائة، وكان يوم خروج العسكر يوما مشهودا وشحنت الأغربة بالرجال وعددها مائتا قطعة

وفي الرابع والعشرين من الشهر بلغوا حلق الوادي... وكان من قدر الله تعالى قبل وصول العمارة العثمانية بيوم وصل إلى تونس الباشا حيدر من القيروان... وكذلك مصطفى باشا صاحب مدينة طرابلس فحضر إلى تونس و نزلا معا بإزاء المدينة في سيجوم لقصد محاصرتها وفي آخر اليوم ظهرت مراكب أخرى في البحر... وجاءتهم الأخبار من عند الوزير سنان باشا... فلما سمع عندهم الخبر قويت نفوسهم...

فلما رأى السلطان محمد الحفصي ومن معه من النصارى كثرة العساكر علموا أن لا طاقة لهم بالقتال، هذا مع أن قلعة تونس كان أكثرها خرابا لتواتر المحن وقلة الاهتمام وكذلك المدينة لم تكن معمورة بأهلها بل غالبها خراب

---

1 ابن أبي دينار: المؤنس في أخبار افريقيا وتونس، تحقيق محمد شمام، تونس، 1963، ص-ص 175-189.

أيضا... فعجزوا عن تحصيل البلد وقلعتها فخرجوا... عند ذلك خلت المدينة وقصبتها و لم يبقى بهما من يصونها فدخل العسكر العثماني من كل جهة وملكوا المدينة وقلعتها وحصونها...

ولما أتم سنان باشا ما فتح الله عليه بحلق الوادي ثنى عزمه المبارك إلى البلد الذي لم يخلق مثلها في البلاد، فرجع بعسكره المنصور إلى تونس واجتمع بالغزاة المحاصرين قلعة البستيون وهم في أشد القتال... وملك المسلمون البستيون، ولما تم له هذا الفتح بعث بالخبر إلى الأبواب العالية... وأنعم على من كان في ركابه من الزعماء والأكابر وبدل إحسانه لمن كان معه من العساكر وأنعم على كل صاحب مرتبة بما يستحقه... ومهد البلاد وأمن العباد، وقمع وخافه أهل الفساد، وترك في تونس من العسكر العثماني دارا من ديار الينشرية... ورجع إلى تلك الديار".

الملحق رقم 3
معاهدة استسلام الجزائر سنة 1830[(1)]

اتفاق بين الكونت دي بورمون القائد العام للجيش الفرنسي وسموه داي الجزائر.

- تسلم القصبة وكل الحصون التابعة للجزائر وكذلك ميناء هده المدينة للقوات الفرنسية هذا الصباح على الساعة العاشرة (بتوقيت فرنسا).
- يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي بسمو داي الجزائر بأن يترك له حريته وكذلك كل ثرواته الشخصية.
- يستطيع الداي أن ينسحب مع عائلته وثرواته الشخصية إلى أي مكان يختار الاستقرار فيه، وما دام مقيما في الجزائر إنه يكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي وستقوم فرقة من الحرس بضمان أمنه وأمن عائلته.
- يؤمن القائد العام لجميع أفراد المليشيا نفس الامتيازات ونفس الحماية.
- تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ولن ينال من حرية السكان من جميع الطبقات ولا من دياناقم وممتلكاقم وتجارقم وصناعتهم.
- إن القائد العام يتعهد بشرفه على احترام ذلك.
- إن تبادل هذا الاتفاق سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح وستدخل القوات الفرنسية بعدها مباشرة إلى القصبة ثم على التوالي إلى كل حصون المدينة وإلى البحرية.

في المعسكر أمام الجزائر في 05 جويلية 1830

خاتم الداي حسين باشا.

---

1 نص وارد في عدد من المصادر والمراجع انظر مثلا، حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، مصدر سابق، ص 203-204 .

الملحق رقم 4

معاهدة باردو المبرمة بين باي تونس وحكومة الجمهورية الفرنسية في 12 ماي 1881[1]

معاهدة أبرمت في 12 ماي 1881 مع سمو باي تونس بسراية القصر السعيد ومؤسسة الحماية الفرنسية بالقطر التونسي حيث أن حكومة الجمهورية الفرنسية وسمو الباي يريدان أن يمنعا على الدوام تكرار التشويش الذي وقع حديثا بحدود الدولتين وعلى سواحل القطر التونسي، يريدان تمتين العلائق القديمة في الوداد وحسن الجوار، ولهذه الاسباب فان رئيس الجمهورية الفرنسية قد سمى وزيرا مفوضا السيد باريار الذي اتفق مع سمو الباي على الشروط التالية:

الفصل الأول: معاهدة السلم والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى القائمة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو الباي قد تأيدت وتجددت بكيفية صريحة.

الفصل الثاني: لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان الساميان المتعاقدان، فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، وقد يزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان: الفرنسية والتونسية وتقرران معا أن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن والنظام.

---

1 الرائد التونسي، 2 شعبان 1298هـ/ 29 جوان 1881.

الفصل الثالث: تتعهد حكومة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته، أو يعبث بأمن مملكته.

الفصل الرابع: تضمن فرنسا تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة الفرنسية ومختلف الدول الأوروبية

الفصل الخامس: يمثل فرنسا لدى سمو الباي وزير مقيم عام، تكون وضيفته السهر على تنفيذ شروط هذه المعاهدة، ويكون هو الواسطة بين فرنسا والسلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين.

الفصل السادس: يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها، وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذو صبغة دولية دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدما.

الفصل السابع: تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

الفصل الثامن: تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد، وتكون حكومة الباي هي المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق

الفصل التاسع: لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية.

الفصل العاشر: تعرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للتصديق عليها وتسلم الوثيقة المصادق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

حررت بالقصر السعيد في 12 ماي 1881.

الملحق رقم 5

اتفاق بين فرنسا والقطر التونسي لتحديد العلائق الكائنة بين هذين القطرين (اتفاقية المرسى 8 جوان 1883)[1]

لما كانت عناية حضرة الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية في القطر التونسي وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881 وكانت حكومة الجمهورية راغبة خالص الرغبة في تحقيق مراد حضرته توثيقا لعرى الوداد الميمون الكائن بين القطرين العامرين اتفق الفريقان على عقد اتفاق مخصوص بهذا الشأن، واعتمد جناب رئيس الجمهورية في ذلك على مسيو بيار بولس كامبون ووزيره المقيم بتونس الممتاز بنيشان اللجيون دونور من صنف أوفيسي ونيشان العهد ونيشان الافتخار من الصنف الأكبر الخ، فقدم الوزير المومأ إليه المحررات المؤذنة باعتماده في هذه الخطة، وإذ وجدت في تمام الأحكام والانتظام أبرم مع حضرة الباي المعظم الشروط المبينة في الفصول الآتية:

الفصل 1: لما كان مراد حضرة الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنساوية إتمام حمايتها تتكفل بإجراء الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إجرائها.

الفصل 2: الحكومة الفرنساوية تضمن قرضا يعقده حضرة الباي المعظم لتحويل أو لدفع الدين الموحد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز قدره 17550000 فرنك، ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط المرافقة لذلك وقد تعهد حضرة الباي المعظم أن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب الإيالة التونسية دون إذن الحكومة الفرنساوية.

1 وثائق الارشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 206، ملف 70، وثيقة 6.

الفصل3: يأخذ حضرة الباي المعظم من مداخيل الإيالة أولا المبالغ اللازمة للقيام بمقتضيات القرض الذي تضمنه فرنسا، ثانيا راتبه السنوي الملكي وقدره مليونان من الريالات التونسية أي 1200000 فرنك وما زاد على ذلك يعين لمصاريف إدارة الإيالة ودفع مصاريف الحماية.

الفصل 4: هذا الاتفاق مكمل ومثبت للمعاهدة المبرمة في 12 من شهر ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التثبيت والتكميل ولا تتغير به التراتيب التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

الفصل 5: يعرض هذا العقد على الحكومة الفرنساوية لتوقعه وتعاد حجة التوقيع إلى حضرة الباي المعظم بما أمكن من السرعة وإيذانا بصحة ما تقدم، حرر هذا الرسم وختمه الموقعان بختميهما.

حرر بالمرسى في 8 جوان سنة 1883

التوقيع علي باشا باي محل الطابع السعيد

التوقيع بولس كامبون محل طابع السفارة

الملحق رقم 6
معاهدة الحماية الفرنسية والمراكشية

نصت بنود اتفاقية فرض الحماية على المغرب ما يلي:

المادة 1: اتفاق الحكومتين على إقامة نظام جديد في مراكش يحتوي على الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى فرنسا فائدة في إدخالها إلى مراكش شريطة أن تراعي احترام الأوضاع الدينية وهيبة السلطان التقليدية والمؤسسات الإسلامية، وتتفاهم فرنسا مع اسبانيا بخصوص مصالحها الناجمة عن مركزها الجغرافي وممتلكاتها الإقليمية على الساحل المراكشي، وستحتفظ طنجة بصفتها الدولية الخاصة التي اعترف لها بها وسيحدد نظامها البلدي

المادة 2: يوافق السلطان على قيام فرنسا باحتلال أي جزء من مراكش تراه ضروريا للمحافظة على النظام وسلامة المعاملات التجارية بعد إخطاره بذلك، وان تقوم كذلك بأعمال البوليس في البر وفي المياه المراكشية.

المادة 3: تتعهد الحكومة الفرنسية بمساعدة السلطان وخلفائه من بعده ضد أي خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يعرضه للخطر هو وبلاده.

المادة 4: يحق للسلطان اتخاذ الإجراءات التي يتطلبها نظام الحماية بما في ذلك تعديل المعاهدات بناءا على اقتراح الحكومة الفرنسية

المادة 5: يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام في مراكش، يسهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون وسيط السلطان في علاقاته مع ممثلي الدول الأجنبية، ويكلف بصورة خاصة بكل المسائل المتعلقة بالأجانب، وتكون لديه

باسم الحكومة الفرنسية سلطة الموافقة ونشر كل المراسيم الصادرة من السلطان

المادة 6: يقوم ممثلوا فرنسا وقناصلها بتمثيل وحماية رعايا ومصالح مراكش في الخارج، ويتعهد السلطان بألا يبرم أي اتفاق ذي صيغة دولية بدون موافقة مسبقة من الحكومة الفرنسية

المادة 7: تتفق الحكومتان على وضع الأسس لتنظيم مالي جديد يحترم الحقوق المخولة لحاملي أسهم الديون العامة المراكشية، ويسمح بضمان التزامات الخزينة وجباية الضرائب بصورة منتظمة في مراكش

المادة 8: يتعهد السلطان بالامتناع عن عقد أي قرض عام أو خاص في المستقبل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بدون إذن فرنسا

المادة 9: خاصة بالتوقيع

الملحق رقم 7
برنامج نجم شمال إفريقيا لعام 1933[1]

القسم الأول:

1 – محو قانون الأهالي البغيض في الحال وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية.

2 – العفو العام عن كل أولئك الذين كانوا قد سجنوا، أو وضعوا تحت الرقابة الخاصة، أو نفوا لارتكابهم شيئا ضد قانون الأهالي أو قاموا بجرائم سياسية.

3 – الحرية المطلقة في السفر إلى فرنسا وإلى غيرها من البلاد الأجنبية.

4 – حرية الصحافة والاجتماع والتجمع وتوفير الحقوق السياسية والنقابية.

5 – إحلال مجلس وطني جزائري منتخب عن طريق التصويت العام محل المجلس المالي، الذي لا ينتخب إلا عن طريق التصويت المحدود.

6 – إلغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية وإحلال محلها مجالس بلدية منتخبة عن طريق التصويت العام.

7 – حق الجزائريين في تقلد جميع الوظائف العامة دون أي تمييز، مع المساواة في العمل وفي المعاملة للجميع.

8 – التعليم الإجباري للغة العربية، وحق (كل الجزائريين) في التعليم على جميع المستويات، وخلق مدارس عربية جديدة، كل الأعمال الرسمية يجب نشرها بالعربية والفرنسية في نفس الوقت.

9 – بخصوص الخدمة العسكرية (من الجزائريين في الجيش الفرنسي)، يجب الاحترام الكامل للآية الكريمة " ومن يقتل مؤمنا متعمدا . . ."

---

1 ابو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، ص ص 437- 439.

10 – تطبيق القوانين الاجتماعية والعمل (على الجزائريين أيضا)، وحق العائلات الجزائرية في الجزائر في الحصول على المساعدة من جراء البطالة، وفي المنح العائلية، إلغاء تام للتأمينات الاجتماعية.

11 – زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الصغار، وتنظيم أكثر عقلانية لنظام الري، وتطوير المواصلات، والمساعدة الحكومية، غير المعوضة، إلى ضحايا المجاعات الدورية.

القسم الثاني:

1- استقلال الجزائر الكامل.

2- جلاء تام لجيش الاحتلال.

3- تكوين جيش وطني.

حكومة وطنية ثورية:

1- مجلس تأسيسي منتخب عن طريق التصويت العام.

2- التصويت العام في كافة الدرجات وصلاحية الترشح إلى كل المجالس بالنسبة لجميع سكان الجزائر.

3- ستكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

4- تسليم جميع الممتلكات إلى الدولة الجزائرية بما في ذلك البنوك والمناجم والطرق الحديدية والموانئ والمؤسسات التي اغتصبها المحتلون.

5- تأميم الأملاك الكبيرة التي اغتصبها الاقطاعيون حلفاء المحتلين والكولون والشركات الرأسمالية، وتسليم الأراضي المؤممة إلى الفلاحين واحترام الأملاك المتوسطة والصغيرة وإعادة الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.

6 – حرية التعليم بالعربية واجباريته على جميع المستويات.

7- تعترف الدولة الجزائرية بحق تشكيل الاتحادات والتحالفات وحق الاضراب، وهي تتعهد بمناقشة القوانين الاجتماعية.

8 - المساعدة العاجلة للفلاحين لتخصيص قروض للفلاحة دون فائدة من أجل شراء الآلات والبذور والسماد وتنظيم الري وتحسين وسائل المواصلات...الخ.

المصدر: أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2 ص 437-439.

الملحق رقم 8
مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري جوان 1936[1]

انعقد المؤتمر الإسلامي في مدينة الجزائر يوم 7 جوان 1936، ورفع للحكومة الفرنسية الجديدة المطالب الآتية:

أولا: إلغاء سائر القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين.

ثانيا: إلحاق الجزائر بفرنسا رأسا، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية ومجلس النيابات المالية، ونظام البلديات المختلطة.

ثالثا: المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية، مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية لروح القانون الإسلامي، وتحرير هذا القانون:

- فصل الدين عن الدولة بصفة تامة، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه.
- إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا.
- إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها.
- إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية، وإلغاء اعتبارها لغة أجنبية.
- الحرية التامة في تعلم اللغة العربية، وحرية القول للصحافة العربية.

رابعا: الإصلاحات الاجتماعية:

- التعلم الإجباري للبنين والبنات.

---

1 **الشهاب**، عدد جويلية 1936.

- الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري.
- جعل التعليم مشتركا بين المسلمين والأوروبيين.
- الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات، وفي معاهد الإغاثة: كالمطاعم الشعبية، إنشاء خزينة خاصة للعاملين من العمال.

خامسا: الإصلاحات الاقتصادية:

- تساوي الأجر إذا تساوى العمل – تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة، توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والاحتراف على الجميع وعلى مقتضى الاحتياج دون تميز بين الأجناس.
- تكوين جمعيات تعاونية فلاحية، ومراكز لتعليم الفلاحين
- الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض
- توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال
- إلغاء قانون الغاب

سادسا: مطالب سياسية:

- إعلان العفو السياسي العمومي.- توحيد هيأة الناخبين في سائر الانتخابات
- اعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه – النيابة في مجلس الأمة.

الملحق رقم 9
بيان الشعب الجزائري فيفري 1943[1]

وثيقة قدمها مجموعة من النواب الجزائريين لسلطات الحلفاء، تضمنت تمهيدا وخلصت للقول "... ان الشعب الجزائري يطالب منذ الآن بما يلي:

أ- استنكار الاستعمار وتصفيته، بمعنى إنهاء سياسة الإلحاق واستغلال شعب لشعب أخر، ان هذا الاستعمار ليس سوى شكل جماعي للرق الفردي في العصور الوسطى، ومن جهة أخرى فهو أحد الأسباب الرئيسية للمنافسات والمنازعات بين الدول الكبرى.

ب - تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع البلدان، صغيرة كانت أو كبيرة.

ج - منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن:

1 - الحرية والمساواة المطلقتين لجميع سكانها بدون تمييز بالعنصر أو الدين.

2 - إنهاء الملكية الإقطاعية بتطبيق اصلاح زراعي كبير، وتأمين حق العيش للطبقة الكبيرة من العمال والفلاحين.

3 - الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية.

4 - حرية الصحافة وحق الاجتماع.

5 - التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا

6 - حرية الديانة لجميع السكان والعمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة لجميع الأديان.

7 - المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم، مثلما فعلت حكومة صاحب الجلالة البريطانية وكما فعل الجنرال "كاترو" في سوريا، وحكومة الماريشال بيتان والألمان في تونس، وهذه الحكومة هي

---

1 أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، ص ص 268-271.

وحدها التي تستطيع أن تشرك في جو من الوحدة المعنوية الكاملة الشعب الجزائري في الصراع المشترك.

هـ - إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمساجين السياسيين، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه.

الملحق رقم 10

ميثاق المؤتمر الوطني التونسي المطالب بالاستقلال(1)

اجتمع الحزبين الدستورين والاتع حاد العام التونسي للشغل وواتحاد الموظفين التونسيين واساتذة من الزيتونة يوم 23 أوت 1946 وأقروا بعد المداولة التصريح الاتي:

"حيث ان البلاد التونسية كانت قبل سنة 1881 دولة ذات سيادة مرتبطة بالخلافة الاسلامية بروابط روحية أكثر منها سياسية.

وحيث كانت السيادة التونسية معترفا بها دوليا، وقد أيد هذا خاصة ما أبرمته تونس من مختلف المعاهدات مع الدول.

وحيث عمدت تونس بعد أن دافعت عن استقلال البلاد لدى الدولة العثمانية نفسها إلى إرغامها على قبول حمايتها بمقتضى معاهدة أجبر الملك محمد الصادق على إمضائها بالقوة القاهرة، و لم يصادق عليها الشعب يوما من الأيام.

وحيث أن معاهدة باردو لم تخرج الدولة التونسية من الأسرة الدولية، و لم تجردها من سلطتها الداخلية والخارجية.

وحيث إن الحماية قد استحالت بعد مضي خمس وستين سنة إلى نظام استغلال استعماري، جردت به تونس من سيادتها ومن خيراتها تجريدا منظما، في حين أن مفهوم معاهدة باردو واتفاقية المرسى ومنطوقهما يقضيان بأن تكون الحماية نظاما وقتيا شبيها بوصاية بسيطة.

---

1 المجلة التاريخية المغربية، العدد 23-24، (نوفمبر 1981)، ص ص 426-428، وعلال الفاسي: المصدر السابق ص 89-92 .

وحيث إن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة، وحلت محل الدولة المحمية في مباشرة الحكم والتصرف في الشؤون العلامة.

وحيث إن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية التي هي حق خاص لجلالة الباي حتى أصبح جلالته شبيها بموظف شرفي سام مضغوط على حريته الشخصية، وإن وزراء الدولة التونسية صاروا مجرد شخصيات لتزيين المحافل، وإن العمال (المديرين والمحافظين) أصبحوا أعوانا ينفذون أوامر المراقبين المدنيين الفرنسيين، وحيث إنها نزعت السلطات جميع الموظفين التونسيين وأسندها لموظفين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم في غالب الأحيان سالمتين من الطعن.

وحيث إن فرنسا التي التزمت علانية بحماية شخص الباي وعائلته قد خرقت المعاهدة مرة أخرى فخلعت عنوة ملك البلاد الشرعي جلالة محمد المنصف معتدية حتى على القواعد الأصلية للدين الإسلامي.

وحيث إن هذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إداري مضطرب لا هو إلحاق ولا حكم ذاتي، وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية وتلاشت فيه المسؤوليات.

وحيث سلكت فرنسا منذ أول عهد الحماية سياسة تفقير الأهالي مغتصبة أخصب أراضيهم ومخصصة أكثر من ثلثي الميزانية التونسية للموظفين (وجلهم من الفرنسيين)، وهي ميزانية لا رقابة للشعب عليها تتكون من جبايات تفرض على عدد السكان لا على الثروات، وقد فرضت على تونس سياسة نقدية وجمركية وتجارية تضر باقتصادها، ولا تعود بالفائدة عليها في مبادلاتها مع البلاد الأجنبية.

وحيث كانت سياسة التفقير هذه هي نتيجة سياسة تعمير البلاد بواسطة المعمرين والموظفين، وفتح باب التجنس للأهالي، ومنح الجنسية الفرنسية للمالطيين الانجليز والروس البيض والاسبان الجمهوريين وحتى الايطاليين في

العهد الأخير لإكثار عدد الرعايا الفرنسيين بالنسبة لعدد الأهالي والقضاء على شخصية البلاد التونسية.

وحيث أدى الإسراف المالي الذي تقتضيه هذه السياسة إلى عجز سلطة الحماية عن القيام بواجباتها الاجتماعية نحو السكان العرب من حيث التغدية والسكن والإسعاف والتعليم.

وحيث أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد ولم تؤد رسالتها التمدينية المزعومة التي تريد أن تبرر بها فرض حمايتها على البلاد.

وحيث إن في تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة في تونس بالبرلمان الفرنسي اعتداء جديدا على السيادة التونسية، ونقضا خطيرا لأساس الوضعية الدولية للحماية.

وحيث إن التونسيين قد حرموا في بلادهم من الحريات الأولية، وهي حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتنقل، وعاشوا أكثر من عشرين سنة تحت الأحكام العرفية.

وحيث لم تحترم الدولة الحامية تعهداتها في حراسة أمن الدولة، وسلمت البلاد لدول المحور، بينما بذل التونسيون دماءهم في كل مناسبة للدفاع عن فرنسا وحلفائها.

وحيث إن معاهدة باردو نصت على أن الحماية في جوهرها نظام وقتي، وأن مصالح الفرنسيين الناتجة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستقرار.

وحيث إنه من جهة أخرى لا يمكن لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة في تقرير مصيره بكامل الحرية.

وحيث إن الاستعمار يعتبر بحق سببا للتنافر بين الدول، ومثارا لمشاكل دولية، وقد عبرت الأمم المتحدة عن استنكارها له بحكم صريح، وجعلت من الأهداف التي خاضت من أجلها غمار الحرب:"حق الشعوب كلها في اختيار نوع الحكم الذي ترتضيه لنفسها، واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التي انتزعت منها قهرا".

وحيث إن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتتأكد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة، وقد كانت فرنسا من بين الدول الاستعمارية التي صادقت على المبدأ القائل: "ليس لأية أمة الحق في أن تحكم الشعوب الواقعة تحت سيطرتها حكما أبديا ".

لهذا كله فإن المؤتمر الوطني التونسي يعلن: أن نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقا مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية، وأن هذا النظام نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام، والانضمام كدولة ذات سيادة إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة والمشاركة في مؤتمر الصلح.

الملحق رقم 11

ميثاق الاستقلال المغربي في 11 جانفي 1944[1]

"إن حزب الاستقلال الذي يضم أعضاء الحزب الوطني السابق وشخصيات حرة.

حيث إن الدولة المغربية تمتعت دائما بحريتها وسيادتها الوطنية، وحافضت على استقلالها طيلة الثلاثة عشرة قرنا إلى أن فرض عليها نظام الحماية في ضروف خاصة.

وحيث إن الغاية من هذا النظام والمبرر لوجوده هما إدخال الإصلاحات التي يحتاج إليها المغرب في ميادين الإدارة والعدلية والثقافة والاقتصاد والمالية والعسكرية دون أن يمس ذلك بسيادة الشعب المغربي التاريخية ونفوذ جلالة الملك.

وحيث إن سلطات الحماية بدلت هذا النظام بنظام مبني على الحكم المباشر والاستبداد لفائدة الجالية الفرنسية، ومنها جيش الموظفين الذي لا يتوقف المغرب إلا على جزء يسير منه، وإنها لم تحاول التوفيق بين مصالح مختلف العناصر في البلاد.

وحيث إن الجالية الفرنسية توصلت بهذا النظام إلى الاستحواذ على مقاليد الحكم، واحتكرت خيرات البلاد دون أصحابها.

وحيث إن هذا النظام حاول بشتى الوسائل تحطيم الوحدة المغربية ومنع المغاربة من المشاركة الفعلية في تسيير شؤون بلادهم ومنعهم من كل حرية خاصة أو عامة.

1 علال الفاسي: المصدر السابق ص 387-388.

وحيث إن الظروف التي يجتازها العالم هي غير الظروف التي أسست فيها الحماية.

وحيث إن المغرب شارك مشاركة فعالة في الحروب العالمية بجنب الحلفاء، وقام رجاله أخيرا بأعمال أثارت إعجاب الجميع في فرنسا وتونس وصقلية وكورسيكا وإيطاليا، وينتظر منهم مشاركة أوسع في ميادين أخرى، وبالأخص لمساعدة فرنسا على تحريرها.

وحيث إن الحلفاء الذين يرهقون دماءهم في سبيل الحرية اعترفوا في وثيقة الأطلسي بحق الشعوب في حكم نفسها بنفسها، وأعلنوا أخيرا في مؤتمر طهران سخطهم على المذهب الذي بمقتضاه يزعم القوي حق الاستيلاء على الضعيف.

وحيث إن الحلفاء أضهروا في شتى المناسبات عطفهم على الشعوب الإسلامية ومنحوا الاستقلال لشعوب غيرها، منها من هو دون شعبنا في ماضيه وفي حاضره.

وحيث إن الأمة المغربية التي تكون وحدة متناسقة الأجزاء تشعر بما لها وما عليها من واجبات داخل البلاد وخارجها تحت رعاية ملكها المحبوب، وتقدر حق قدرها الحريات الديمقراطية التي توافق في جوهرها مبادء ديننا الحنيف والتي كانت الأساس في وضع نظام الحكم بالبلاد الإسلامية الشقيقة.

قرر ما يأتي:

1- فيما يرجع للسياسة العامة:

أولا - أن يطالب باستقلال المغرب ووحدة ترابه تحت ظل صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى سيدنا محمد بن مولانا يوسف نصره الله وأيده.

ثانيا - أن يلتمس من جلالته السعي لدى الدول التي يهمها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه.

ثالثا - أن يطلب انضمام المغرب للدول الموافقة على ميثاق الأطلسي والمشاركة في مؤتمر الصلح.

2- فيما يرجع للسياسة الداخلية:

رابعا - أن يتلمس من جلالته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح الذي يتوقف عليها المغرب.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

المصـــــادر:

- ابن أبي دينار: المؤنس في أخبار افريقيا وتونس، تحقيق محمد شمام، تونس، 1963، ص - ص 175-189.
- ابن غلبون ابي عبدالله محمد بن خليل الطرابلسي: **تاريخ طرابلس الغرب المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما بها من الاخبار**، المطبعة السلفية، القاهرة، 1930،
- ابن بلة أحمد: **مذكرات أحمد بن بلة**، ترجمة العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، 1979.
- البلهوان علي: **تونس الثائرة**، منشورات لجنة تحرير المغرب العربي، المطبعة العالمية، القاهرة، 1954
- خير الدين: **غزوات عروج وخير الدين**، تحقيق نور الدين عبد القادر، الجزائر، 1934،
- ثامر الحبيب: **هذه تونس**، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948.
- الثعالبي عبدالعزيز: **تونس الشهيدة**، دار الغرب الاسلامي، بيروت
- الحفناوي محمد بن بلقاسم: **تعريف الخلف برجال السلف**، ط1، الجزائر، 1905 ،ج2،
- خوجة حمدان بن عثمان: **المرأة**، تر، محمد العربي الزبيري، ش و ن ت، الجزائر،

- خير الدين محمد: **مذكرات**، م و ك، الجزائر، - الفاسي علال: نداء القاهرة، ط1، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1959

- درمونة يوسف: **تونس بين الاتجاهات**، دار الكتاب العربي بمصر، 1953،

- الفشتالي عبد العزيز: **مناهل الصفى في مآثر موالينا الشرفا**، ت عبدالكريم كريم، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية والثقافية، الرباط، 1972،

- قداش محفوظ: **الأمير خالد وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، د م ج، الجزائر، 1987،

- قنانش محمد: **الحركة الاستقلالية في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

- قنانش محمد: **المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945**، منشورات دحلب، الجزائر، 1991،

- عباس فرحات: **حرب الجزائر وثورتها،1 ليل الاستعمار**، تر ابو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1962،

- العنتري صالح: **مجاعات قسنطينة**، تحقيق رابح بونار، ش و ن ت، الجزائر،

- السنوسي محمد: **النازلة التونسية**، تحقيق محمد الصادق بسيس، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس،1976،

- الطاهر عبدالله:**الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة**، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 1990.

- المدني أحمد توفيق: **حياة كفاح، مذكرات، القسم الثاني، 1925-1954**، ش و ن ت، الجزائر، 1977،

- **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، تر، محمد العربي الزبيري، ش و ن ت، الجزائر، 1981،
- الناصري ابو العباس أحمد بن خالد: **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954، ج3،
- الوفراني محمد الصغير: **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، ت هوداس، مطبعة بردين انجي، 1888،
- الوزان، الحسن بن محمد المدعو ليو الافريقي: **وصف افريقيا**، تحقيق عبدالرحمن حميدة، السعودية، 1399 هـ، ج 2.
- يوسفي محمد: **الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة**، تر، محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002.
- **مجلة الجيش**، تصدرها المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، عدد253،
- **مجلة الذاكرة**، يصدرها متحف المجاهد، عدد 2 (1995).
- الرائد التونسي، 2 شعبان 1298هـ/ 29 جوان 1881
- المنار: جريدة حرة شاملة، السنة 1953
- وثائق الارشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 206، ملف 70، وثيقة 6 **الشهاب**، عدد جويلية 1936،
- جريدة "**الجمهورية الجزائرية**" التي كان يصدرها الحزب
- جريدة الاستقلال المغربية، عدد 23 (1952)
- المنار، السنة الأولى، عدد6، (30 جوان 1951) ص1

المراجـــــع:

- ابن خروف عمار: **العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري- السادس عشر الميلادي**، دار الامل، الجزائر، 2006، ج 1.
- أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج 3، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005.
- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، 4ج، دار البصائر، الجزائر، ط6، 2009.
- أتوري روسي: **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911**، تر محمد خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ط2، 1991،
- أي اشفورد دوجلاس: **التطورات السياسية في المملكة المغربية**، تر عائدة عارف وأحمد ابو حاكمة، دار الثقافة، بيروت، 1963
- بروشين ن: **تاريخ ليبيا من نهاية القرن القرن التاسع عشر حتى عام 1969**، تر، عماد حاتم، منشورات مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، 1988،
- بقطاش خديجة: **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830-1871)**، منشورات دحلب، الجزائر، 1992،
- بوعزيز يحي: **ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين** ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996،
- بنيامين سطورا **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية1898-1974**، تر، الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1998،

- بوصفصاف عبد الكريم: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1981،
- جبرو عبد اللطيف: **إكس ليبان، ملفات وحقائق**، مطبعة إكسيل برنت،الرباط،2002
- حربي محمد: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية – دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983،
- جون ب وولف: **الجزائر واوربا 1500- 1830**، تر، ابو القاسم سعدالله، ط1، م و ك، الجزائر، 1986
- حميدة علي عبداللطيف: **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا**، ط2، م د و ع، بيروت، 1988.
- حلوش عبدالقادر: **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الامة، الجزائر، 1999،
- الخطيب أحمد: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985
- جلال يحي: **المغرب العربي الحديث والمعاصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1983، ج 1.
- خدوري مجيد: **ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي**، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1966،
- دسوقي ناهد ابراهيم : **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**
- راشد أحمد اسماعيل: **تاريخ اقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت، 2004

- رضوان عيناد ثابت: **8 ماي 45 والابادة الجماعية في الجزائر**، تر، سعيد محمد اللحام، منشورات ش و ن ت، الجزائر، 2005.
- روم لانرو: **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، تر، نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1963،
- رودلفو ميكالي: **طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلية**، تر، طه فوزي، معهد الدراسات العربية العالمية، 1961
- الزاوي الطاهر أحمد: **جهاد الأبطال في طرابلس الغرب**، ط3، دار التراث العربي، ليبيا ودار الفتح بيروت، 1973،
- زوزو عبد الحميد: **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)**، ط1، دار هومة، 2005،
- القصاب أحمد: **تاريخ تونس المعاصر**، تر حمادي الساحلي، ط 1، الشركة التونسية للتوزيع، 1986،
- قنان جمال: **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999،
- السيد ولد أباه وآخرون: **موريطانيا: الثقافة والدولة والمجتمع**، ط2، م د و ع، بيروت، 2000، :
- الشاوي عبد القادر: **حزب الاستقلال 1944-1982**، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،
- عبد البري عبد الرزاق نجم: **جمهورية موريطانيا الإسلامية**، بيروت، 1966،
- العروي عبدالله: **تاريخ المغرب محاولة في التركيب**، ترجمة ذوقان قرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1977.

- العروي عبد الله: **مجمل تاريخ المغرب**، من الغزو الايبيري الى التحرير، ط1، المركز الثقافي العربي بيروت، 1999.
- عبد الله عبد الرزاق ابراهيم: **أضواء على الطرق الصوفية في القارة الإفريقية**، ط2، المطبعة الفنية، الجزائر، 1990
- عائشة غطاس وآخرون: **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، منشورات المركز ود ب ح و ث 1954، الجزائر.
- عبيد أحمد: **التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية**، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- عزيز سامح التر: **الاتراك العثمانيون في شمال افريقيا**، **تر محمود** علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989،
- العقاد صلاح: **المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،
- عمر علي بن اسماعيل: **انهيار الأسرة القرمانلية في ليبية 1790-1835**،
- علي محمد محمد الصلابي: **الحركة السنوسية في ليبيا**، ج1، دار البيارق، عمان 1999
- عميراوي حميدة: **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، دار البعث، قسنطينة، 2002،
- صاري الجيلالي ومحفوظ قداش: **المقاومة السياسية 1900-1954**، تر، عبدالقادر بن حراث، م و ك، الجزائر، 1987،
- صالح عباد: **المستوطنون والسياسة الفرنسية في الجزائر1870-1900**، د م ج، الجزائر، 1984،
- صالح عباد: **الجزائر خلال الحكم التركي**، الجزائر، 2010

- محمد يوسف مقلد: **موريطانيا الحديثة**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1960،
- مجموعة مؤلفين: **تاريخ الاقطار العربية المعاصر**، ج2، دار التقدم، موسكو، 1976
- المرزوقي محمد: **صراع مع الحماية**، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973
- مناصرية يوسف: **الحزب الحر الدستوري**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1988.
- محمد خيري فارس: **المسألة المغربية 1900- 1912**، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1961.
- محمود علي عامر ومحمد خير فارس: **تاريخ المغرب العربي الحديث، المغرب الاقصى– ليبية**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، (دت).
- محمد الهادي الشريف: **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاحتلال**، تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993،
- مالكي امحمد: **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994،
- المحجوبي علي: **جذور الحركة الوطنية التونسية**، تر عبدالحميد الشابي، منشورات بيت الحكمة، تونس، ط1، 1999،
- المدني أحمد توفيق: **الداي محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده**، م و ك، الجزائر، 1986،
- مراد علي: **الحركة الاصلاحية الاسلامية في الجزائر**، تر، محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007،

- المرزوقي محمد: **دماء على الحدود**، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1975،
- المرزوقي محمد: **صراع مع الحماية**، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973
- مجموعة باحثين: **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881-1964)**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008،
- مياسي ابراهيم: **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، د م ج، الجزائر، 1999،
- كوستانزيو برينا: **طرابلس من 1510-1830**، تر، خليفة محمد التليسي، كطرابلس، 1969،
- ليسير فتحي: **قبائل اقصى الجنوب التونسي تحت الإدارة العسكرية الفرنسية، نجع ورغمة نموذجا (1881- 1939)**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان 1998
- ناجي محمود: **تاريخ طرابلس الغرب**، تر، عبدالسلام ادهم ومحمود الاسطي، بنغازي، 1970،
- هلال عمار: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)**، د م ج، الجزائر، 1995،

- **المقـــــالات**

- جمال قنان: معركة أسطاوالي، مجلة **الدراسات التاريخية**، العدد 8 (1993-1994)،
- عبد الجليل التميمي: أول رسالة من أهالي الجزائر الى السلطان العثماني سليم الاول سنة 1519، **المجلة التاريخية المغاربية**، تونس، عدد 6 (1976)

- عبد الجليل التميمي: مغامرة الحماية التونسية على وهران عام 1830 **المجلة التاريخية المغربية**، تونس عدد 5، (1976)
- ابن خروف عمار: محاضرة بعنوان: التطور السياسي للمغرب الاقصى خلال القرن السادس عشر، محاضرة مرقونة.
- علال الخديمي: الموقف الألماني من التدخل الفرنسي بالشاوية، **مجلة الدراسات التاريخية**، يصدرها معهد التاريخ بجامعة الجزائر، العدد 8 (1993)
- الشابي محمد لطفي: الحركة الوطنية التونسية ومطلب الاستقلال، اعمال الندوة الدولية الثالثة عشر، **استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار**، ماي 2004، منشورات م ع ت ح و، جامعة منوبة، تونس، 2010،
- الهادي ابو لقمة: الاستعمار الاستيطاني الايطالي في ليبيا، مداخلة في أعمال ندوة: **الاستعمار الاستيطاني الايطالي في ليبيا**، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، 1984،
- نايت بلقاسم مولود قاسم: دور فاتح نوفمبر في استرجاع ليبيا فزانها والمغرب وتونس استقلالهما، بل وافريقيا كلها حريتها: مجلة **الثقافة**، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر، العدد 83، (سبتمبر – اكتوبر 1984)
- ولد السعد محمد المختار: موريطانيا في السياسة التوسعية الفرنسية في القرن 19، حولية **المؤرخ**، يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين، عدد 3- 4(2005)،
- المجلة التاريخية المغربية، العدد 23-24، (نوفمبر 1981).

الاطروحات:

- محمد ولد محمدن: المجتمع الموريطاني في القرن التاسع عشر (قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية)، اطروحة دكتراه، قسم التاريخ، جامعة تونس الاولى، 1996،

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

- Ahmed Mahsas, **Le mouvement revolutionnaire en Algerie**,editions BARKAT, Alger، 1990.
- Ageron CH R. Les Algériens musulmans et la France 1871 - 1919 ;paris presse université de France, 1968 ;t1
- A,Nouchi, **Enquete sur le niveau de vie des populations rurales, constantinoises de la conquete jusqu a 1919**, paris، 1961.
- Augustin Bemard, Le Sahara francaise pendant la guerre, **L Afrique francaise** (1920), suupplement.
- Bernard Augustin, **LAfrique du Nord pendant la guerre**, presses Universitaires de France, 1927,
- Ben Khadda Benyoucef, **Les origines du 1ernovembre 1954,** ed DAHLAB, Alger.
- Colona, (F), **les instituteurs Algeriene 1883-1939,** O P U , Alger,1975.
- Collet Claude, et Jean Robert Henri, **Le movement National Algerien texts 1912 – 1954**، 2 ed, O P U،Alger، 1981.
- Hocine Ait Ahmed, **Memoire d un combattant (1942 - 1952),** ed ; Bouchene, Alger, 1990.
- Depeyerimhoff, **Enquête sur les résultants de le colonisation officielle**, Alger, 1906، T1.
- JULIEN CH. A. **Histoire de l Algerie contemporaine**, 1827–1871, Paris، 1964 .
- F. Braudel , les espagnois et l Afrique du nord de 1492-1577, Revue Africaine، 1928.
- Grammont , Alger sous la domination turque 1515–1830, Bouchene
- Henri Terrass ; Histoire du Maroc, Ed , Atlantide, Cazablanca, 1947, T2,

- N E Saidouni , L Algérois rurale a la fin de l époque ottoman (1791-1830), Dar Al Harb Al Islami, Beyrout, 2001,
- Les confréries et les zaouias en Algerie: in revue Algérie; Bulletin de liaison et de decumentation du gouvernement générale de l Algerie 3trim; 1956.
- General Azan , **Bugaud et l Algerie**, Le petit Parisien, Paris.
- Harbi Mohammed**, 1954, la guerre commence en al**gerie, ed، COMPLEXE , Bruxelles, 1998, p 51
- Kraiem mostapha, Mouvement national et front populaire la tunisie des années trente ,université de tunis1, ISHMN , 1996.
- Kraiem mostapha. la classe ouvriere tunisienne et la lutte de liberation nationale 1939 – 1952, tunis, ISHMN ،1980.
- kaddache **Mahfoud La vie politique a Alger 1919 – 1939**, Alger, 1970 et kaddache Mahfoud, **Histoire du natoinalisme algerien 1919 – 1951**, SNED ? Alger, 1980, 2 T
- Mahamoud Abdoun, **Temoignage d un militant du mouvment nationalliste** ed, DAHLAB, Alger , 1990.
- M'hamed Yousfi **Le complot (Algerie 1950 - 1954**), ed ENAL, Alger, 1986.
- LACOUTURE (jean): **Cinq homme et la France**, édition du seuil, paris, 1961.
- Yvonne turin **Affrontements culturels dans l Algerie coloniale, ecoles, medecines , religion, 1830 –1880**, ENAL , Alger, 1983.

فهرس الكتاب

القسم الثاني
تاريخ المغرب المعاصر

أنـــجز طبعه على مطابـــع

ديوان المطبـوعـات الجامعيـة

1، الساحة المركزية – بن عكنون –الجزائر

للأمانة الكتاب من مصورات الأخ هشام عمور أحسن الله إليه، والشكر موصول أيضا لكافة أعضاء موقع طلبة التاريخ تلمسان، فقط قام العبد الضعيف بتنسيقه وتخفيض حجمه وأضفنا له فهرسة لتيسير مطالعته.